

سلسلة كتب المستقبل العربي (٥٥)

اللسان العربي وإشكالية التلقي

حافظ إسماعيلي علوي
رياض زكي قاسم
عبد الحميد عبد الواحد
عبد الرحمن عزي
محسن بو عزيزي
محمود الذوادي



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٥٥)

اللسان العربي وإشكالية التلقي

حافيظ إسماعيلي علوي　　عبد الرحمن عزي
رياض زكي قاسم　　محسن بوعزيزي
عبد الحميد عبد الواحد　　محمود الذوادي

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
اللسان العربي وإشكالية التلقي / حافيظ إسماعيلي علوي... [وآخ.].
١٥٨ ص. ـ (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥٥)
ISBN 978-9953-82-150-4
١. اللغة العربية. ٢. الألسنية. ٣. الإعلام العربي. أ. علوي، حافيظ إسماعيلي. ب. السلسلة.
492.7

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، آب/أغسطس ٢٠٠٧

المحتويـــــــات

القسم الثاني
اللغة وثنائية الهيمنة والتطور



مـــقدمـــة

مع أولى بوادر الوعي القومي لدى العرب، كما هي كل شعوب العالم، تتداعى الرغبة في البحث عن المقومات والثوابت المعبرة عن الكينونة والهوية، ويتوجه الاهتمام نحو اللغة، ويتوسع ويتجذر الاهتمام بها باعتبارها المستودع الأمين الذي تصطف فيه ذاكرة التطور، ومقومات الانتماء إلى المنابع والأصول. وهكذا لا تغدو اللغة تلك الرموز فحسب، بل عنوان الوجود والهوية. وإننا في الواقع لا نستطيع أن نعرض تاريخ أمة أو شعب من دون أن نتحدث عن العامل الذي يضمن استمرارية وجودها وتطورها، وصياغة هويتها المتميزة عبر الزمن، ودون أن نضع اللغة قاسماً مشتركاً في كل ثوابت وجودها.

وهكذا كانت اللغة العربية حاضنة عوامل الارتباط العضوي بين التراث والحاضر والماضي، ومصدر تحديد الملامح الأساسية المعبّرة عن طبيعة الأمة، وهو ما دفع جيل من علماء اللسانيات والمهتمين بأصول اللغات للبحث عن الأصول والاشتقاقات، والتوسع في تحديد العلاقات بين اللغة وقيمها، وبذلك تبدو اللغة بذاتها ككيان حي، ينمو ويتفاعل ويبدع وهكذا.

ومن هنا فإن اللغة العربية، كغيرها من لغات العالم أثرت وتأثرت بمحيطها، وعبرت عن مراحل تكوين مجتمعاتها، في الوقت الذي تطورت لتواكب معطيات تطور العلاقات الإنسانية. وبذلك، وكما يقول ج. د. ميكايليس (J. D. Michaelis) (١٧١٧ ـ ١٧٩١) في مقالته التي صدرت عام ١٧٥٩ بعنوان: «تأثير الآراء في اللغة واللغة في الآراء»: «اللغة هي. . . نوع من المدونات التي تحفظ الاكتشافات البشرية بمنأى عن طوارئ الدهر المفجعة، مدوّنات لا يقوى عليها اللهب ولا تزول إلاّ بزوال الأمة».

وفي ضوء ذلك تتشكل العلاقة العضوية بين المجتمع واللغة، إنها في الواقع علاقة اجتماعية تبادلية وكائن ينمو ويتأثر بمحيطه. وبالقدر الذي تتم فيه رعاية اللغة

والمحافظة على أصولها وثوابتها والدفاع عن قواعدها المعنوية والمادية، فإنها تحافظ على مكانتها كعنوان للتميز وكدلالة عن طبيعة الهوية والدور الحضاري.

وبشيء من التوسع في هذه العلاقة يمكن أن نستدل على حقيقة أن اللغة هي المُعبّر عن كينونة الأمة وتميّز دورها الحضاري، ولم يبالغ العلاّمة ابن خلدون حين أشار إلى أن استعمال اللسان العربي صار من شعائر الإسلام وطاعة العرب. ولذا فإن اللغة في المدرسة الخلدونية هي الشرعية في الهوية والوجود، وإن التعامل مع موضوعة اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية كلية ومرتبطة بثوابت الاستعمال، وبعلاقات القوة، وروابط الثبات للحفاظ على الهوية، هو تعامل مع مقوّمات الحضارة وعناصرها الأساسية وسماتها غير القابلة للتغيير.

ومركز دراسات الوحدة العربية إذ يقدم هذه المجموعة من البحوث العلمية الرصينة في مجال اللغة وضمن إطار اللسان العربي وإشكاليات التلقي، فإنه ينطلق من إيمانه المبدئي الراسخ بأهمية ذلك في إطار النضال القومي التحرري لتأكيد الهوية وتعزيز دورها في ترسيخ وتطوير العلاقة العضوية داخل المجتمع العربي ومع المحيط الإنساني، وبأهمية توسيع دائرة البحث والنشاط الفكري لتعزيز مكانة اللغة وتعميق دورها الإنساني.

وغير ذلك، إن اللغة هي الشاهد الأمين على تاريخ الأمة ومسار تطورها وعنوان وحدتها ورمز هويتها.

مركز دراسات الوحدة العربية

القسم الأول

جسور التفاهم والتواصل



الفصل الأول

فقه اللغة وعنف اللسان والإعلام في المنطقة العربية

عبد الرحمن عزي(*)

مقدمـة

إن الأصل في اللغة احتواء القيمة ونقلها كما دلت على ذلك الكتب السماوية، فاللغة وعاء يحوي أسمى ما يمكن أن يتعلق به الفرد من معان. وفي البداية، «كانت الكلمة». أما ما أدخله الأفراد المتحدثون من ألفاظ أو تعابير مستحدثة فذلك يعتبر لغة أخرى تمّ إدخالها إيجاباً أو سلباً على اللغة الأصلية تبعاً لحالات فردية أو اجتماعية أو تاريخية معينة. ويعني ذلك أن «العنف اللساني» ظاهرة دخيلة نسبياً[1] على اللغة وإن كانت أصبحت طرفاً في اللغة بفعل التداخل بين اللغة وفعل الكلام خاصة مع تراجع مكانة اللغة تاريخياً وانتشار الحديث كظاهرة صوتية سادت مع الثقافة الشفوية وتوسع وسائل الإعلام الحديثة.

إن اللغة قائمة على فقه الكلمة المعبرة عن القيمة، أي أن الارتباط متلازم بين اللغة وقيمها، فاللغة تنشئ متعلميها على إتقان استخدام الكلمات، والألفاظ في سياقاتها التعبيرية، والقيمية وفق ضوابط وقواعد محددة. ففي الفقه أصول، وفي النحو تراكيب، وفي الأصوات أنغام، وفي المعاني دلالات، الخ. وقد ورد في الحديث النبوي مثلاً: «أن الله تعالى إذا أراد بالعبد خيراً فقهه في الدين»، نظراً

(*) أستاذ في جامعة الشارقة.

(1) القصد من ذلك كثرة استخدام الألفاظ «المنبوذة» في اللغة أو استحداث أخرى عن طريق الكلام أو الدارجة أو المحكية.

لأن هذا التفقه يصون الفرد من الانحرافات اللسانية وغيرها التي يتعرض لها في مسار حياته المعنوية والمادية. وتنفرد اللغة العربية تاريخياً بقدرتها على امتلاك القيمة وتمثلها لها بفعل أنها لغة القرآن الكريم، أي أنها لغة مقدسة تضفي هيبتها على متحدثيها متى كانت قواعدها ومعانيها لم تتعرض إلى «الإفساد اللغوي»، وما يترتب عليه من عنف لساني أيضاً.

إن المقصود «بالعنف اللساني» في طرحنا الإخلال «بالبنية القيمية» للغة إلى جانب البنيات الأخرى التي تحدث عنها علماء الألسنية كقواعد النحو والاشتقاق وضوابط مخارج الحروف والصوت، الخ. فاللغة تحيا وتؤثر إيجاباً في المستمع إذا كانت «مشحونة» بالقيم وتنحصر أو تصبح غير فاعلة أو أداة محايدة إذا خلت وتم إفراغها جزئياً من هذا المضمون على النحو الذي يلاحظ حديثاً في لغة المحادثة اليومية والإعلام.

إن مرد ما يمكن تسميته «عنف» في الاتصال والإعلام استخدام اللغة أو فعل الكلام أو تقنياً «فعل التلفظ»، وليس اللغة ذاتها التي تبقى معصومة نسبياً من هذا الإفساد بخاصة ما تعلق باللغة العربية مثلاً، فاللغة في نظرنا رسالة ووسيلة في نقل القيمة وليست فقط أداة للاتصال تدرس لذاتها وفي حد ذاتها. وترتبط القيمة بدورها بقواعد النحو، إذ إنَّ التغيير في المبنى يؤدي إلى التغيير في المعنى، فالقيمة تأخذ الأولوية على بنيات اللغة الأخرى كالنحو والاشتقاق، الخ. إن قواعد النحو بنية فوقية إن صحّ التعبير وتمثل البنية القيمية التي تتأسس عليها اللغة. وإذا ضعفت أو انتفت هذه العلاقة التلازمية انحصر دور اللغة وأصبحت أصواتاً تعني كلّ شيء، ولا تعني أي شيء في الوقت ذاته. فالعنف الذي ينتاب فعل الكلام لا يعود إلى «انكسار» قواعد النحو فحسب، ولكن وأهم من ذلك «اهتزاز» البنية القيمية التي هي أساس اللغة أو ما يمكن اعتباره سرّ وجودها (Raison d'être).

وقد فتح عالم الألسنية «سوسير» (Ferdinand de Saussure) نافذة جديدة في دراسة اللغة عندما ميز بين اللغة (La Langue) والكلام (La Parole). فاللغة ترتبط بما هو ثابت، أما الكلام فيمثل استخدام الفرد للغة وذلك يختلف من متكلم إلى آخر. وهذا التمييز يسمح لنا بدراسة اللغة كلغة أحياناً وككلام أحياناً أخرى. ولعل سوسير لم يهتم كثيراً بفعل الكلام على اعتبار أنه ظاهرة شخصية متغيرة، على الرغم من أن هذا الفعل «حاسم» في دراسة اللغة على النحو الذي سنتناوله في هذا الطرح. ومما لا شكّ فيه، أن اللغة والكلام وجهان لعملة واحدة، فاللغة توفر معايير فعل التلفظ والفرد لا يقدر على الكلام من دون الاستناد إلى قواعد اللغة. وقد ورد هذا الجمع في القرآن في تعبير اللسان: **﴿ومن آياته خلقُ السماوات**

والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم﴾[٢]، فاللسان أشمل من اللغة إذ يتضمن القواعد والنطق معاً. واللسان يوحي بالكلام، غير أن هذا الأخير لا يتم من دون قواعد ضابطة وإلا لما حصل الفهم. وينسجم هذا المعنى مع تقديمات علماء الألسنية بأن الأصل في اللغة الكلام، أما كتابة اللغة فظاهرة حديثة نسبياً. ويمكن لأي كلام أن يصبح مكتوباً متى اتفقت المجموعة المتحدثة على الرموز التي يمكن استخدامها في نقل الأصوات إلى لغة النصّ، بينما يصعب إيجاد لغة جديدة بأصوات متميزة عن اللغات الأخرى. ولذا، فإن اللسان ينقسم إلى اللغة (أي القواعد)، والكلام (أي استخدام اللغة في الاتصال). ولعل اللغة الفرنسية تتشابه مع اللغة العربية في هذا التمييز، فهناك ما يمكن تسميته باللسان (Language) الذي ينقسم إلى اللغة (Langue)، والكلام (Parole). أما اللغة الإنكليزية فلا تتضمن الكلمة الجامعة وإنما اللغة (Language) والكلام (Speech) فحسب.

إن دراسة العنف اللساني في طرحنا يخص فعل الكلام وليس اللغة على الرغم من أن اللغة تتأثر بدورها باللفظ المنطوق، فاللغة تمثل المرجعيّة لِكُلّ من البنية القيمية والنحوية، أما ما يشوبها من «عنف» فيعود إلى استدخالات المتكلمين والذي (أي العنف) عادة ما يتم حصره بالعودة إلى اللغة الأصلية وبالأخص عندما يتعلق الأمر باللغة العربية.

وقد تعرّض العديد من اللغات مع الزمن إلى التغيير، بل وإلى «التدمير» تبعاً لاستخدام الفرد للغة والتطور الاجتماعي والعلاقة مع اللغات الأخرى في شكل تثاقف أحياناً وهيمنة أحياناً أخرى، فالاستخدام الفردي قد يدخل «إفساداً لغوياً» إذا كان المتكلم لا يمتلك «الأهلية اللغوية». ويقصد بذلك قدرة المتحدث على الكلام وفق البنية النحوية وكذلك البنية القيمية التي تنتمي إليها اللغة، فالكثير من المناهج التربوية تركز كثيراً على قواعد النحو من دون الربط مع القيمة فيصبح المتحدث «معزولاً» عن الجو القيمي الذي يميز اللغة، بل إن التوجه الحالي في بعض مناهج التعليم هو الاحتفاظ بقواعد النحو واستبدال البنية القيمية بنظام آخر من التفكير. وفي الحالتين، فإن الفرد يحدث إخلالاً في كلامه فيؤثر سلباً في اللغة والسامعين. أما العلاقة مع اللغات الأخرى فتحكمها عوامل عديدة، وأهمها موقع اللغة الأصلية من اللغة الوافدة، كأن يكون موقع ضعف أو قوة أو تبادل متوازن، فاللغة يمكن أن تستعير الكلمات المستحدثة وبخاصة التقنية من دون أن يمس ذلك بنيتها النحوية والقيمية، أما أن يمس ذلك كيان اللغة فيعتبر إخلالاً أو إفساداً من نوع آخر.

---

(٢) القرآن الكريم، «سورة الروم،» الآية ٢٢.

أولاً: عنف اللسان في اللغة والتاريخ

إن العنف اللساني منبوذ في اللغة نفسها وهذا ما نجده في مختلف المعاجم العربية وغيرها. لقد ورد في القاموس المحيط أن العنف «ضدّ الرفق. . والعنيف من لا رفق له بركوب الخيل والشديد من القول والسير». واعتنف الأمر «أخذه بعنف، وابتدأه، واعتنفه وجهله، أو أتاه ولم يكن به علم». واعتنف المجلس «تحول عنه». وعنفه «لامه بعنف وشدة»[٣]. وفي الأثر، فإن دلالة اللغة ارتبطت بالاختصار والدقة، «فخير الكلام ما قل ودل».

إن العنف اللساني ليس قيمة بل صفة «منبوذة». وهي ليست صفة قائمة في حدّ ذاتها ولكنها ردّ فعل غير متوازن على قول أو فعل أو وضع أو ظاهرة تجعل المتكلم يفقد السيطرة على اللغة، فيلجأ إلى جملة من الانحرافات التي تكون من صنع الكلام حتّى وإن كان المتحدث قد «ورث» ذلك من المتحدثين الآخرين. ويتجلى العنف اللساني إما في الكلام المباشر أو في الاتصال غير اللفظي، فالحديث المباشر يخص إما الإتيان بالكلمات «المنبوذة» في اللغة إلى الصدارة من فعل الكلام، أو استحداث أخرى في الكلام الدارج أو المحكيات. أما الاتصال غير اللفظي فيتضمن ملامح الوجه وحركة العين واليدين مثلاً، فالملامح تشمل الوجه العبوس أو القَنوط أو «المكهرب» أو «المتكبر» أو «المتجبر» وغيره، وتشمل العين الحدق والغيرة والحسد والنظر إلى الصورة المنعدمة القيمة والأمارة بالسوء. . . الخ.

وقد حث الوحي القرآني في غير آية على الحيطة والحذر في الكلام، فأحسن القول ما يوثق الصلة مع الخالق تعالى: **﴿ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين﴾**[٤]. والكلمة تكون دالة إذا حملت مخزوناً قيمياً ثابتاً من جهة ودفعت الإنسان إلى ما هو أفضل من جهة أخرى: **﴿ألم تر كيف ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء﴾**[٥]. أما الكلمة التي تفتقد أو تناقض القيمة فليس لها قرار: **﴿ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض﴾**[٦]. والكلمة القيمية تتصف بالصواب والصدق والعدل والحق: **﴿لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمن وقال صواباً﴾**، و**﴿وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً﴾**،

---

(٣) الطاهر أحمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة ([د. م.]: عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٣)، ص ٣٢٦.

(٤) القرآن الكريم، «سورة فصلت،» الآية ٣٣.

(٥) المصدر نفسه، «سورة إبراهيم،» الآية ٢٤.

(٦) المصدر نفسه، «سورة إبراهيم،» الآية ٢٦.

و﴿كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً﴾، ﴿ويمح الله الباطل ويحق الحق بكلماته﴾، و﴿لا تبديل لكلمات الله﴾[7]. إن قيمة الكلمة الدالة تكمن في أنها ترتفع إلى المنزلة العليا وترفع صاحبها: ﴿إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾[8].

ووضع الوحي القرآني معايير خاصة في استخدام الأفضل في مخاطبة الآخرين: ﴿ادفع بالتي هي أحسن﴾[9]. كما دعا إلى اتباع النهج نفسه في مخاطبة أهل الكتاب: ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن﴾[10]. والجدل بغير علم أو حق قد يحدث إفساداً لغوياً في الحديث ومن ثم كان الابتعاد عن هذا النوع من «الشجار» مطلوباً ومرغوباً: ﴿ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير﴾، و﴿إن الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم إن في صدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه﴾[11]. إن الإفساد اللغوي له تبعات وهو إفساد في مجالات أخرى: ﴿وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض﴾، ﴿الذين طغوا في البلاد. فأكثروا فيها الفساد﴾[12]. كما إن انحراف الكلام عن بنيته القيمية يؤدي إلى إضعاف الصلة مع الآخر وإلى الوقوع في النزاع والفتنة: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة﴾[13].

ومن فقه اللغة في العناية باللسان ما روي عن النبي (ﷺ): «إن الرجل ليتكلم بالكلمة فينزل بها في النار بعد ما بين المشرق والمغرب، فإذا أراد الله تبارك وتعالى بعبده خيراً أعانه على حفظ لسانه وشغله بعيوب نفسه عن عيوب غيره»[14]. وروي عنه أيضاً: «من شهد شهادة زور على ذمي أو مسلم أو من كان من الناس، علق بلسانه في الدرك الأسفل من جهنم»[15]. ونجد هذا المعنى الذي ينبذ العنف اللساني بصفة مباشرة أو ضمنياً في العديد من الأحاديث النبوية. لقد ورد عن الرسول (ﷺ)

---

(7) المصدر نفسه: «سورة النبأ،» الآية ٣٨؛ «سورة الأنعام،» الآية ١١٥؛ «سورة الكهف،» الآية ٥؛ «سورة الشورى،» الآية ٢٤، و«سورة يونس،» الآية ٦٤ على التوالي.

(8) المصدر نفسه، «سورة فاطر،» الآية ١٠.

(9) المصدر نفسه، «سورة فصلت،» الآية ٣٤.

(10) المصدر نفسه، «سورة العنكبوت،» الآية ٤٦.

(11) المصدر نفسه: «سورة الحج،» الآية ٨، و«سورة غافر،» الآية ٥٦ على التوالي.

(12) المصدر نفسه: «سورة القصص،» الآية ٧٧، و«سورة الفجر،» الآيتان ١١ ـ ١٢ على التوالي.

(13) المصدر نفسه، «سورة النور،» الآية ٦٣.

(14) أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، **بستان الواعظين ورياض السامعين** (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٣)، ص ٦٥.

(15) المصدر نفسه، ص ٦٥ ـ ٦٦.

أنه قال: «عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر وإن البر يهدي إلى الجنة ومازال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً. وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار ومازال العبد يتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً»[١٦]. وجاء رجل إلى الرسول (ﷺ) «قال: علمني شيئاً، ولا تكثر علي لعلي أعيه. قال: لا تغضب، فردد ذلك مراراً، كلّ ذلك يقول: لا تغضب»[١٧]. وورد في المعنى نفسه قوله (ﷺ): «ومن يتصبر يصبره الله وما أعطي أحد شيئاً هو خير وأوسع من الصبر»[١٨]. وقال الرسول (ﷺ): «إن في الجنة غرفاً ترى ظهورها من بطونها وبطونها من ظهورها فقام أعرابي فقال لمن يا رسول الله قال لمن أطاب الكلام... الخ»[١٩]. وورد عنه (ﷺ) أنه قال: «إن من أحبكم إلي وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً وإن أبغضكم إلي وأبعدكم مني مجلساً يوم القيامة الثرثارون والمتشدقون والمتفيهقون»[٢٠]. كما ورد عنه (ﷺ): «من كظم غيظاً وهو يستطيع أن ينفذه دعاه الله يوم القيامة على رؤوس الخلائق حتى يخيره في أي الحور شاء»[٢١].

إن اللغة العربية كغيرها من اللغات تأثرت بمختلف المراحل التي واكبت المجتمع منذ فجر الإسلام، فامتداد استخدام اللغة العربية (أي الكلام) مع الفتوحات الإسلامية واكبه إدخال تراكيب وأصوات لغوية ليست من أصل اللغة العربية، فظهر النحو والصرف حفاظاً على اللغة من هذا «الاعوجاج». وكان المرجع في ذلك القرآن الكريم والسنة النبوية وشعر العرب الذي لم يتأثر بالوافد من التعابير والأصوات. والمثير علمياً، أن اللغة العربية تمكنت من «استدخال» الفلسفة اليونانية والحفاظ عليها بل والتعليق عليها من دون أن تفقد بنيتها في الشكل والمضمون. وينطبق ذلك على نقل أدب الشعوب الشرقية كفارس والهند. ويعود هذا الأمر جزئياً إلى أن اللغة العربية كانت لغة حضارة في تلك الفترة، فاللغة الأقوى عادة ما تستوعب أو تفرض نفسها على اللغات الأخرى. ولا يعني ذلك أن اللغة العربية لم تتعرض إلى نوع من «الإخلال» أو «الإفساد» اللغوي بفعل الجدل الذي ساد مختلف الفرق التي أظهرت تأثراً بالفلسفة اليونانية أو اعتراضاً على اللغة السائدة آنذاك في المجال الديني بخاصة،

---

(١٦) **صحيح الترمذي**، [تحقيق] هشام سمير البخاري (بيروت: دار إحياء التراث، ١٩٩٥)، ج ٧، ص ١٤٧.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

(٢٠) المقصد «المتكبرون». انظر أيضاً: المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٧٧ ـ ١٨٧.

فقد شهدت مرحلة الانحطاط تراجعاً في تطور اللغة العربية واستخدامها، فاللغة تنمو على قدر تطور أهلها في شتى المجالات والعكس صحيح. وقد تحولت اللغة العربية إلى التعبير بالمشافهة في عهود الانحطاط، فظهرت اللهجات العربية المختلفة، وتأثرت كلّ لهجة بأحوال متحدثيها وواقعهم، ودخلت الطقوس، والشعوذة، والخرافات في الكلام، وظهر المباح، وغير المباح، وكثرت الاستعارات من اللغات الأخرى كالتركية والإسبانية والفرنسية والإنكليزية . . . الخ. وقد عمل الاستعمار على إزاحة اللغة العربية وتكريس واقعها كلغة وضع متردٍ، وأبعدها عن ساحة الفعل السياسي والثقافي. واعتبر الاستعمار الفرنسي في الجزائر مثلاً وابتداء من ١٨٤٧ اللغة العربية لغةً أجنبية، ومن ثمّ منع استيراد أو إدخال الكتب والوثائق التي تكتب بهذه اللغة. وعمل بالمقابل على جعل اللغة الفرنسية لغة المدارس والإدارة والصحف وحصرت اللغة العربية في المساجد والكتاتيب التي فرضت عليها الإدارة الفرنسية رقابتها.

وهكذا تم الاعتماد على العربية العامية التي تعددت لهجاتها واستعاراتها من اللغة الفرنسية وغيرها. وحديثاً، سعت الدول الناشئة في منطقة المغرب العربي إلى إعادة اللغة العربية إلى مكانتها الطبيعية كلغة محادثة ودراسة وإدارة واقتصاد. . . الخ، عبر ما سمي «بسياسة التعريب»، إلا أن هذا المسار شمل اللغة ذاتها لا بنيتها القيمية، بل إن بنية اللغة الجديدة حملت الخطاب السياسي السائد كالليبرالية والاشتراكية. . . الخ. كما أدى هذا الطرح «السياسي» إلى «تحفظ» بعض الفئات «المفرنسة» التي تنظر إلى اللغة العربية من خلال متحدثيها، أي أنها «متخلفة»، وبعض الفئات الأخرى التي تعتبر اللغة العربية لغة الدين أكثر منها شيء آخر وأن لفظ «التعريب» يعني إزالة هويتهم اللغوية والثقافية.

وبشكل عام، فإن وسائل الإعلام والفضائيات في المنطقة العربية عامة عملت على إشاعة نوع من العربية التي تعتبر قاسماً مشتركاً بين أفراد المجتمع المتحدثين بهذه اللغة. وتعرف هذه إعلامياً باللغة الصحافية، وهي أسلوب لغوي يحتل مكانة بين اللغة الأدبية العالية، واللهجات العامية. إن هذه اللغة المستحدثة وفنونها الصحافية المعروفة والتي برزت مع ظهور الصحافة المكتوبة والوسائل الإعلامية الأخرى أدت دوراً إيجابياً في تقليص الفجوة بين اللغة المثقفة، وغير المثقفة كما ساهمت في تأسيس ما يمكن تسميته بالثقافة الجماهيرية، إضافة إلى أنها أحدثت نوعاً من الوعي العام المرتبط بالقضايا المطروحة في المنطقة العربية عامة. إن مثل هذا الإسهام لم يتم من دون بعض الإفساد اللغوي وبخاصة في ما يتعلق ببنية اللغة القيمية، إذ تمّ إفراغ الجزء الأكبر من هذه اللغة من القيمة كما نجد ذلك في اللغة الإخبارية التي تعكس

خطاباً يكاد يكون أحادياً[٢٢] في الأسلوب كالقول «استقبل» و«صافح» و«كان في توديعه» و«أشاد» و«ندد» و«استنكر» و«في نبأ عاجل» و«اندلع» و«شدد» و«دشن» و«تركزت المحادثات حول العلاقة بين البلدين» . . . إلخ. وإذا كانت هذه اللغة عادة ما تحترم البنية النحوية ذاتها على الرغم من بعض الأخطاء الشائعة هنا وهناك، إلا أن بنيتها القيمية محدودة، كما إن هناك بعض التوجه نحو إدخال اللهجات العامية في العديد من البرامج الإخبارية والحوارية كاللهجتين اللبنانية والمصرية مثلاً.

والحاصل أن العنف اللساني يزداد مع ابتعاد فعل الكلام عن القيمة واللغة الأصلية. إن تأثير اللغة العربية في المتلقي حالياً ليس مثل حال تأثيرها عندما عبرت عن القيمة ليس إلا، في الفترات الأولى من ظهور الإسلام، مثلاً، فالجزء المتبقي من القيمة في اللغة العربية المعاصرة يتنافس مع مجموعة من الخطابات الأخرى التي قد تكون محايدة نسبياً أو منافية أو معارضة أو في الاتجاه الآخر للقيمة وفيها الكثير من الإفساد اللغوي إن في البنية القيمية أو النحوية أو غيرها[٢٣].

ومعرفياً، تمت العودة حديثاً إلى دراسة اللغة كمؤسسة علمية مستقلة عليها تكشف أسرار تراكيبها وأصواتها ومعانيها في الوقت الذي كان فيه الاهتمام منصباً على تاريخ اللغة ومقارنة اللغات في الدراسات الألسنية. وقد تطور علم اللغة بفضل إسهامات سوسير، وقيام علم الألسنية الذي شملت اهتماماته مجالات شتى، منها الإعلام[٢٤]. واعتبر سوسير أن اللغة مؤسسة قائمة في حدا ذاتها وتدرس كذلك، فاللغة تفهم اعتماداً وحصرياً من خلال فهم العلاقات القائمة بين أجزائها، بغض النظر عن العوامل الخارجية. ولعل سوسير أراد بهذا النهج أن ينقل الألسنية إلى العلوم «الدقيقة». والحاصل أن النقد الذي تعرض له هذا التوجه «الجديد» لم يثن الألسنيين عن متابعة النهج نفسه والبحث عن بنية اللغة من داخلها. إن اللغة كما تعرف وثيقة الصلة بالحراك الاجتماعي أو بالمتحدثين، إلا أن البنيويين يعتبرون هذا الطرح كلاماً اجتماعياً وليس لسانياً، فانشداد هؤلاء إلى اللغة كظاهرة مستقلة لها حياة خاصة بها يبعدهم عن ربط اللغة بأية ظاهرة خارجية تمس كيان اللغة أو بنيتها التي وعلى حد قولهم تفلت من قبضة المتكلمين أو وضعهم الاجتماعي والتاريخي مثلاً.

---

(٢٢) إذا استثنينا إسهامات الفضائيات المستقلة التي تبنت مبدأ الرأي الآخر.

(٢٣) كذلك فقد طغى خطاب «الصراع من أجل المعيشة» على الحياة في المنطقة العربية وكثيراً ما فقد هذا الأخير الصلة مع القيمة في سياق «قانون السوق» والخوف من المستقبل والاعتقاد المتزايد بأن الغاية تبرر الوسيلة وتحويل الممنوع إلى الجائز والمحظور إلى المرغوب وغيرها من سمات الخطاب اليومي المعاصر.

(٢٤) كمثل تقديمات رولان بارث عن الصورة.

إن من أبرز المفاهيم التي تفيد تحليلنا هذا التمييز الذي وضعه سوسير بين اللغة والكلام، فاللغة (La Langue) بنية مستقرة نسبياً وتحكمها بنيتها، قواعدها النحوية واشتقاقاتها. أما الكلام (La Parole) فهو استخدام الفرد للغة، وذلك الاستعمال يختلف من شخص إلى آخر. ولم يحتل الكلام الصدارة في الدراسات اللغوية والإعلامية على اعتبار أن فعل الكلام ظاهرة فردية، متعددة ومتغيرة. وفي علم الألسنية، يكون هذا الأمر قد حسم جزئياً بما أورده شومسكي بأن بنية العقل تستطيع أن تولد عدداً لا متناهياً من الاحتمالات اللسانية انطلاقاً من قواعد اللغة نفسها. وعلى هذا الأساس، فإن فعل الكلام إنتاج لغوي وفق إمكانات الفرد واحتياجاته. أما في الدراسات الإعلامية فينظر إلى الكلام كوسيلة اتصال بغض النظر عن المضمون الذي يتغير من فرد إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى. وبتعبير آخر، فإن الدراسات الإعلامية تهتم أكثر بآليات الاتصال كتصنيفه إلى شخصي وتنظيمي وجماهيري وتفاعلي، وليس الاتصال ذاته، وانعكاساته على مستوى اللغة. وحسبنا أن دراسة فعل الكلام يقع في موضع بين الألسنية والدراسات الإعلامية، فالألسنية تعتبر الكلام مسألة فرعية في اللغة ويمكن تدارك «الإخلال اللغوي» بالعودة إلى قواعد اللغة، أما مسألة «المعنى» فقضية داخلية في اللغة وليس للمتحدث دور يذكر في هذه العملية إلا من باب أهليته أو عدم أهليته للفهم. ويعني ذلك أن هذا الإخلال مسألة «شخصية» ويتم حلها كذلك. وفي الدراسات الإعلامية، يكون التركيز في الكلام على تحقيق الهدف المنشود مهما كان نوعه، حتى وإن كان هدفاً اقتصادياً على سبيل المثال. وينصب هذا الاتجاه على زيادة فعالية الاتصال الشخصي كوضوح الصوت وثقة المتكلم بخطابه والتعاطف مع المتلقي. . . الخ. أما تأثير الكلام على اللغة سلباً أو إيجاباً فذلك يخرج عن مجال الإعلام ويقترب من الألسنية التي بدورها تعتبره موضوعاً جانبياً في مجالها الأساسي، أي اللغة، فالدراسات الإعلامية لم تهتم كثيراً باللغة كمؤسسة خاصة على الرغم من أنها أداة ومحتوى الاتصال، ويعود ذلك جزئياً إلى وجود تخصص قائم بذاته يختص باللغة: الألسنية (Linguistics). وحديثاً، لجأ العديد من الجامعات إلى إعادة تصنيف العلوم الإنسانية والاجتماعية فجعل اللغة والاتصال فرعاً بينياً مشتركاً[٢٥]، فاللغة ليست فقط أداة اتصال ولكنها بنية لها تراكيبها واشتقاقاتها وأصواتها ومعانيها أيضاً، وهي بحسب طرحنا هذا تشكل مخزون المجتمع من القيم والثقافة والتاريخ.

---

(٢٥) كما هو الحال في جامعة الإمارات العربية المتحدة حيث ينتمي تخصص الإعلام إلى وحدة اللغات والاتصال وذلك في إطار تطبيق خطة جديدة في هذا الشأن.

وقد اعتبرنا في طرحنا الكلام العنصر الأساسي في العنف اللساني والذي ينعكس في «تهميش» أو «إضعاف» البنية القيمية في اللغة. وإذا كان الكلام مسألة «فردية» أثناء فعل التلفظ فإنه أيضاً ظاهرة اجتماعية متى أصبحت العامية الأساس والمرجعية في الكلام. إن الكلام في هذه الحالة يتخذ أبعاداً اجتماعية أو فئوية أو طائفية . . . الخ ، عندما تستخدمه جماعة المتكلمين فيميزهم ويتميزون به ، فالعنف اللساني يتحول في هذه الحالة إلى ظاهرة اجتماعية. وفي غياب المرجعية اللغوية ، أي بنيتها القيمية والنحوية ، قد يصبح التأثير عكسياً فتتأثر اللغة بالكلام وليس العكس. وليس المقصود التأثير بالألفاظ والأصوات فحسب ولكن بالمعاني السالبة كالعنف اللساني مثلاً. وقد امتد الكلام إلى مختلف مجالات الحياة في ظلّ تراجع النظام الثقافي والتعليمي وازدهار الثقافة الاستهلاكية والترفيهية. ويدخل في ذلك استخدام الكلام الدارج في وسائل الإعلام وبخاصة المسموعة والمرئية.

ثانياً : عنف اللسان وتراجع اللغة في الخطابات المعاصرة

إن اللغة المستخدمة في الحياة اليومية عامة (أي الكلام) يشوبها الكثير من العنف اللساني ، وبهذا يتم انتهاك حرمتها علانية ، فاللغة مصدر القيمة ، ومتى انحسرت سلطة اللغة على المتكلم ، أو تمّ إفراغها من قيمها دخل المجتمع في ما يمكن تسميته بالاتصال الاعتباطي. إن مستويات العنف اللساني تختلف من فرد إلى آخر ، ومن فئة اجتماعية إلى أخرى ، ومن مجتمع إلى آخر ، إلا أن المشهد أصبح ظاهرة «مدمرة» انعكست على حياة الأفراد والمؤسسات على حدّ سواء ، وإذا كان مستواه الأدنى يتمثل في عدم الرد على التحية مثلاً ، فإن مستواه الأعلى يصل إلى شتم الأفراد باستخدام الألفاظ النابية ، وسب الدين ، والعباد ، والبلاد. ويمكن في هذه الحالة استبدال ما قاله الشاعر عن الأخلاق بقولنا : إنما الأمم اللغة ما بقيت ، فإن هم ذهبت لغتهم ذهبوا.

ويمتد العنف اللساني إلى مجالات شتى كالعنف الذاتي والاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي وغيره. وتتجلى هذه المظاهر في شتى الأساليب.

إن العنف اللساني الذاتي أن يظلم الفرد نفسه ، والآخرين ، فيتفوه بكلمات لا يمكن العودة عنها إذا كان الضرر مس طرفاً آخر في الكلام ، ويشمل ذلك مثلاً أن يجعل الفرد مركز اتصاله الغيبة والنميمة وقول الزور وغيره ، كما يتضمن ذلك أن يكثر الفرد الحديث عن نفسه ويتباهى بصفات حاضرة أو مفتعلة ، كقوله : «أنا العارف» ، و«أنا الذي بنيت وشيدت» ، و«أنا الشجاع» ، و«أنا الشاطر» ، و«أنا الذي إن فعلت تفوقت» ، و«أنا الذي يلجأ إليه حين تزيغ الأبصار» ، و«أنا الشمس إذا

ظهرت لم يبد من كوكب»، و«وإني وإن كنت الأخير زمانه، لآت بما لم تستطعه الأوائل». . . الخ. ولو عاد المتكلم إلى بنية اللغة القيمية لوجد أن ما أصابه من خير فمن عند الله وما أصابه من شرّ فمن عند نفسه، وما الحديث عن النفس إلا حالة مرضية وعنف لساني يضر بصاحبه قبل أن يضر بالآخرين.

ويشمل العنف اللساني الاجتماعي أساليب تجاهل الآخر والتعدي عليه واحتقاره أو إهانته ما يفكك أواصر المجتمع وينهك قواه ويفرغه من القيمة. ويشمل هذا العنف مجالات عديدة، فالبعض يخص الحياة المعيشية الصرفة، والبعض يخص الحياة الأسرية والبعض يخص النمط الجديد من الحياة وتقديس المال واستهلاك منتجات الغير والتباهي بالأبطال والنجوم الذين تعرض صورهم الإعلانات ووسائل الإعلام عامة. وينعكس ذلك في ألفاظ خاصة ونكت وأمثال. . . الخ. وعلى الرغم من أن بعض هذه التعبيرات قد تعكس واقعاً معاشاً إلا أنها ليست قيماً لغوية، كأن يقال مثلاً[٢٦] «لازم الواسطة»، «عنده كتاف» (أي عنده سند)، «طاق على من طاق» (أي القوي يأكل الضعيف)، «مش شاطر» (لا يستخدم الحيلة)، «اللي قرأ قرأ بكري» (أي أن التعلم لم يعد ممكناً الآن)، «الشركة هلكة»، «الأقارب عقارب»، «احيني اليوم واقتلني غدوة» (أي الانتفاع الآني أهم من أي شيء يأتي لاحقاً ما يشير إلى عدم الثقة بالمستقبل حتى القريب)، «كور واعط لعور» (أي انه العمل بأي رداءة كانت). وفي مثل هذه الحالة، تصبح «الواسطة» مساعدة، أي صفة إيجابية و«الغش» إنقاذ، والتحايل ذكاء، وتجاوز الآخرين حنكة، والتعدي شجاعة، والتكبر رفعة، والحياء خوفاً، والصبر مذلة. . . الخ. ويعني هذا إدخال بنية أخرى «إفسادية» في المعنى والمبنى.

ويتضمن العنف اللساني السياسي الادعاء بامتلاك الحقيقة من دون غيرها، اتهام الآخر بأنه لا يراعي إلا مصلحته، وتجاهل الطرف الآخر ـ ما يسهم في التوتر وعدم ارتقاء المجتمع والدخول في الصراعات التي تبدد طاقة المجتمع وموارده. ويتعلق العنف اللساني الثقافي بتجاهل التباين الثقافي، وإنكار ثقافة الآخر واحتقارها أو تهميشها، ويشمل العنف اللساني الاقتصادي الاحتكار والتحايل والمضاربة خدمة لأهداف ومصالح خاصة.

إن مرد العنف اللساني في نظرنا هو تفكك البنية القيمية للغة، ومن ثمّ تفكك

---

(٢٦) من باب التوضيح في اللهجة السائدة في منطقة المغرب العربي، ويوجد ما يشبه ذلك في اللهجات الأخرى أيضاً.

علاقة الفرد بالكلام والعلاقة مع الآخرين. وكلما ابتعد الكلام عن القيمة فقد أجزاء كثيرة من معانيه ودخل في الاعتباطية. وإذا كان الكلام قد تأثر بالإرث التاريخي المشوه والمنحدر من عصور الانحطاط والاستعمار وزمن الأيديولوجيات، فإن تقلص ارتباط الكلام باللغة وبنياتها، وما ترتب على ذلك من إفساد للواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي قد جعل عنف اللسان «خطراً» على كيان المجتمع وانتمائه وعلاقته بالآخرين.

إن الأصل في اللغة التربية والتهذيب. والكلمة الدالة هي القادرة على الانطلاق من المخزون القيمي لتلمس واقعاً يعيشه الفرد أو المجتمع وتدفع إلى الأسمى في المعنى والحياة. وبالعكس، فإن العنف اللساني ينزل بالفرد والمجتمع إلى الدنيوي (الدوني) ويدمر ما أنجزته اللغة من ثقافة وحضارة وقيم امتدت في الزمان والمكان.

ثالثاً: اللسان المستعار في بعض اللهجات العربية مثالاً

من الحالات التي تفسر التداخل اللغوي، وما يترتب عليه من «الإخلال اللغوي» في العلاقة مع قواعد النحو وبنية اللغة القيمية حالة اللهجات المحلية، ومنها مثلاً اللهجة العربية الجزائرية التي يقال عنها إنها «غير مفهومة» وبخاصة عند أهل المشرق. ويعود هذا التداخل اللغوي إلى عاملين على الأقل:

أ ـ تفرع هذه اللهجة إلى لهجات فرعية. ويرتبط هذا التصنيف بـ «الفئة» الاجتماعية التي يتحدث أفرادها هذه اللهجة أو تلك.

ب ـ تعدد مصادر اقتراض (من القرض) الكلمات (أي الكلمات المستعارة) في هذه اللهجة كالاقتراض من اللغة الفرنسية مثلاً.

وتنقسم اللهجة العربية الجزائرية إلى عدة أقسام لا تسمح هذه الدراسة بعرضها، كالدارجة الريفية «غير المثقفة» الخالصة، والدارجة المدنية القديمة الخالصة، والدارجة العربية «المثقفة» والدارجة المدنية الحديثة، والدارجة الفرنسية «المثقفة»، والفصحى (العربية المعيارية الحديثة، والفرنسية)[٢٧]. وما يهمنا في هذا العرض تأثير هذه اللهجات في اللغة الأصلية كبنية قيمية وقواعد نحوية. والحاصل أن اللغة تتأثر

(٢٧) انظر مثلاً العامية الجزائرية «Algerian Dialect» على الموقع الالكتروني: <http://www.geocities.com/lameens/darja>.

سلباً بهذه اللهجات حتى وإن كانت قد أصبحت جزءاً من اللغة الأصلية كما تشير إلى ذلك نظرية «المتبقي».

ويضاف إلى هذه التصنيفات أن اللهجة العربية الجزائرية تعتمد كثيراً على الاستعارة اللغوية من عدة لغات كالأمازيغية، واللاتينية، والإسبانية، والتركية، والفرنسية، إضافة إلى العربية الفصحى. لقد أخذت اللهجة العربية الجزائرية العديد من الألفاظ الأمازيغية مثل «سقم» (أي اصلح)، و«بخسيس» (التين)، و«فكرون» (سلحفاة)»، و«فرططو» (فراشة)، «بوجغللو» (حلزون)، «فلوس» (فرخ الدجاج)، و«بلارج» (اللقلق). . . الخ. كما أخذت من الإسبانية مثل «كوزينا» (Kuzina) (أي المطبخ)، «طوماطيش» (Tumatic) (أي الطماطم)، «تشينا» (Tcina) (البرتقال)، دورو (Duru) (فلس)، «سباط» (Sebbat) (الحذاء)، «روبا» (Roppa) (العباءة)، «سبيتار» (Sbitar) (المستشفى). . . الخ. وأخذت من التركية ألفاظاً عديدة مثل «البراك»، و«الدولما» (أنواع من المأكولات)، «بقلاوا» (نوع من الحلويات)، «قهواجي» (مالك المقهى)، «بالاك» (ربما)، «جاوري» (أجنبي). . . الخ. وأخذت من الفرنسية قائمة طويلة من الألفاظ مثل «تريسيتي» (Electricité) (الكهرباء)، «شماندفير» (Chemin de fer) (طريق السكة الحديدية)، «بابور» (Vapeur) (سفينة)، «باطيما» (Batiment) (عمارة)، «سوتي» (Sauter) (القفز)، «بوبيا» (Poupée) (دمية)، «فيلو» (Vélo) (دراجة) و«مافيا» (Mafia). . . الخ. كما تتضمن هذه الدارجة العديد من كلمات العربية الفصحى مثل «الحظة»، «ثانية»، «محفظة»، «و لو»، «مكتبة»، «مدير»، «حانوت (أي دكان)». . . الخ.

إن هذا التنوع في اللهجة والاستعارة يحدث بعض «الاهتزاز» في البنية القيمية، كما إنه ومع انكسار قواعد النحو وزيادة الاستعارات يضعف قدرة اللغة على التعبير عن القيمة وعلى نقلها إلى الآخرين.

والحاصل أن اللغة العربية لم تغير كثيراً في قواعد وأصوات لغات الأمم الأخرى التي اعتنقت الإسلام كالتركية والفارسيّة والمالاوية والكردية والأمازيغية وغيرها، وإنما أثرت أساساً في بنياتها القيمية فأصبحت ولفترات تاريخية ممتدة لغات قيمية بفضل تفاعلها مع اللغة العربية. وهكذا انتشرت القيمة بلغات متعددة، أما المرجعيّة الضامنة لعدم الوقوع في الإفساد اللغوي فكانت لغة القرآن الكريم على الرغم من الترجمات الموجودة في مختلف هذه اللغات. وحديثاً، فإن «اهتزاز» البنية القيمية مس جلّ هذه اللغات بما في ذلك اللغة العربية، ولم يعد ذلك التأثير الإيجابي قائم بين هذه اللغات إلا في ما ندر. وفي ظلّ هذا التفكك القيمي، تسعى

كلّ لغة إلى أن تنكمش على ذاتها وتحتفظ بخصوصياتها إلى حين. وبمعنى آخر، فإن تقلص القيمة جعل اللغة العربية تتشابه مع اللغات الأخرى، وتفقد مكانتها المتميزة كلغة قيمية. وقديماً، كانت الشعوب الإسلامية تتشبث بتعلم اللغة العربية رغبة واعتزازاً بمعرفة قيم دينها. أما حديثاً وعندما تراجعت القيمة في هذه اللغة فقد فضلت هذه الشعوب مثل غيرها تعلم الإنكليزية والفرنسية وغيرها من اللغات على اعتبار أنها لغات العلم والتكنولوجيا.

إن استخدام العامية في المحادثة اليومية أمر واقع وجزء من عملية الاتصال في هذه المجتمعات. بيد أن امتداد اللهجات العامية إلى مختلف مجالات الحركة الاجتماعية من دون مرجعية لغوية وقيمية يجعل هذه اللهجات تؤثر سلباً في اللغة وبنياتها.

رابعاً: عنف الإعلام والمسؤولية التربوية للمجال العام

يعتبر عنف الإعلام[٢٨] جزءاً من العنف اللساني، فقد ارتبطت ظاهرة العنف إعلامياً بالأفلام والمسلسلات التلفزيونية التي تتضمن أحداثاً عنيفة. وحديثاً، هناك من أضاف تعبير «العنف الترفيهي» و«العنف الإخباري»[٢٩] على مضامين هذه الوسائل. وتشير عدة دراسات إلى أن العنف المشاهد على التلفزيون مثلاً يساهم جزئياً في زيادة العنف الملاحظ في الواقع، فعنف الألفاظ مقدمة لعنف السلوك. وليس هذا ما نهدف إلى بحثه في هذه الدراسة، فالتركيز من منظورنا يجب أن يتم على أساليب العنف اللغوية المباشرة وغير المباشرة التي تستخدمها وسائل الإعلام أثناء التعامل مع المتلقي الذي عادة ما يكون «متسياً» في هذه الحالة.

إن الأساليب غير المباشرة تكون أصعب إدراكاً، وإن كانت أكثر تأثيراً من غيرها. إن تخصيص الجزء الأكبر من النشرة الإخبارية «لحقيقة المسؤول» مثلاً يعتبر شكلاً من عنف الإعلام لما يحدثه من أثر في المتلقي «الواعي»، من نفور أو إرهاق أو ملل أو استياء أو «تمرد»، الخ. وقد لا تظهر ردود الأفعال هذه مباشرة فتختزنها الذاكرة على شكل شحنات كامنة يمكن أن تبرز لاحقاً في شكل عنف لساني آخر، فالعنف اللساني عادة ما يولد عنفاً لسانياً آخر «معادياً له في الاتجاه». إن هذا النصّ

---

(٢٨) عنف الإعلام ظاهرة جزئية إذاً وبالطبع ليس كلّ ما هو إعلامي ينتمي إلى هذا العنف.

(٢٩) انظر مثلاً موضوع: «العنف: شاشة أو مرآة؟»، على الموقع الالكتروني: <http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=665>.

اللساني الإعلامي ليس عنفاً لسانياً ظاهراً إلا أنه وبفعل سعيه إلى «فرض حقيقته» على الحقائق الأخرى التي يزخر بها الواقع، وبفعل تجاهله المتلقي ككائن له قيمته وحقه في التمييز بين الحقائق، يعتبر عنفاً لسانياً بطريقة ضمنية.

إن ساحة الإعلام تشهد باستمرار صراعاً من أجل فرض حقائق لسانية على الآخرين. ويمكن أن ترفع هذه الحقائق أناساً وتسقط آخرين، فلسان الإعلام يحدد و«يحتكر» معايير من يمكن اعتباره مثلاً ناجحاً أو فاشلاً، وطنياً أو أنانياً، تقدمياً أو رجعياً، مناضلاً أو متخاذلاً، مسالماً أو مشاغباً... الخ. وتتبادل هذه الألفاظ المواقع باختلاف القائمين على الخطاب اللساني السائد. وعلى هذا الأساس، يمكن أن يصبح الفاشل ناجحاً، والرجعي تقدّمياً، والبخيل سخياً، والجاهل عالماً، والمتخاذل مجتهداً... الخ، وذلك جزء من عنف الإعلام.

ويشمل هذا العنف غير المباشر حرمان الآخر من فعل الكلام وبالأخص الكلام المعبر عن حقيقة من الحقائق، كحرمان الفرد والجماعة من التعبير عن حقوقها الاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها. ويمكن تسمية ذلك «بعنف التجاهل». فالإعلام «مجال عام» (Public Sphere) ومن ثمّ يصعب تبرير احتكاره ناهيك باحتكار حقيقة الوضع المعاش. وفي ضوء تعدد الواقع وحقائقه، تكون مسؤولية الإعلام تربوية، أي تكون له سلطة معنوية في عرض الحقائق وإعطائها فرصة التدافع حتى يتمكن المتلقي من تكوين قناعته عن دراية بعيداً عن التجاهل الذي ذكرناه آنفاً.

وتشمل مظاهر عنف الإعلام شواهد متعددة أخرى، فالصورة الإعلانية وعدد من النشرات الإخبارية تعتمد المرأة بوصفها جسداً، أو سلعة وليست مضموناً، أو أداة في نقل الرسالة، واستخدام المرأة بهذا الشكل «المزخرف» عنف لساني ضمني يمس كرامة المرأة من جهة ويشوه الحقائق أمام المتلقي الذي قد ينجذب إلى الشكل دون المضمون، فيبدو الأمر وكأن هذه الوسائل تريد أن تسوق خدماتها وسلعها عبر جسد المرأة «المزين». وقيمياً، فإن التعلق بهذه الصورة يبعد الفرد عن القيمة ويشغله عن دوره ومكانته الحقيقية في الأسرة والمجتمع، ناهيك بما يترسب في «لاوعي» الفرد من «خيال مقهور» على النحو الذي تحدث عنه علماء النفس.

وتتضمن أساليب العنف المباشرة إظهار مشاهد العنف في النشرات الإخبارية التي وإن كانت تعكس واقعاً معاشاً، غير أنها لا تتلاءم وتباين مستويات المتلقي في إدراك هذه المشاهد في سياقاتها وبخاصة عندما يتعلق الأمر بفئة الأطفال مثلاً. وقديماً، عمد العديد من المجتمعات إلى التدرج في إدخال مفردات العنف على لغة

الأطفال، كأن ينهى الطفل مثلاً عن استخدام كلمات «الدم»، و«السكين»، و«الذبح»، و«القتل»، و«الاغتصاب» في المراحل الأولى من العمر، لإحداث مسافة ممتدة نسبياً بين الطفل وإدراك دلالة هذه المفردات. والمعروف أن التعود على الشيء مقدمة إلى فعله دون تأنيب ضمير، ومن لم يتعود على ذلك صعب عليه الانتقال إلى الفعل خوفاً أو جهلاً أو حياء. . . الخ. وإذاً فإن مثل هذه المشاهد جزء من عنف الإعلام تجاه فئة الأطفال على وجه التحديد مثلاً.

وتشمل هذه الأساليب ما يعرض من أفلام العنف والجنس والمسلسلات التي تنقل معاني القوة والبذخ واستعراض الجسد ولهو الحديث وتمجيد «النجوم» السينمائيين. . . الخ. وهو الوضع الذي يشغل حتى المجتمعات خارج المنطقة العربية والإسلامية لما له من تأثير سلبي واضح في الثقافة والذوق والسلوك.

ويضاف إلى هذه الأساليب اللغوية المباشرة وغير المباشرة إدخال العامية في لغة بعض هذه الوسائل بما في ذلك لغة الصحافة المكتوبة، فإدخال العامية وإن كان على نطاق محدود يعد إفساداً لسانياً على مستوى قواعد النحو، وضوابط الأصوات، وهو مقدمة لإفساد البنية القيمية للغة نظراً للترابط القائم بين القواعد والقيم.

وقد عالج نسيم الخوري هذا الموضوع بإسهاب في مؤلفه: **الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية**[٣٠] وبيّن كيف نفذت المحكية اللبنانية إلى مختلف وسائل الإعلام بما في ذلك الصحافة المكتوبة، فتعميم المحكية واعتبارها لغة إعلام الناس حول «الصراع» القديم بين الفصحى والعامية إلى «الصراع بين اللغة الصحافية ومحكيات العامة من الناس ولهجاتهم»[٣١]. وقد تقلص استخدام العربية الفصحى «بشكل كبير من البرامج والأخبار والإعلانات حتى في الوسائل الإعلامية الرسمية وذلك لمصلحة المحكيات»[٣٢]. ويقدم الخوري عدة نماذج عن ذلك ومنها مثلاً إحدى الأغاني الترويجية في إحدى المحطات التلفزيونية اللبنانية التي من جملة ما تقول: «نحنا زغار، يا كبار اللي كنتو زغار، مش راح نلعب لعبتكن، مش حلوي لعبة الكبار، نحنا التغيير اللي جايي، معها منكفّي المشوار». ويخلص الخوري إلى القول إن اللغة العربية انحدرت «نحو العامية قراءة وكتابة. وباتت سلطاتها التقليدية

---

(٣٠) نسيم الخوري، **الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٤١.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

التي حمتها طيلة العصور مثل السياسة والدين والمؤسسات التربوية في انهيار مثلها»[٣٣]. ويضيف «ولا جديد في القول أن المحكية صارت لغة رسمية ولغة الرسميين، وفي الإعلام الخاص والعام، يتفاعل معها اللبنانيون والعرب ويقبلون عليها وكأنها منبع المعرفة والثقافة الوحيد، وهذا ما يزيد بالطبع من انهيارات العربية وخفض مستوياتها إلى أدنى الدركات»[٣٤].

إن الظاهرة التي عالجها الخوري ماثلة وبمستويات مختلفة في المناطق العربية الأخرى. وإلى عهد قريب، كانت اللهجة المصرية حاضرة بفعل انتشار الأفلام، والمسلسلات المصرية. وأعقب ذلك المحكية اللبنانية، والشامية وبخاصة مع ظهور الدراما الشامية والفضائيات التلفزيونية العربية التي نشط فيها المقدمون من هذه البلدان. وأياً كانت اللهجة، فالتأثير يكون سلباً في بنية اللغة التركيبية كما بيّن اللغويون ذلك في القديم والحديث. وما يخص موضوعنا هو اختلال البنية القيمية في اللغة تأثراً باللهجة أو الكلام. وأزعم أن استعادة البنية النحوية في حدّ ذاتها لا يكون كافياً إذا لم يتزامن ذلك مع ربط اللغة بسياق القيمة الذي هو أساس وجودها. والحاصل أن بعض لغات الشعوب الإسلامية كالمالاوية مثلاً تحمل شحنة قيمية قد تكون أقوى من العربية الحديثة بفعل أنها لم تتعرض بنفس الحدة[٣٥] إلى إفساد عصور الانحطاط والاستعمار والأيديولوجيات المعاصرة.

وعامة، فإن اختلال البنية النحوية يؤدي إلى اختلال البنية القيمية، غير أن سلامة البنية النحوية لا يعني حضور البنية القيمية، فاللغة لها من الاستقلالية ما يجعلها أداة بناء أو تدمير وفق اقترابها أو ابتعادها عن نظام القيمة.

ويمكن الافتراض أن عنف الإعلام عامة قد يتجلى في شتى مظاهر الحياة إذا كان الفرد يملك استعداد تقبل هذا العنف كجزء من ثقافة هذا الزمان، أو أن الفرد لا يمتلك الحصانة القيمية التي تلقاها في مؤسسات غير وسائل الإعلام، فيبرز ذلك في عنف لساني تجاه الآخرين أفراداً أو مؤسسات. ويمكن أن نجد ذلك التناغم بين الإفساد اللغوي والفساد الأخلاقي وإفساد الطبيعة، والفساد الإداري والفساد المالي والفساد السياسي... الخ.

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٧١.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٤٧٣.

(٣٥) رغم أن كتابتها باللاتينية أدى إلى اختفاء بعض الأصوات العربية فيها كالعين التي تنطق ألفاً.

خامساً: «عنف اللغة» عند بعض المحدثين ومآخذها

تكمن إسهامات لوسركل[٣٦] في أنه سلط الضوء على جانب في اللغة لم يكن محل تركيز في علم الألسنية: المتبقي. وعلى الرغم من أن «المتبقي» لا يخص الكلام ذاته[٣٧] على النحو الذي تناولناه إلا أن طرح لوسركل يفيد في إظهار الجانب الآخر من الإفساد اللغوي اعتماداً كما يبدو على افتراضات النظرية النقدية والمدرسة الفرويدية.

إن من الدراسات الحديثة في مجال «عنف اللغة» تقديمات جان جاك لوسركل. يرى لوسركل أن علم الألسنية على النحو الذي أبرزه سوسير وأتباعه «ينكر» الجانب الأساس في اللغة والذي يخالف «النحو العلمي». وسمى لوسركل هذا الجانب «بالمتبقي» (Le Résidu)، فالألسنية «السوسرية» تدرك حضور هذا «المتبقي» ولكنها تتجاهله على اعتبار أنه فعل أو كلام فردي وليس طرفاً في نظام اللغة[٣٨].

وعلى الرغم من أن لوسركل يعتبر نفسه من المدرسة «السوسرية» إلا أنه ينتقد مؤسسها على عدة مستويات، فهو يرى أن هدف الألسنية دراسة «اللغة بنفسها ولنفسها»[٣٩] وليس في العلاقة مع متغيرات خارجية. إن «التزامن» في نظره غير كاف في دراسة اللغة، فاللغة ليست نظاماً مغلقاً أو مجالاً «لاتاريخي ولااجتماعي»[٤٠] بل مؤسسة ذات امتداد في الواقع المعاش. ويعتبر لوسركل أن اللغة ترث ما قبلها، «فالواقع التزامني الراهن دائماً يرث تاريخ اللغة»[٤١].

ويجعل لوسركل «المتبقي» جزءاً إن لم يكن «الجزء الصادق» من اللغة. فهذا الجزء وإن كان يمارس التخريب على نظام اللغة إلا أنه طرف «مقهور» يعاود الظهور لغوياً في عدّة أشكال، فالتجاذب قائم بين اللغة كبنية والمتبقي كجانب اعتباطي يقوم على أطرافها، فاللغة في نظره «مستقلة ولا مستقلة، محكومة بالقواعد وفوضوية، اعتباطية ومسببة (بفتح الباء)، مستقرة وفاسدة»[٤٢]. ويجد لوسركل هذا

---

(٣٦) جان جاك لوسركل، عنف اللغة، ترجمة وتقديم محمد بدوي؛ مراجعة سعد مصلوح، لسانيات ومعاجم (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥).

(٣٧) يتمثل «المتبقي» كثيراً في المكتوب من الأدب مثلاً.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٧١ ـ ٨٣.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٣٢٧.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١١٨.

«المتبقي» فيما «تنبذه أو تقمعه قواعد النحو» كالنكات وزلات اللسان والأخطاء النحوية والشعر وغيره»[٤٣]، فالمتبقي «هو الجزء المقموع في اللغة ويعود إليها»[٤٤]. ويعتبر لوسركل أن «المقهور» لغوياً يبرز فقط في الأساليب التهكمية التي على ما يبدو تفلت من قبضة اللغة كالأدب: «إن الميل المكبوت نحو العبث والسخف لا يظهر إلا في شكل النكات والطرائف.. والهذيان (الذي هو) نوع من الأنواع الأدبية»[٤٥]. كما يمكن إيجاد أمثلة أخرى عن المتبقي في «النصوص المتوحشة وكلام (نصوص) المجانين»[٤٦].

إن «المتبقي» يمارس تخريباً أو عنفاً لغوياً وإن كان ذلك في نظره «شرّ لا بدّ منه». ويرى لوسركل أنه لا يمكن حصر دراسة اللغة في لهجتها الرئيسة أو الفصحى كما تفعل الألسنية، «فالجانب الرئيسي أو النحوي فيها دائماً عرضة للتخريب من جانب الأصغر الذي يشبه المتبقي»[٤٧]. ويجد لوسركل في الأدب المجال الذي يتفاقم فيه هذا التخريب، «فالنصّ الذي نجد فيه تخريب اللهجة الكبرى على يدّ اللهجات الصغيرة أكثر ظهوراً هو النصّ الأدبي»[٤٨]. ويعتبر لوسركل أن اللغة قادرة على إعادة التشكل باستمرار وفق ما يضفيه المتبقي على اللغة، وليست اللغة نظاماً مستقلاً على النحو الذي اعتقده سوسير وأتباعه. إن الإزعاج الذي يحدثه المتبقي عادة ما يكون جزئياً ويتم استيعابه لغوياً: يقول لوسركل «فتحت التشويش الظاهر، تنبثق محاولة أخرى، وإن كانت شاذة وجزئية، لإيجاد نوع من النظام»[٤٩]، ويضيف «نحن لا نرى هناك الفوضى الشاملة بل نجد أجزاء من اللغة غير مقبولة بعد»[٥٠].

وتقوم تقديمات لوسركل كمثل الألسنية على علم النفس الفرويدي، وبالأخص الدور الذي يمارسه اللاوعي في التعبير اللغوي. ومن وجهة نظره، «يصبح المتبقي هو المعادل اللغوي لما كان فرويد يدعوه باللاوعي. تنبذه أو تقمعه قواعد النحو ولكنه يحاول العودة بصورة مختلفة: النكات، زلات اللسان، الأخطاء النحوية

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٧٣.
(٤٤) المصدر نفسه، ص ١١٨.
(٤٥) المصدر نفسه، ص ٧٣ و٧٥.
(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٩٧.
(٤٧) المصدر نفسه.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ١١٧.
(٤٩) المصدر نفسه، ص ٤٠.
(٥٠) المصدر نفسه، ص ٧٥.

والشعر»(٥١). إن عمل المتبقي «يشبه عمل العقل الباطن الفرويدي أكثر مما يشبه عمل النحو»(٥٢).

ويعتبر لوسركل أن اللغة بشقيها البنيوي، و«المتبقي» هي التي تتكلم وليس المتكلم الذي تتكلم اللغة من خلاله، «فعندما يتكلم الشخص تكون اللغة دائماً هي التي تتكلم»(٥٣). وذلك يختلف عن افتراضات الألسنية التي ترى أن فعل الكلام سلوكاً واعياً يمارسه المتحدث، فالألسنية تفترض خطأ «أن النصّ تعبير عن المعنى الذي كان المتكلم الأصلي ينوي إيصاله»، وأنه «يتضمن معنى، واعياً، ومقصوداً. ومن هذه الوجهة، فليس هناك شكّ في أن المتكلم يتكلم لغته، إنه في وضعية السيطرة التامة»(٥٤). وتعود سيطرة اللغة على المتكلم على ما يبدو في نظره إلى نفوذ المتبقي في اللغة، على الرغم من ارتباط اللغة بالنظام وليس «بالفوضى اللغوية»، فالمتبقي يجد سبيله إلى اللغة لاشعورياً ما يجعل دور الفرد محدوداً في هذه العملية. ويضاف إلى ذلك أن لوسركل وعلى الرغم من إدراكه لاستقلالية اللغة كنظام، إلا أنه يرى أن اللغة تتأثر بالبعد الاجتماعي، وحتى بالصراع السياسي ما يجعلها أكثر نفوذاً من إمكانية الفرد على التحكم فيها أثناء فعل الكلام.

إن التاريخ في نظر لوسركل يؤدي دوره في تشكل اللغة، كما إنّ هذه اللغة ليست بعيدة عما يجري في المجتمع من تحول وصراع على عدة مستويات، ويبرز هذا التداخل بين اللغة والعوامل الخارجية في المتبقي والاستعارات المتعددة، الأدبية، والسياسية، فهو يرى أن «اللغة مجال العمل للتدخل التاريخي (السياسي) ووسيلته في الوقت نفسه والاتجاه الاجتماعي للجسم وللجسم السياسي»(٥٥)، وأن «الرابط بين اللغة والسياسة واضح في ناحية واحدة على الأقل ـ هي الخطاب السياسي»(٥٦). ويضيف في السياق نفسه «أن اللغة مخترقة ليس فقط بعنف العواطف فحسب، بل أيضاً بالعنف الرمزي للنضال السياسي»(٥٧).

ويتضح أن لوسركل يتبنى جزئياً النظرية النقدية في إبراز الترابط بين اللغة وما

(٥١) المصدر نفسه، ص ٧٣.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٩.
(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.
(٥٤) المصدر نفسه، ص ٤٢.
(٥٥) المصدر نفسه، ص ٣٢٤.
(٥٦) المصدر نفسه، ص ٣٥٠.
(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢١٢.

يسميه بصراع الطبقات، وذلك بعكس ما ذهب إليه معظم علماء الألسنية المحدثين، فهو يعتبر أن «اللغوي يعكس الاجتماعي ويؤثر في العناصر الأخرى التي تسهم فيه، فليس هناك حالة للغة ذات مناعة ضدّ التلوث الآتي من قبل الظرف التاريخي»، وأن «اللغة ليست محصنة ضدّ التأثر بالنزعات الطبقية». ويبدو في نظره أن «المتبقي» شكل من أشكال هذا الصراع الذي ينفذ إلى اللغة على الرغم من نظاميته، إن صحّ هذا التعبير، فهو يرى أن هناك دائماً محاولة «إعادة السيطرة للمقهورين على المعاني الأصلية التي كانت الطبقة الظالمة تخفيها عليهم». ويبرز ذلك أيضاً على المستوى السياسي، إذ يوجد هناك ما سماه «بالنزاع السياسي اللغوي للسيطرة على الكلمات». ويبدو في نظره أن اللغة تتأثر بعامل السلطة وميزان الأكثرية والأقلية: «فتأتي الأكثرية وتستثني الأقلية التي غالباً ما تعود وتهدد بالتخريب، فالحاجة إلى العنف تكمن عميقاً في بنية اللغة». وإذاً، فإن «اللغة ليست وسيلة للتواصل بل للفعل»، كما إنها «ليست أداة حيادية تستعمل في التسمية، كما إنها ليست مجرد أداة للتواصل، ففي اللغة الكثير من الترسبات. والمتبقي شأنه في ذلك شأن اللاوعي، يبقى ويستمرّ ويترسب»[٥٨].

إن عنف اللغة في نظر لوسركل هو ذاك الجانب السلبي في المتبقي، فهناك «جانب سلبي للمتبقي يدمر، ويفكك نظام اللغة، وجانب إيجابي في الشيء الذي لا يمكن تجاوزه»[٥٩]. ولا يتوقف هذا العنف على قواعد النحو فحسب، بل يمس أيضاً مضمون المتبقي من مختلف الاستعارات التي هي نتاج توظيف المتبقي للاحتمالات النحوية الكامنة في اللغة: «فعنف اللغة لا يمكن حصره بعنف اللانحوية حيثُ إنّ المتبقي يخرب قواعد نظام اللغة»[٦٠]. ومن وجهة نظره، فإن العنف اللغوي متعدد الأبعاد، ويمثله في ذلك المتبقي الذي هو «تسلل التناقضات والصراعات الاجتماعية التاريخية إلى حرم اللغة». وإذاً، فإن هناك علاقة تناقض مستمرة بين المتبقي واللغة، وهذه اللغة «هي الحياة بكُلّ تناقضاتها وفوضويتها»[٦١].

ويمكن في هذا السياق أن نذكر المآخذ التالية على نظرية «المتبقي» التي أوردها لوسركل:

ـ ينطلق لوسركل في مقدمة تحليله من تراث الألسنية ويقول «أنا لا أزال من

---

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٣٦٤ ـ ٤١٩.
(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٦.
(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٢٤.
(٦١) المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٤.

أتباع سوسير»[٦٢]، إلا أن طرحه أكثر ما يكون طرح النظرية النقدية «المعروفة»، فهو يعتبر اللغة نظاماً غير مستقل «تماماً»، وإنما يتخللها ما سماه بالمتبقي والذي يثري اللغة ويمكن من الإبداع، بل يعتبر أن «الكثير من الأنشطة الإبداعية في اللغة تقع خارج هذا النظام»[٦٣]، وذلك ما يعيدنا إلى الجدل «القديم» الذي أنهته الألسنية بالقول إن اللغة «متعالية» عن متحدثيها أو كما أشار إلى ذلك كلود حجاج في مؤلفه **إنسان الكلام** من أنه «لا يوجد لسان طبقي على الرغم من أن اللسان يتيح استعمالات طبقية له، فاللسان تشكل تحديداً لخدمة أفراد المجتمع بغض النظر عن انتمائهم الطبقي»[٦٤].

ـ يعيد لوسركل «الإفساد اللغوي»[٦٥] إلى اللغة ككل، فاللغة في نظره تتضمن كلاً من:

أ ـ البنية على النحو الذي أورده سوسير وغيره.

ب ـ المتبقي الذي يعتبر ظلّ اللغة أو الوجه الآخر، ذلك الوجه «المقهور».

وقد يكون هذا الأمر صحيحاً في اللغات الأخرى، إلا أن الأمر مختلف، عندما يتعلق الأمر باللغة العربية بخاصة، فاللغة العربية تمتلك مرجعيّة لغوية، وقيمية ثابتة تتمثل بالقرآن. وعليه، فإن هذه المرجعيّة تحد من «الإفساد اللغوي» الذي تتعرض له هذه اللغة، مثل غيرها، بفعل إستدخالات فعل الكلام ونمو اللهجات العربية في مختلف المناطق: ﴿**إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾[٦٦]. وبمعنى آخر، فإن «الإفساد اللغوي» سواء كان بنية نحوية، أو معنى لا يمكن أن يكون جزءاً من اللغة بل يظل على أطرافها إلى حين. والحاصل أن اللغة العربية «الفصحى» لم تشهد تمزقات تاريخية أساسية مثل اللاتينية مثلاً، ومازال الشعر الجاهلي عند النحاة مثلاً مرجعيّة أخرى، يرجع إليه لتثبيت بنيان اللغة وتصحيحه.

إن اللغة العربية «الفصحى» تمثل مرجعيّة لغوية وقيمية متى ظلت وثيقة الصلة بالنصّ القرآني، والسنة النبوية، ومجمل التراث، والنشاط اللغوي، والاجتماعي المنبثق عن هذه الأرضية. وكما إنّ المجتمع أو «الحضارة» تتعرض إلى انتكاسات

---

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢١٦.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١١.

(٦٤) كلود حجاج، **إنسان الكلام: مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية**، ترجمة رضوان ظاظا (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٣)، ص ٣٥٩.

(٦٥) يستعمل أحياناً الإفساد اللغوي وأحياناً أخرى العنف اللغوي.

(٦٦) **القرآن الكريم**، «سورة الحجر،» الآية ٩.

تاريخية ظرفية كذلك الحال بالنسبة إلى اللغة، فقد تأثرت اللغة العربية بزمن الانحطاط وتحولت جزئياً ومؤقتاً من لغة العلم إلى لغة الشعوذة والخرافات، وما لبثت أن استعادت اللغة توازنها وأصبحت لغة النهضة الجديدة التي شهدتها المنطقة العربية ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر مع الحركة الإصلاحية، فكان الإصلاح لغوياً، وقيمياً. كما استدخلت اللغة العربية، لظروف تاريخية محددة «النزعة الوطنية» وأصبحت أداة مواجهة وتغيير في زمن الحركات الوطنية. وحديثاً، تعرضت اللغة العربية إلى «هزات أيديولوجية» تمثلت بالنظم، والمذاهب السياسية العديدة، كالرأسمالية، والاشتراكية، والقومية، والليبرالية، وغيرها، فالصراع بين هذه الأيديولوجيات كان لغوياً، فَكُلّ حاول ويحاول فرض مفاهيمه على الساحة، وإقصاء المفاهيم الأخرى أو إزاحتها. وتم في هذه الحالة استدخال الكثير من الألفاظ غير المألوفة أو غير الحاضرة في المنطقة العربية كمفردات «الاقتصاد الليبرالي»، «حرية المرأة»، «الثورة»، «الإقطاعية»، «البرجوازية»، «الإمبريالية»، «صراع الطبقات»، «الجماهير»، «الوعي الزائف»، «العلمانية»، «العولمة»... الخ، ولم تفقد اللغة العربية على الرغم من كلّ ذلك طاقتها القيمية، بفعل ثبات مرجعيتها على مرّ الزمن.

ـ يرى لوسركل أن اللغة «هي التي تتكلم» وليس «أنا الذي أتكلّم»، فاللغة تسيطر على متحدثها ولو بطريقة غير شعورية، فقواعد النحو و«المتبقي» يمارسان «التسلط» على المتكلم، وكأن هذا الأخير لا يختار بالضرورة خطابه. والحاصل أن لوسركل يحيل إلى علم النفس الفرويدي في تفسير حالة المتكلم المدفوع بقوى غير شعورية، ويضيف إليه بُعد المتلقي الذي على ما يبدو يساهم في التعبير عن هذا الذي يسميه لوسركل «بالمقهور» من جهة، ويؤدي إلى الإفساد اللغوي من جهة أخرى. والمعروف أن اللغة أكبر من الفرد وتحوي مخزوناً من القيم التي يمكن أن يعيشها الفرد في زمان وظرف محددين بعيداً عن تاريخ اللغة وحياتها المستقلة نسبياً. وكما يقول علماء الاجتماع فإن اللغة ظاهرة اجتماعية، أما الكلام فعملية فردية والجماعة أكبر من الفرد، ويتبنى الفرد النظام القيمي عن إدراك و«وعي»، أما التأثيرات اللاشعورية، فحالات ظرفية، وعادة ما تكون مرضية.

ـ يعطي لوسركل «المتبقي» منزلة عالية كجزء «مقهور» ينبغي استعادته إلى واجهة اللغة على الرغم من إيحائه بأن «المتبقي» يدخل في صيرورة إفساد اللغة، فالكاتب متردد في إضفاء حكم قيمي محدد على المتبقي، فمن جهة، يعتبر المتبقي هو ذلك الجزء الذي يلازم اللغة، ومن جهة أخرى، يعمل المتبقي على الإخلال بالنظام اللغوي، على الرغم من قدرة اللغة على استيعاب ذلك.

ـ يربط لوسركل «المتبقي» أساساً بالصراع الاجتماعي بين الفئات، على الرغم من اعترافه بأن هذا المتبقي قد يتحول بدوره إلى أداة تسلط، فيحدث ما يمكن تسميته بمتبقيات أخرى. والحاصل أن اللغة بنية لها استقلاليتها على الرغم من تأثرها بالوضع أو الواقع المتجدد. إن إقصاء فكرة كون اللغة قد سبقت الإنسان ـ ﴿وعلّم آدم **الأسماء كلها**﴾[٦٧] ـ جعل العديد من النظريات على الرغم من «هشاشتها» تعتبر اللغة ظاهرة مستحدثة ومن وحي الإنسان نفسه. أما ما يحدث للغة من إفساد فئوي أو طبقي أو طائفي إن صحّ التعبير فيعود إلى فعل الكلام وليس إلى اللغة كما أسلفنا.

سادساً: من أجل ربط اللسان باللغة وتسخير الواقع للقيمة

إن ظاهرة العنف اللساني والإعلامي جزء من الواقع المعاش في المنطقة العربية حديثاً، ويمكن ملاحظة ذلك في تدني نوعية الخطاب اليومي الذي ينتجه الأفراد، أو الجماعات، إضافة إلى انحدار الكثير من محتويات الوسائل المسموعة والمرئية إلى مستوى مخاطبة الغرائز، والنزعات الاستهلاكية، سعياً وراء الكسب المادي، وتقليداً للموضة السائدة في الإعلام الدولي وبخاصة الغربي.

ويترتب على ذلك أن تتراجع اللغة كغارس، ومحرك للقيمة، وتصبح اللغة مجرد وسيلة كلام، فينكمش المتكلم من شح ما يتفوه به، ويصاب المتلقي بخيبة أمل من ضحالة ما يتعرض له، إن كان في الاتصال الذاتي أو وسائل الإعلام، فاللغة تتميز بقيمتها الممثلة لثقافة، أو حضارة متميزة، ومتى تراجعت أو تلاشت القيمة، لا تعود اللغة أداة ثقافة أو حضارة، بل تصبح مجرد أصوات تستخدم لتحقيق بعض المنافع ليس إلا. والثابت الآن أن اللغة العربية، وبفعل ثبات مرجعيتها القيمية ما زالت قادرة على الانبعاث من جديد، طالما أن هناك محاولات تبذل لإعادة الربط بين اللغة والقيمة على نحو ما نادت به الحركات الإصلاحية.

إن هذا الربط يتوقف على إدراك القيمة علمياً وممارستها في فعل الكلام عملياً، فالقيمة أشد ما تكون مرتبطة بالعلم والمعرفة، فكلما ارتقت اللغة قيمياً، ارتقى المجتمع ثقافياً وحضارياً، والعكس صحيح، إذ يصعب تصور مجتمع راق بلغة تكون دون ذلك، أو يكثر فيها الإفساد اللغوي، وبمعنى آخر، فإن اللغة القيمية هي المحرك لرقي المجتمع، وازدهاره معنوياً، ومادياً. أما الربط بين اللغة والقيمة عاطفياً من دون سند من العلم والمعرفة فمرده لجوء مؤقت إلى اللغة في ظلّ فساد الوضع، وذلك ما يدخل إفساداً لغوياً من نوع آخر إلى اللغة.

---

(٦٧) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٣١.

إن الركون إلى العامية حتى في المواقف التي تتطلب لغة ترقى إلى مستوى الحدث، كالحوارات التلفزيونية، مثلاً، يفقد اللغة الأصلية شرعية وجودها كأداة لضبط الوضع المعاش، وتوجيهه نحو الأفضل في القيمة والممارسة، ويترتب على هذا العنف اللساني ضعف اللغة نفسها وتراجع دورها، فيتقلص الفاصل بين اللغة المثقفة التي ترفع من منزلة متحدثيها، واللغة غير المثقفة أو العامية التي تستمر في إنتاج الإفساد اللغوي كلّما ابتعدت عن القيمة باستمرار.

إن طرحنا هذا ليس دعوة أخرى إلى اللغة الفصحى في ذاتها، فذاك موضوع معروف، ومدروس، وإنما هو توجه نحو إعادة البنية القيمية إلى اللغة، فاللغة يمكن أن تكون فصحى من دون أن ترتبط ضرورة بالقيمة، كما هي الحال في شتى أنواع الخطاب التي تزخر بها المنطقة العربية، كخطاب المحادثة اليومية، والخطاب السياسي، والإخباري، والترفيهي، والغنائي، والاقتصادي، والرياضي، والأسطوري والسحري، وغيره.

إن هذه البنية القيمية هي التي يمكن أن تعيد للغة سلطتها على المتكلمين، والخطابات الأخرى القائمة. وما تشهده المنطقة العربية من «تطرف» أو «عنف» لساني أو إعلامي يعود إلى متحدثيها، وليس إلى اللغة التي لا تزال تحتفظ، بطريقتها الخاصة، بمرجعيتها القيمية. وبتعبير آخر، فإن العنف لساني وليس لغوياً ومنشأه الظروف التاريخية والاستعمارية وحالة المتكلمين أنفسهم. إن مثل هذا العنف اللساني ليس خاصاً بالمنطقة العربية وإنما حاضر في شتى المنظومات اللغوية التي لا تملك مثل اللغة العربية مرجعيّة قيمية ثابتة في المعنى، والمبنى، وإنما جاء التركيز على المنطقة العربية على اعتبار أنها أيضاً، كما قيل، مركز لأنواع أخرى مما يسمّى بالعنف عامة.

إن عنف اللسان والإعلام في المنطقة العربية وما ترتب عليه من تبعات على المستوى الاجتماعي، والسياسي، والثقافي، والحضاري، يعود إلى «انكسار» البنية القيمية للغة التي لم يرد ذكرها في أقوال علماء الألسنية، إذ استثنوا فكرة منشأ اللغة، ومرجعيتها القيمية، والتراث الذي انبثق عن ذلك. والحاصل أن علماء الألسنية أقصوا التاريخ جملة، عندما جنحوا إلى التحليل التزامني، واعتبروا اللغة كياناً مستقلاً ليس له علاقة بالعوامل الخارجية.

إن إعادة إحياء البنية القيمية للغة تعيد لها قوتها كمصدر إشعاع مؤثر في اللسان، والإعلام. فلسانياً يمكن العمل على إعادة الربط بين فعل الكلام، والنظام

الثقافي، والتعليمي، والقيمي الكامن في المجتمع. وإعلامياً، يمكن إدخال مبدأ المسؤولية الاجتماعية في أذهان القائمين على وسائل الإعلام والجمهور المتلقي، واعتبار استخدام هذه الوسائل حلاً يتجاوز المنفعة المادية، وتحقيق الأهداف السياسية، وتتضمن هذه المسؤولية إدراج القيمة في لغة الإعلام، وبرامجها. وإجرائياً، فإن ذلك يشمل اعتبار «عنف الإعلام» سمة سلبية قيمياً، ويترتب على ذلك «تهميش» تلك البرامج التي تعرض العنف المباشر كأفلام ومسلسلات العنف، والجنس. وينطبق ذلك على العنف اللغوي غير المباشر الأشد فتكاً على اعتبار أنه قد يفلت من وعي المتلقي، وبخاصة إذا كان هذا الأخير لا يمتلك الحصانة القيمية الكافية، كصور الإعلان وتسويق جسد المرأة، وترويج النزعة الاستهلاكية، ونشر الدعاية السياسية.

وفي الجانب الآخر من هذه المعادلة، يمكن الحديث عن سلسلة من الموازنات والأولويات التي تضمن استمرارية اللغة كأداة في حمل القيمة، ونقلها، فالترفيه «أو الثقافة الترفيهية» ضرورية متى كانت محطة استرخاء مؤقتة لإعادة إدراج المتلقي في النظام الثقافي، والقيمي الذي يميز المجتمع. وفي غياب القيمية، تصبح هذه الثقافة التي يبثها التلفزيون وسيلة هروب من الواقع، وأداة حجب للمتلقي عن منظومته الثقافية والقيمية. وفي هذا السياق، فإن حصر سيطرة «المال» والاحتكار» على محتويات وسائل الإعلام أمر يفرض نفسه كلّما زادت البرامج إفساداً وعنفاً، فالقيمة تملك قوة جاذبة، والفرد هو الذي يرتقي بقوله وفعله إلى القيمة، فالقيمة ما يسمو بها صاحبها وتسمو هي به، وفي هذه العملية اعتياد، والفرد عادة ما يرغب في ما تعود عليه. إن المنطق الذي تبني عليه وسائل الإعلام معايير نجاح الثقافة الجماهيرية كالقول بأن الشباب يهوى لهو الحديث، والرقص، والعنف، والجنس، وغيره، أمر يعتريه الضعف، والبطلان، ذلك أن الفرد شاباً أو غيره يظل على ما نشأ عليه، فميل الشباب إلى هذه الثقافة مرده الأساسي التنشئة الإعلامية، وضعف المؤسسات التربوية والعائلية في تقديم تنشئة من نوع آخر.

وتشمل هذه الموازنات إعطاء المنظومة الثقافية، والمعرفية فضاء أوسع في هذه الوسائل التي تستمر في إنتاج الثقافة الاستهلاكية الجماهيرية. هذه الثقافة التي تخاطب الغرائز، وتستغل بعد المتلقي، أو انشغاله، أو جهله بالقيمة، والآثار السلبية «المدمرة» التي تنتج من اتباع الهوى، والشهوات المرتبطة بالجسد، والمادة، واتخاذ نجوم هذه الثقافة نماذج في الحياة، والسلوك، فحضور أهل المعرفة والثقافة محدود في هذه الوسائل بالمقارنة.

وعلى الرغم من أن الأحداث السياسية وبخاصة في المنطقة العربية، والإسلامية تميزها «كثرة العنف» على النحو الذي تعرضه وسائل الإعلام، إلا أن الواقع تجاذب بين الاستقرار والصراع أو بين الخير والشر، وليس أعنف مما تصوره هذه الوسائل المتأثرة بالمبدأ القائل إن الإثارة والسلبية مصدر جذب لاهتمام المتلقي. ويدخل ضمن مسؤولية وسائل الإعلام، الرقي بالمتلقي، والوصول إلى المزيد من الرقي في العلاقة مع القيمة وممارستها.

إن عنف اللسان والإعلام يتطلب إصلاح الكلام، واستعادة ما يكاد يفلت من واقع اللغة، أي بنيتها القيمية، والنحوية، فالكلام «مسؤولية» وخيره ما قل ودل، ونفع صاحبه، وغيره، ويتأتى ذلك بالانطلاق من القيمة، والاندفاع نحو الأفضل، فللفرد «العرف» دور، وللمؤسسة التربوية مهام، وللأسرة وظائف، ولوسائل الإعلام مسؤوليات أكبر كونها تمس قطاعات واسعة من المجتمع، في زمن تسوده الثقافة الترفيهية والاستهلاكية.

الفصل الثاني

في مخاطر فقدان العلاقة العضوية بين المجتمعات العربية ولغتها

محمود الذوادي(*)

أولاً: اللغة ظاهرة اجتماعية

إن محاولة الفهم العلمي والموضوعي اليوم لوضع اللغة العربية في الوطن العربي يصعب أن تتم بدون **رؤية علم الاجتماع** إلى ظاهرة اللغة(1). فمن ناحية، إن اللغة عند علماء الاجتماع هي ظاهرة اجتماعية في الصميم، أي أن اللغة لا يمكن أن توجد وتستمر في الحياة بدون وجود فردين على الأقل يعرفان ويتكلمان تلك اللغة. ومن ناحية ثانية، يتعذر وجود حقيقي ذو معنى لمجموعات بشرية، صغيرة أو كبيرة، بدون رباط لغوي ييسر التواصل والتفاعل الاجتماعي، والتضامن والتماسك بين أفرادها وفئاتها المختلفة(2). وهكذا، فاللغة المشتركة بين الأفراد والمجموعات والفئات هي الأساس القوي للتبلور الفعلي للتقارب، والشعور الجماعي والوحدة بينهم. ويصدق هذا كثيراً على حال مجتمعات الوطن العربي منذ أن أصبحت **اللغة العربية**،

(*) أستاذ في قسم علم الاجتماع - جامعة تونس.

(1) علي عبد الواحد وافي، **علم اللغة** (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، [د. ت.])، وجرجي زيدان، **الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية**، [راجعها وعلّق عليها مراد كامل] (القاهرة: دار الهلال، [١٩٦٩]).

(2) Jean - François Dortier, dir., *Le Langage* (Auxerre: [s. l.]; London: Penguin Books, 1981); Jacques Leclerc, *Langue et societe* (Laval: Mondia, 1986); Peter Trudgill, *Sociolinguistics* (London: Penguin Books, 1981), and Eugene Linden, *Apes, Man, and Language* (Harmondsworth, Middlesex, England; New York: Penguin, 1981).

بعد الفتوحات الإسلامية، قاسماً مشتركاً بارزاً، لسكان منطقة ما بين الخليج والمحيط. **فالتضامن القوي** منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً بين شعوب العالم العربي أدت وتؤدي فيه لغة الضاد دوراً مركزياً(٣).

ثانياً: دور المجتمع في تقدّم اللغة وتأخرها

على مستوى آخر، **فاللغة مادة اجتماعية**، بمعنى أنها تحطو وتنمو وتنهض وتتراجع وتتخلف وتندثر وفقاً للتعامل الإيجابي أو السلبي الذي تلقاه من مجتمعها. فمن جهة، تصبح اللغة كائناً حيّاً نابضاً بالحركية والفتوة والتطور، إذا ما شرفها أهلها بالاستعمال الكامل لها في كلّ قطاعات المجتمع. ومن جهة ثانية، تفقد اللغة حياتها العادية وتتقلص حركتها، فتتخلف ويزداد الشعور بغربتها بين أهلها إذا همّش استعمالها في مجتمعها.

ومن ثَمّ، **فاللغة هي كائن اجتماعي بالطبع**(٤)، أي أن تقدّمها وتأخرها يتوقفان في المقام الأول على مدى استعمالها في المجتمع. فهي من ناحية، تنمو وتتطور وتبلغ أوج نضجها وعنفوانها إذا لم يقصها المجتمع من الاستعمال في أي من قطاعاته وأنشطته. وهي من ناحية أخرى، تتعطل في مسيرة نموها وتطورها ونضجها إذا وقع إقصاؤها جزئياً من الاستعمال في المجتمع. وهي في حالة ثالثة، تتعرض إلى الموت الفعلي إذا حرمها المجتمع بالكامل من دنيا الاستعمال.

إن هذا **الطرح السوسيولوجي** للغة ككائن اجتماعي حيّ لا يقبل مطلقاً الأقاويل التي تدعي بأن هناك لغات متقدمة بالطبع، وأخرى متأخرة بالطبع. فهذه **مزاعم جاهلة بالطبيعة الاجتماعية للغات**. فهي إذن باطلة من الأساس لأنها لا تستند على علم ومعرفة بطبيعة الأشياء. وإنما هي متأثرة في تلك الأقاويل بقصور في النظر وفقدان لروح الموضوعية والسقوط في فخ الرؤى الإمبريالية والاستعمارية والعنصرية في مسألة اللغات والثقافات في عالم اليوم(٥).

---

(٣) انظر: محمد عابد الجابري، **مسألة الهوية: العروبة والإسلام... والغرب**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٧. قضايا الفكر العربي؛ ٣، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ومحمود الذوادي، «ندوة التعريب في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١١، العدد ٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٣)، ص ٢٣٧ ـ ٢٤٣.

(٤) جرجي زيدان، **اللغة العربية كائن حي** (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٨).

(٥) انظر: عبد الكريم غلاب، **رهانات الفرنكفونية في علاقتها بمسألة التعريب والهيمنة** (الدار البيضاء: منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، ١٩٩٩)؛ David Crystal, *English as a Global Language*, 2nd ed. (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2003), and Louis - Jean Calvet, *La Guerre des langues et les politiques linguistiques*, langages et sociétés (Paris: Payot, 1987).

ثالثاً: تجربة اللغة العربية في ميزان علم الاجتماع

مما لا شكّ فيه أن تصورنا السوسيولوجي للغة ينطبق على تجربة اللغة العربية في الماضي والحاضر. أي أن مسيرة هذه اللغة إيجاباً وسلباً تأثرت وتتأثر بنوعية محيطها الاجتماعي، ففي مرحلة ماضية كانت لغة الضاد هي لغة الاستعمال في كلّ القطاعات في المجتمعات العربية الإسلامية في عصر أوج نهضة الحضارة العربية الإسلامية. وبحكم الطبيعة الاجتماعية للغة، فقد تقدّمت حتماً اللغة العربية وثقافتها بحيث أصبحتا ذاتي اهتمام عالمي في الشرق والغرب وبخاصة في المجالات المعرفية والعلمية.

وفي المرحلة المعاصرة نشاهد أيضاً تأثر اللغة العربية، كمادة اجتماعية، بمحيطها الاجتماعي في تطورها وفي تراجعها. فلا يخفى في العصر الحديث أن قدرة اللغة العربية على الاستعمال في العلوم والمعارف المعاصرة قد وقع اكتسابها من مبادرة وقرار إعطاء لغة الضاد الفرصة لذلك في بعض المجتمعات العربية. بينما حرمت اللغة العربية من تلك الفرصة الاجتماعية في بعض المجتمعات العربية الأخرى. إن سوريا والعراق معروفان بنجاحهما في تعريب العلوم والمعارف الحديثة، الأمر الذي مكّن اللغة العربية من القدرة العالية على تدريس الطب والتخصصات العلمية الأخرى الدقيقة التقنيات. ويؤكّد هذا مصداقية مقولتنا بأن اللغة كائن اجتماعي حيّ ينمو وينضج ويتقدم إذا لم يحرم مطلقاً من التفاعل الكامل مع كلّ أوجه حياة مجتمعه[٦].

وفي المقابل فشلت مجتمعات عربية أخرى في إعطاء الفرصة الاجتماعية للغة العربية في تدريس العلوم ابتداء حتّى من مستوى التعليم الثانوي، كما هو الأمر في النظام التعليمي التونسي الراهن. وهكذا فرض الإقصاء والتأخر على لغة الضاد في ميادين العلوم والمعارف الحديثة الدقيقة في المجتمع التونسي المستقل منذ ما يقارب من نصف قرن (١٩٥٦).

إن الدرس واضح للعيان لكل ذي بصيرة من هذه الملاحظات الأساسية لعلم الاجتماع حول اللغة. إذ إن تقدّم اللغة العربية وامتلاكها لناصية العلوم والمعارف الحديثة وآخر صيحات التكنولوجيات وتقنيات الحواسيب والإنترنت هي أمور ممكنة للغاية إذا نظرت مجتمعات الوطن العربي إلى لغتها العربية ككائن اجتماعي بالطبع، تنمو قدراته وتتطور وتتقدم وتبلغ أوج نضجها انطلاقاً من استعمالها الكامل في كلّ

---

(٦) عائشة عبد الرحمن [بنت الشاطئ]، لغتنا والحياة (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١).

أوجه حياة تلك المجتمعات، بما فيها ميادين العلم والمعرفة والتقنية والمعلوماتية الحديثة. وبعبارة أخرى، تأخر اللغة العربية في تلك الميادين لا يعود، في رؤية علم الاجتماع، إلى طبيعة اللغة العربية نفسها، وإنما يرجع الأمر بكل وضوح إلى إقصاء لغة الضاد كثيراً أو قليلاً من القيام بدورها الكامل كلغة وطنية في تسيير كافة شؤون المجتمعات العربية المعاصرة[٧].

إن تطبيع العرب في القرن الحادي والعشرين لعلاقتهم مع اللغة العربية هو السبيل الطبيعي لكي تصبح لغة الضاد لغة العصر والحداثة. وهذا طريق واضح المعالم لا لبس فيه بالنسبة لحتمية تقدّم اللغة العربية. إذ إنّ اللغة، كما قلنا، هي كائن اجتماعي يستمد حياته ونموه ونضجه الكامل من ظروف وعوامل مجتمعه الإيجابية. ويتمثل بكل بساطة هذا الطريق الطبيعي لصالح تقدّم اللغة العربية في الاستعمال الكامل والشامل للغة العربية في كلّ صغيرة وكبيرة في حياة المجتمعات العربية.

وبناء على منظور علم الاجتماع للعلاقة العضوية التي يجب أن توجد بين المجتمع ولغته، نحاول الآن تقديم وصف وتحليل لوضع اللغة العربية في مجتمعات الوطن العربي منذ الثلث الأخير من القرن الماضي. ويجوز القول بأنه وضع يسوده **الإغتراب وفقدان العلاقة العضوية** بين أغلبية المجتمعات العربية ولغتهم الوطنية (اللغة العربية).

رابعاً: الوجه الآخر للأمن الثقافي العربي

ينطلق تحليلنا لوضع اللغة العربية في الوطن العربي من ملاحظتين أساسيتين:

الأولى: على الرغم من الاعتقاد السائد في الوطن العربي بعد استقلال شعوبه بأن الأنظمة التعليمية العربية الحديثة في المشرق والمغرب العربيين تدرّس وتستعمل اللغة العربية الفصحى على كلّ المستويات التعليمية (الابتدائية والإعدادية والثانوية والجامعية)، فإن حصيلة شهادة هذه الأنظمة التربوية المنعكسة في النهاية في التكوين اللغوي للطالب والطالبة الجامعيين اليوم تفيد أنهم على العموم **أميون بالمعنى الجديد لكلمة الأمية**، أي أنهم غير قادرين لا على الكتابة ولا على التحدث السليم والسهل والمتسلسل بالفصحى. وهم بالتالي جاهلون أساساً بكثير من المفردات اللغوية والتراكيب التعبيرية والقواعد الصرفية والنحوية بما في ذلك البسيط منها أحياناً[٨].

---

(٧) وافي، **علم اللغة**، ص ٢٥٧ ـ ٢٦٠.

(٨) انظر: أمين ناصر الدين، **دقائق العربية** (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٦)، ومصطفى جواد، **في التراث اللغوي** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٨).

وبعبارة أخرى، فإن تفشي تدهور مستوى الفصحى بين المتعلمين العرب اليوم يطرح ما يمكن أن نسميه قضية «**الأمن اللغوي**» في الوطن العربي أو «الوجه الآخر للأمن الثقافي العربي».

الثانية: هناك اعتقاد واسع أنه في فترة ما بعد الاستقلال أصبح للطفل والطالب والأستاذ والمواطن العربي بصفة عامة احتكاك أكبر مع اللغة العربية الفصحى ومع ذلك، فإنه من جهة، لا يزال يلاحظ ـ لا على مستوى نخبوي فقط بل على مستوى جماهيري ـ الرغبة والتكالب في العديد من مجتمعات الوطن العربي على تعلّم واستعمال اللغات الأجنبية. ومن جهة ثانية، فإنه يغلب اليوم على الفرد العربي المتعلم في المشرق والمغرب العربيين **الشعور بالاستحياء والرهبة**، والانحرافية الاجتماعية والتوتر النفسي عند دعوته **للتحدث بالفصحى**. فتدهور مستوى الفصحى بين المتعلمين العرب له، إذاً، بين الجامعيين **مؤشراته الموضوعية وأعراضه النفسية**. ومن هنا جاءت مشروعية طرح قضية «الأمن اللغوي» في العالم العربي، كما تثار أخيراً مسألة الأمن الغذائي. وبعبارة أخرى، **هل أن مستوى الإلمام بالفصحى اليوم في العالم العربي مستوى مشرف أم أنه مستوى ضعيف يكاد يهدد وجود الفصحى كلغة في حد** ذاتها، وبالتالي يهدد مسألة ما نسميه هنا بالأمن اللغوي الذي هو جزء لا يتجزأ من الأمن الثقافي العربي؟ ونظراً لأن **اللغة هي أم الرموز الثقافية/المنظومة الثقافية (الفكر، المعرفة / العلم، العقيدة، القوانين، الأساطير، القيم والمعايير الثقافية) في المجتمع**، فإن ما يهدد اللغة العربية الفصحى اليوم في مجتمعات الوطن العربي ذو انعكاسات خطيرة على تلك المجتمعات. ويأتي في طليعتها **الخطر المحدق بالهوية الثقافية العربية** ذاتها لتلك الشعوب[9].

خامساً: الصمت عن الأمن اللغوي

إن ما سنركز عليه في هذه الدراسة هو من ناحية، طرح مؤشرات قضية تدني وضعية الأمن اللغوي في الوطن العربي، ومن ناحية أخرى، كيفية وإمكانية تأمين «**مستوى لغوي فصيح**» مقبول لأغلبية المتعلمين العرب. ولقد كثر الحديث وتعددت الندوات في العالم العربي حول «**الأمن الثقافي**» من دون أن تكون هناك إشارات واضحة في تقارير لجان الندوات إلى **حالة انتشار تدهور الإلمام باللسان العربي الفصيح** بين أبناء الأمة العربية المتعلمين. وهكذا تنهي اللجان مداولاتها وتصدر قراراتها حول

(٩) انظر: محمود الذوادي، **التخلف الآخر: عولمة أزمة الهويات الثقافية في الوطن العربي والعالم الثالث** (تونس: الأطلسية للنشر، ٢٠٠٢)، وأخبار الأدب (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ٤.

أهمية تأمين الأمن الثقافي في الوطن العربي، وكأن قضية ازدياد تدهور مستوى الفصحى بين المتعلمين العرب لا وجود لها. وبالتالي فلا حاجة إلى التأكيد أو حتى ذكر أهمية الأمن اللغوي في أي مشروع ثقافي متكامل يحفظ بحق للأمة العربية أمنها الثقافي. اللغة هي أم المنظومة الثقافية للمجتمع، كما أشرنا. وسوف يتضح من معطيات هذه الدراسة عن تدهور مستوى الفصحى في العالم العربي اليوم أن **صمت مسؤولي الثقافة العربية عن الأمن اللغوي هو صمت أولاً غير مقبول وثانياً يحتاج في حدّ ذاته إلى دراسة خاصة لبيان أسبابه.**

سادساً: مفهوم الأمية الجديدة

إن مفهوم «الأمية الجديدة» مفهوم حديث الاستعمال[10]. بدأ تداوله في المجتمعات الغربية المتقدمة وبخاصة في جامعاتها. وبعض جامعات هذه الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا قررت عدم قبول الطلاب والطالبات في برامجها وأقسامها إلا بعد نجاحهم في امتحانات لغوية (بالإنكليزية) تعدها المؤسسة الجامعية المعنية. بينما قامت جامعات أخرى بإعطاء دروس لغوية إنكليزية إضافية للطلاب والطالبات المقبولين بغية تحسين مستوى إنكليزيتهم للدراسة الجامعية. إن منطق مسؤولي هذه الجامعات في التركيز على أهمية المقدرة اللغوية قراءة وكتابة لدى الطالبات والطلاب الجامعيين لا يمكن أن يخفى على كلّ من يعرف **العلاقة الوثيقة بين المقدرة اللغوية واكتساب المعرفة** بكل أنواعها وفروعها. وقد أثبتت الدراسات اللغوية الحديثة مدى أهمية علاقة المهارات اللغوية، ليس في فهم المرء واستيعابه للمعرفة الإنسانية فحسب، وإنما أيضاً في تحديد نوعية عملية التفكير عند الإنسان[11].

سابعاً: ملامح الأمية الجديدة عند أساتذة الجامعات العربية

ولقياس درجة مدى انتشار **الأمية الجديدة** بين الطلبة العرب وأساتذتهم لا بُدّ من التذكير هنا بمعنى الأمية التقليدية (القديمة): وهي عدم القدرة على القراءة والكتابة. أما دلالة مفهوم الأمية الجديدة في هذه الدراسة، فتعني عندنا أن المسمّى **«بالأمي العربي الجديد»** هو ذلك المتعلم ذو المستوى العالي (كالطالب والأستاذ الجامعي) من التعليم والثقافة، ومع ذلك فهو غير قادر لا على القراءة ولا على الكتابة

(١٠) *US News and World Report*, no. 19 (May 1982), pp. 5-17.

(١١) نايف خرما، **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، عالم المعرفة؛ ٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ٣١٦ - ٣١٧.

ولا على الحديث بطريقة سليمة باللغة العربية الفصحى التي كان له معها احتكاك منذ المرحلة الابتدائية التعليمية حتى المستوى العالي الجامعي.

أما على مستوى هيئات التدريس بجامعتي قسنطينة والملك سعود كمثالين، فقد سجلنا في العقدين الأخيرين من القرن الماضي الملاحظات التالية كمؤشرات ميدانية ذات دلالة واضحة على وجود ظاهرة الأمية الجديدة بين أساتذة ومدرسي هاتين الجامعتين.

١ ـ ليس هناك إلا قلة من أعضاء هيئة التدريس (بما في ذلك من يدرس اللغة العربية نفسها) التي يبدو أنها لا تزال تحاول التدريس بالفصحى. **فوسيلة التدريس الشائعة** في قاعات تدريس هاتين الجامعتين العربيتين **هي العامية** المتنوعة من المشرق والمغرب العربيين. وجامعات الجزائر ومجتمعات الخليج كانت ولا تزال هي أكثر الجامعات العربية عرضة **لموجة اللهجات العربية** الكاسحة لقاعات التدريس وذلك لشدة حاجة هذه الجامعات لاستجلاب هيئات التدريس من مجتمعات عربية مختلفة كمصر والسودان والأردن والعراق وسوريا وتونس والمغرب.

واستعمال العاميات (وليس عامية واحدة) في التدريس أصبح سمة لغوية من سمات هذه الجامعات. أما استعمال الفصحى فهو بعيد كلّ البعد عن أن يكون صفة من صفات الجامعات نفسها. وفي جو تعدد وطغيان اللهجات العامية العربية هذه في قلب المؤسسة الجامعية، هل يبقى من معنى للقائلين بأن للجامعة دوراً مهما في تعريب و«تفصيح» لغة المجتمع العربي المعاصر؟ أليس أكثر دقة وواقعية القول أن الجامعات العربية وبخاصة الجزائرية والخليجية، تساهم هي الأخرى في تعزيز مركز العاميات على حساب الفصحى في هذه المجتمعات العربية؟

٢ ـ إن الأمية الجديدة عند أعضاء هيئات التدريس العربية في جامعتي قسنطينة والملك سعود وغيرهما من معظم الجامعات العربية تنتشر ملامحها أيضاً **خارج قاعات التدريس**. فمن النادر مثلاً أن يتحدث عضو هيئة التدريس، سواء أكان في ندوة علمية، أو في اجتماع قسم أو في مجلس مناقشة رسالة أو أطروحة طلابية ويتقيد في حديثه باللسان العربي الفصيح. وهو إذا لجأ إلى قراءة كلمته أو محاضرته بالفصحى المكتوبة غير المشكولة، فيندر أن لا يلحن حتى إذا لاذ إلى حيلة الوقوف على السكون تكراراً ومراراً ليسلم لسانه ظاهرياً. فالأمر هنا بيّن أن **ظاهرة الأمية الجديدة** بالتعريف الوارد في هذه الدراسة **شائعة فعلاً بين أعضاء هيئات التدريس بالجامعات العربية**. لكن قد يعتقد البعض أن اللجوء إلى اللهجات العامية من طرف هؤلاء في قاعات التدريس لا يمكن أن يكون في حدّ ذاته دليلاً قاطعاً على جهل المدرسين والأساتذة بالفصحى. فقد يحجم عضو هيئة التدريس عن استعمال الفصحى، على الرغم من

إلمامه بها، نظراً لأن المعايير اللغوية الاجتماعية لا تسمح له بذلك. فهو قد **يوصم بالانحراف** إذا استعمل الفصحى، وذلك حتى داخل قاعات التدريس الجامعية[١٢].
ومع ذلك يبقى في أيدينا وسائل أخرى يمكن بواسطتها اختبار مقدرة الشخص في معرفته للفصحى. فمقدرة الكتابة والقراءة للنصوص غير المشكولة هي أدوات تساعد فعلاً على التحقق من مدى قدرة عضو هيئة التدريس على استعمال الفصحى كلغة تدريس. وقد ذكرنا من قبل أن السلوك اللغوي القرائي والكتابي ذو علاقة ارتباط قوية مع السلوك اللغوي الكلامي، وهذه خاصية مميزة للغة العربية الفصحى. فمن يقرأ مثلاً النصّ العربي غير المشكول بطريقة سليمة يكن قادراً أساساً على التحدث بالعربية بصورة صحيحة نحواً وصرفاً، فكثرة اللحن في القراءة، كما سنرى، عند أعضاء هيئة التدريس هو مؤشر كاف على ضعفهم (الأمية الجديدة) في الفصحى. وعليه فتحاشي التدريس بها لا يقتصر على الخوف من وصمهم بالانحراف اللغوي الاجتماعي وإنما يرجع ذلك أيضاً إلى عدم الإلمام السليم باللغة العربية الفصحى.

ثامناً: ملامح الأمية الجديدة عند الطلبة العرب

ولاختيار مدى إلمام الطلبة والطالبات باللغة العربية الفصحى لجأنا ـ في مناسبات عديدة خاصة أثناء نقاش أفكار المطالعات الأسبوعية مع الطلبة ـ إلى دعوتهم بطريقة عشوائية قراءة فقرة أو صفحة غير مشكولة من كتب أو مقتطفات المادة التي ندرسها لهم، علماً أن عملية القراءة هي أسهل من عملية التحدث باللغة نفسها، لأن عملية التحدث تتطلب مجهوداً أكبر يشبه الفرق من حيث الصعوبة بين عملية فهم اللغة وعملية التحدث بها. وكانت تجربتنا هذه على الرغم من بساطتها قد أكدت لنا بطريقة متواصلة أن الطلبة لا يستطيعون فعلاً قراءة نصّ عربي فصيح (غير مشكول) بدون الأخطاء المتكررة نحواً وصرفاً وحتى في نطق أواسط الكلمات. وعندما نقترح على الطلبة التحدث بالفصحى أثناء المناقشة والتدريس للمواد المدرسية يقابل اقتراحنا غالباً **بالتهكم والامتعاض** من الجميع. وبدا لنا أن سلوكهم كان يمكن أن يكون أفضل (أي أقل سخرية) لو إننا طلبنا منهم التحدث بالإنكليزية أو الفرنسية في صورة معرفتهم لاحدى هاتين اللغتين أو لكلتيهما.

وفي ما يخص ضعف الطلبة السعوديين في الإلمام بالفصحى كتابة وقراءة

---

(١٢) لم يصل الطلبة حتى الآن إلى الاحتجاج الواضح على الأستاذ الذي يستعمل معهم الفصحى في المحاضرات. لكن استعمال العاميات بنسبة لا تقل عن ٨٠ في المئة لدى الأساتذة المدرسين لا يستبعد أن يؤدي عما قريب إلى **احتجاجات أكثر من طرف الطلبة ضدّ استعمال الفصحى للتماشي مع التقاليد الجامعية الجديدة التي تفضل العاميات العربية.**

وحديثاً، فالأمر يبدو أنّه متفق عليه من لدن كلّ من كان له احتكاك بهم وكان له معرفة بالفصحى، تسمح له بقياس مقدرة الطالب والطالبة في لغة الضاد. فقد كان طرح مجلة **اليمامة** السعودية لقضية تدهور مستوى الفصحى وما تبعه في أعداد المجلة اللاحقة نفسها، برهاناً دامغاً لكل من لا تزال عالقة في قلبه ذرة واحدة من الشك بخصوص هذا الموضوع(١٣).

والدكتور محمود كامل الناقة الذي قام بأبحاث لغوية في جامعة أم القرى بمكة قد أدلى لمجلة **اليمامة** بملاحظات كاشفة حول جهل الطلبة بلغة الضاد. يرى أن علاقات ضعف الطالب في الفصحى تتمثل في الآتي: «الضعف الواضح في مهارة الكلام والحديث أو ما نسميه اصطلاحاً التعبير الشفوي. . . بل يصل الأمر في كثير من الأحيان إلى إحجامه عن الحديث لعدم قدرته على ذلك، والضعف في مهارة القراءة. والشكوى صارخة في عدم قدرة طلابنا، حتّى في التعليم الجامعي، على قراءة فقرة قراءة صحيحة وفهمها فهماً واعياً. . . أضف إلى ذلك الضعف في القراءة الجهرية حيث نجد اللعثمة والتردد والحشرجة والنبرة النائمة والصراخ المزعج. . . وبعد أن كان الكتاب خير رفيق وجليس وأنيس أصبح في حياة طلبتنا شيئاً مكروهاً غير مرغوب، **فهل هناك ضعف أكثر من ذلك في اللغة العربية**»؟

أما رئيس قسم اللغة العربية في جامعة الملك سعود الدكتور السليمان السويس فقد سرد لنفس المجلة بعض الأمثلة التي تصرخ بمدى تدهور إلمام الطالب بالفصحى. «وخذ أيها القارئ العزيز أمثلة قليلة لمستوى الكثير من الطلاب في جامعاتنا في اللغة العربية: لا يفرق كثير من الطلاب بين الفعل والاسم، فلو طلب من أحدهم إعراب جملة «السور عالٍ»، مثلاً، فأهب نفسك حتّى لا تفاجئك إجابته بأن «السور» فعل مضارع وإذا أوجعتك إجابته إيجاعاً شديداً لكنك كضمت غيضك، وطلبت منه إتمام الإعراب، فمن الراجح أن يضيف قائلاً «مرفوع بالفتحة». . . وقس على هذا. فالمفعول به لا يدري منصوب هو أم مرفوع، وكذلك الفاعل. . . وهو قد سمع بحروف الجر لكنه لا يجر ما بعدها بل ينصبه أو يرفعه، أما الجر بالإضافة فلا يعلمه في رأيه إلا الله أو الراسخون في العلم(١٤)».

وهل يمكن تعميم تدهور مستوى الفصحى هذا على بقية الجامعات العربية؟ الإجابة على مثل هذا التساؤل لا يمكن حسمها بسهولة. لكن بالرغم من عدم وجود دراسات رسمية معروفة حول وضعية الفصحى في كل الجامعات العربية عند الطلبة

---

(١٣) انظر: «لغتنا الجميلة لماذا لم تعد جميلة؟»، اليمامة، الأعداد ٧٤١ ـ ٧٤٣ (١٩٨٣)، ص ٣ ـ ٩.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٥٤ ـ ٥٥.

والأساتذة، فإن ملاحظاتنا الشخصية وملاحظات الآخرين للتكوين اللغوي الفصيح للطالب العربي بصفة عامة، **تسمح بالقول إن مستوى الطالب العربي في الفصحى مستوى لا يتجاوز المقبول في أحسن الأحوال**. وهاتان الصورتان للأمية الجديدة على المستوى الجامعي عند كلّ من الأستاذ والطالب في الجامعات العربية اليوم تطرحان تساؤلات أوسع وأشمل على الأنشطة التربوية التعليمية في الوطن العربي: كيف هو حال تعليم الفصحى واستعمالها في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية في هذه الأنظمة؟

١ ـ هل أن الفصحى تدرس بالعامية كقواعد يتم حفظها من دون استعمالها نحواً وصرفاً وتعبيراً وحديثاً من طرف التلاميذ ومعلميهم وأساتذتهم حتّى في قاعات المدارس؟

٢ ـ أم هل أنّها تدرس فعلاً بكل جدية وبكل التزام من طرف هيئات تدريس يتقنون هم أنفسهم هذه اللغة ويحبون استعمالها على الأقل في قاعات التدريس ودروب المدارس؟

إن حالة الفصحى المتردية على المستوى الجامعي، كما رأينا، لا يمكن تفسيرها بما جاء في السؤال الثاني. إذ لو كان الأمر كذلك لاستطاع تلامذة وطلبة الإعدادي والثانوي والعالي أن يقرأوا قراءة صحيحة وأن يكتبوا كتابة سليمة وأن يتحدثوا بالفصحى حديثاً مقبول المستوى تعبيراً وقواعد. ومن هنا **فأزمة الفصحى كما وصفت هنا لا بُدّ أن تكون لها علاقة قوية مع ما جاء في التساؤل الأول أعلاه**. ومهما اختلفت أسباب تدهور مستوى الفصحى في الجامعات العربية، فإن هذا الواقع اللغوي مؤشر ذو دلالة بالغة على أن **الأمن اللغوي للمجتمعات العربية مهدد فعلاً**، فإذا كانت حالة الفصحى قد بلغت تلك الدرجة من التدني في المؤسسات الجامعية فما بال حالها بين سواد المتعلمين الأقل تعليماً وثقافة؟

تاسعاً: تقسيم الأدوار اللغوية بين الفصحى والعامية

إن أي تحليل لوضعية الفصحى في شقي الوطن العربي لا يمكن إيفاؤه حقه بدون الأخذ بالاعتبار وجود واستعمال اللهجات العامية العربية التي تستعمل كوسيلة تخاطب عفوية وطبيعية جماهيرية[١٥].

أما الفصحى فلا يلجأ إلى استعمالها في الحديث إلا في بعض المناسبات

(١٥) يوسف عز الدين، «الخطاب الإعلامي بين العامية والعجمة،» **الفيصل** (تشرين الأول/أكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)، ص ١٤ ـ ٢٧.

الرسمية المواتية مثل الخطب الدينية والمواضيع الأكاديمية. . . إلا أنها تعوض ما تأخذ منها العامية على المستوى الشفوي وذلك بسيطرتها الكاملة على ميدان الكتابة والقراءة. فقواعد الفصحى صرفاً ونحواً وتعبيراً هي المعترف بها رسمياً في المجتمعات العربية. ومن ذلك يتضح أن العامية والفصحى ذات أدوار لغوية متكاملة في مجتمعات العالم العربي. فللفصحى دور القراءة والكتابة وللعامية دور الحديث اليومي. ولعلّ هذه الثنائية اللغوية عامل مهم، لا بُدَّ من الاستعانة به، في تفسير ندرة استعمال الفصحى حتى من طرف الذين يتقنون الحديث بها في الاحتكاكات الاجتماعية اليومية. إذ إنَّ اللجوء لاستعمالها يعد خرقاً للمعايير الاجتماعية اللغوية المستعملة في تيارات الحياة الاجتماعية العامة في المجتمعات العربية. ويرجع ذلك من منظور تحليلي إلى الفروق الكبيرة الموجودة بين الفصحى والعاميات العربية بسبب أن **النصّ العربي القرآني قد ثبت من جهة**، نسق بنية اللغة العربية الفصحى وقواعدها، وأن اللهجات العربية محكوم عليها من جهة أخرى، بالتغيير المستمر عبر الزمان والمكان اللذين تخضع لهما طبيعة اللغات واللهجات.

فالمستعمل للفصحى في الظروف والأماكن العامة ينظر إليه **اجتماعياً كمنحرف لغوي**. ومن ثمّ فالعراقيل التي تقف أمام الاستعمال الواسع والسليم للفصحى لا تنحصر فقط في عامل ضعف الأغلبية العربية المتعلمة في الإلمام بلغة الضاد (الأمية الجديدة) تعبيراً وقواعد وقراءة وحديثاً. فالعوامل المتعددة التي انتهت عبر العصور بإفراز **الثنائية اللغوية العربية** قد أحدثت واقعاً لغوياً عربياً جديداً لم تكن انعكاساته السلبية على مكانة واستعمال اللسان العربي الفصيح متساوية لا عبر فترات التاريخ العربي منذ الفتوحات الإسلامية الأولى ولا داخل المجتمعات العربية المعاصرة نفسها. فنزع العاميات العربية للفصحى دورها الحيوي ـ دور التفاعل اليومي في نبض الحياة حديثاً وكلاماً ـ جعل الفصحى **لغة صامتة** يقتصر دورها أساساً على الكتابة والقراءة. **إن مصير اللغات المكتوبة والمقروءة فقط مصير معروف جداً**. فمصير اللغة اللاتينية لا بُدَّ أن يعتبر به أولو الألباب. فاللغة كائن حيّ، ولا يمكن أن تكون لها حياة طبيعية فاعلة ومتفاعلة من دون أن يستعملها مجتمعها بعفوية في صلب كلّ القطاعات الاجتماعية: حديثاً وكتابة وقراءة. فإذا كانت ممارسة الحديث والكلام بأي لغة هي عصب حياتها، فإنه يتضح مدى ما تخسره اللغة العربية الفصحى من نبض الحياة الاجتماعية عندما تزيد العاميات العربية في سلبها منها هذا الدور الحيوي الذي أصبح استرجاعه يعارض واقعاً اجتماعياً لغوياً عربياً على طول وعرض الوطن العربي. وهكذا فالنجاح في تمكين أفراد المجتمعات العربية من الاستعمال اليومي للسان العربي الفصيح يعدّ بكل المقاييس أمراً خيالياً في الظروف الراهنة.

عاشراً: مكانة اللغة العربية الفصحى في الوطن العربي

١ ـ في المغرب العربي

نعني هنا بمكانة الفصحى ما تتمتع به هذه اللغة نفسياً واجتماعياً من تقدير أو من تحقير عند أهل المشرق والمغرب العربيين. أما في المغرب العربي اليوم فمكانة الفصحى اجتماعياً وشعبياً في الهرم اللغوي الثلاثي (العامية والفصحى والفرنسية) هي الثانية بعد لغة المستعمر الفرنسية. وعلى العموم لا تزال الفرنسية تقترن من جهة، في كلّ من تونس والمغرب والجزائر في أذهان الناس، بالتقدّم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلمي وبالشعور النفسي بالحداثة. وباختصار فالتونسيون والمغاربة والجزائريون المتعلمون، وأغلبيتهم من ذوي التكوين التعليمي المزدوج اللغة والثقافة، ما فتئوا ينظرون إلى اللغة الفرنسية على أنّها لغة التطور والحداثة. ومن جهة ثانية، فإن صورة الفصحى عندهم هي صورة لغة الدين والشعر والتقاليد والثقافة العربية الإسلامية الأصيلة. وبعبارة أخرى، فهي بعيدة عن أن تعتبر بجدية وحماسة لغة يمكن أن تصبح فعلاً لغة العصر الحديث. فهناك إذاً انهزام نفساني وبخاصة عند مثقفي المغرب العربي ذوي التكوين الفرنسي لفترة ما قبل وما بعد الاستقلال[١٦]. لكن صورة الفصحى ـ على الرغم من برامج التعريب في هذه الأقطار ـ يبدو أنّها لا تزال بعيدة جداً عن أن تنافس الصورة الإيجابية التي تتمتع بها الفرنسية: لغة المستعمر القديم.

ولعل أحسن مثال على الصورة الإيجابية للغة الفرنسية في المغرب العربي بعد الاستقلال هو «ظاهرة الفرنكوأراب الأنثوية». وحسب ملاحظاتنا فإن المرأة العربية المغاربية المتعلمة (المتغربة أو المفرنسة) تميل إلى خلط عاميتها العربية بكلمات وعبارات فرنسية أكثر من رفيقها المغاربي المتعلم، وذلك لأن استعمال الفرنسية كلغة الحداثة والعصرنة أصبح أداة رمزية بواسطتها تحاول المرأة التونسية والمغربية والجزائرية المتعلمة أن تعايش (ولو خيالياً) ملامح روح الحداثة التي تحرمها منها مجموعة من التقاليد الاجتماعية في المغرب العربي[١٧]. ومن ملامح استمرارية بسط الفرنسية لسلطتها اجتماعياً ونفسياً خصوصاً على نخب هذه المجتمعات الثلاثة، فإن عدداً هاماً من مفكري المغرب العربي البارزين اليوم لا يزالون يكتبون بالفرنسية على الرغم من إلمام بعضهم بالفصحى إلماماً كافياً وأحياناً ممتازاً يسمح لهم بالكتابة فعلاً باللسان

---

(١٦) غلاب، رهانات الفرنكفونية في علاقتها بمسألة التعريب والهيمنة.

(١٧) محمود الذوادي، «الفرنكوأراب الأنثوية في البلاد المغاربية،» دراسات عربية، العددان ٣ ـ ٤ (كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٩٦)، ص ٨١ ـ ٩١.

العربي الفصيح. فلغة الكتابة السائدة للمفكر المغربي المشهور عبد الله العروي هي الفرنسية، وكذلك الشأن عند بعض المفكرين التونسيين مثل هشام جعيط. أما الجزائر، فيبدو أن هناك محاولات أكبر في العلوم الاجتماعية مثلاً في التأليف باللسان العربي الفصيح. ويتفق هذا مع سياسة التعريب الأكثر حماسة والتزاماً في القطر الجزائري. فإذا كانت الفصحى ليست هي لغة العلوم الإنسانية والاجتماعية عموماً عند المتخصصين في هذه الميادين وبخاصة في كلّ من تونس والمغرب، فهي أقل استعمالاً بكثير من ذلك في التخصصات العلمية البحتة كالعلوم الطبيعية والطبّية، . . . إلخ(١٨).

٢ ــ في المشرق العربي

أما مكانة الفصحى في المشرق العربي من حيث التقدير أو التحقير نفسياً واجتماعياً، فيبدو أنها تتمتع بمكانة أحسن من التي رأيناها في المغرب العربي. ولعلّ هذا يرجع إلى عاملين متشابكين رئيسيين:

أ ــ إن الاستعمار الثقافي (الإنكليزي أو الفرنسي) لم يمس بعمق، كما هي الحال في المغرب العربي، الأسس الثقافية في المشرق العربي بما في ذلك الفصحى واللهجات العامية.

ب ــ إن استعمال اللغة العربية واقع اجتماعي منتشر ومتجذر في حياة الفرد والمؤسسات العامة في المجتمعات المشرقية العربية أكثر بكثير مما هو معمول به في المجتمعات المغاربية العربية. ولكن على الرغم من كلّ هذا فإن المشرقيين لا يبدو أنهم يتقنون قواعد اللغة العربية الفصحى الإتقان المنتظر منهم. فاللحن شائع اليوم في استعمال الفصحى عندهم، وذلك حتّى على مستوى أعلى نخبة ثقافية، ألا وهي أساتذة الجامعات وطلبتهم كما رأينا من قبل. فالتعريب الشامل في المشرق العربي لا يعني بالضرورة حسن معرفة استعمال الفصحى تعبيراً ونحواً وصرفاً وحديثاً. وهكذا يبدو أن مفهوم التعريب كأنه يعني في واقع الأمر مجرد استعمال كلمات عربية

---

(١٨) ففي تونس مثلاً بينما عرّبت كلّ المواد في التعليم الابتدائي بما في ذلك تدريس العلوم إلا أن التلاميذ أجبروا على الدراسة بالفرنسية (على الرغم من كلّ الانعكاسات البيداغوجية والوطنية التي يمكن أن يتعرض لها التلميذ من جرّاء هذه الازدواجية اللغوية المباغتة) في كلّ العلوم العصرية (كالرياضيات، العلوم الطبيعية . . .) في مراحل ما بعد الإعدادي. انظر: نازلي معوض أحمد، **التعريب والقومية العربية في المغرب العربي**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، و Gilbert Grandguillaume, *Arabisation et politique linguistique au Maghreb*, préface d'André Miquel, islam d'hier et d'aujourd'hui; 19 (Paris: Editions G.-P. Maisonneuve et Larose, 1983).

بحروف عربية من دون الاعتناء بمتطلبات إتقان الفصحى استعمالاً وكتابة وقراءة. وهكذا يبدو أن العامية قد انتفعت أكثر من عملية التعريب. ومن ثمّ تدهورت الفصحى على الرغم من تجذر حركة التعريب في هذه المجتمعات العربية المشرقية. ولعل انتشار عدم إتقان لغة أجنبية عند عموم أهل المشرق العربي ساعد على دمج الفصحى بالعامية، وذلك لتشابه الإثنتين في كون الأولى هي الأم والثانية هي الفرع. فأهمل التمييز بين الإثنتين (الفصحى والعامية) في كثير من المناسبات غير الرسمية بما في ذلك في التدريس بالجامعات وغيرها من المعاهد العليا[19].

وهكذا أصبحت العاميات العربية النمط اللغوي المستعمل كوسيلة للتدريس في قاعات الجامعات العربية. لكن يظل المشرقيون المثقفون أكثر التحاماً وترابطاً ومساهمة في إثراء الثقافة العربية. فبينما لا يزال عدد كبير من المغاربيين المثقفين والمفكرين يكتبون باللسان الفرنسي، وهو ما يعرف بظاهرة **الكتاب الفرنكوفونيين المغاربيين** (Les Ecrivains francophones maghrébins)، فإن هذه الظاهرة لا تكاد توجد بين مثقفي المشرق العربي وبخاصة بعد الاستقلال. فاللسان العربي الفصيح أو الميسر هو لغة الثقافة والكتب والمجلات والجرائد في المشرق العربي. ومن هنا فمساهمة المشارقة في دفع حركة الثقافة العربية العامة في العالم العربي لها حظوظ أكبر في أن تمس قطاعات أكبر من فئات الشعوب العربية، إذ اللغة الوطنية هي المصدر الأول لتأصيل وتوطين الثقافة في المجتمعات[20].

بينما كلّ ما ينشر في المغرب العربي بالفرنسية تظل تأثيراته، على الرغم من جهود الترجمة، محدودة في المساهمة من جهة، في وثبة حركة الثقافة المحلية في مجتمعات المغرب العربي وفي الثقافة العربية في الوطن العربي على العموم. ومن جهة ثانية، إن ما ينشر بالفرنسية اليوم في كلّ من تونس والمغرب والجزائر لا يتماشى مع واقع استمرار ضعف مستوى الفرنسية عند الأجيال الجديدة التي تأثرت وتتأثر، على الرغم من التذبذب في بعض الحالات، بحملات ومشاريع التعريب في هذه المجتمعات. وإن الاستمرّار في الاتكال على الفرنسية عند مثقفي وعلماء المغرب

---

(19) عبد المؤمن القين، «اللغة والإعلام: علاقة الجوهر بالشكل والإطار،» **الفيصل** (آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر 2004)، ص 14 ـ 31.

(20) انظر: سعد بن هادي القحطاني، **التعريب ونظرية التخطيط اللغوي: دراسة تطبيقية عن تعريب المصطلحات في السعودية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)؛ شوقي ضيف، «المصطلحات العلمية.. إلى العربية،» **الكتب: وجهات نظر**، السنة 6، العدد 64 (أيار/مايو 2004)، ص 44 ـ 47، **والترجمة في الوطن العربي: نحو إنشاء مؤسسة عربية للترجمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، 2000).

العربي يعارض مبدأ ديمقراطية المعرفة للجميع المنادى به في كلّ المجتمعات العصرية حديثاً. فعدم استعمال اللغة العربية في الميادين العلمية في بعض مجتمعات المغرب العربي على الخصوص لا يؤدي إلى ديمقراطية المعرفة العلمية بل إلى احتكارها من طرف النخبة المفرنسة أو المتغربة لغوياً وثقافياً فقط. إن احتكار النخب للمعلومات العلمية هو أحد أسباب التخلف الفكري والعلمي عند سواد فئات وطبقات المجتمعات العربية المعاصرة.

حادي عشر: غربة الفصحى لا تكاد تطرح

ليس من الواقعية أن ينتظر المرء وعياً شعبياً عاماً بقضية تدهور وضعية اللغة العربية الفصحى في الوطن العربي. وكيف يمكن ذلك والحال أن نسبة الأمية التقليدية نفسها (ناهيك بالأمية الجديدة) لا تزال سائدة في كثير من المجتمعات العربية؟ أما بالنسبة للمتعلمين، **فمسألة تردي الفصحى لا تطرح بحماسة وجدية من طرف أغلبيتهم اليوم**. ولعلّ هذا الصمت يعود إلى بعض أو كلّ الأسباب التالية:

١ ـ الخلط في التصور (نتيجة لعامل تأثير التشابه) بين استعمال العامية والفصحى، وهو يشبه الخلط الذي أشرنا إليه سابقاً بين مفهوم التعريب ومفهوم استعمال الفصحى السليمة.

٢ ـ إن استعمال العامية في الحياة الاجتماعية كلسان تخاطب جماعي من جهة، والجهل الشائع بأسس اللسان العربي الفصيح حتّى بين نخبة المثقفين (من أساتذة وطلاب جامعات) من جهة أخرى، لا يشجع بأي حال من الأحوال على إثارة مسؤولة لقضية تدهور الفصحى نحواً وصرفاً وتعبيراً وكتابة وقراءة وحديثاً في العالم العربي الحديث على العموم.

٣ ـ إن معرفة الفصحى لا يضمن العيش الكريم كما هي الحال في العديد من ميادين العمل في مجتمعات المغرب العربي. وهذا لا يعني أن ليس هناك من أبناء وبنات هذه الأمة من لا يعتبر حالة الفصحى المتردية في المجتمعات العربية وحتّى مؤسساتها الثقافية قضية لا يمكن الصمت عنها. لكن نداءات هذه الأقلية الواعية بأزمة الفصحى في المشرق والمغرب العربيين لا ينبغي أن ينتظر منها أن تحدث تغييراً ملموساً، ما لم تترجم هذه الاحتجاجات إلى تطبيقات فعلية على مستويات شعبية ومؤسساتية. فالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مثلاً، لا يبدو أنّها واعية بمفهوم تدهور اللغة العربية الفصحى كما طرحت في هذه الدراسة. فالمنظمة تعددت أنشطتها ومشاغلها، لكن تجذير الفصحى السليمة في الوطن العربي بين المتعلمين ابتداء من مراحل تعليمهم الأولى **لا يبدو أنه همّ من هموم المنظمة** فهذه الأخيرة قادرة

على أن تؤثر عبر حملات التوعية في أزمة الفصحى في كلّ أنظمة التعليم بالعالم العربي. ولكن صمت المختصين والمهتمين بميادين الثقافة والتربية والعلوم عن قضية غربة الفصحى السليمة في العالم العربي حتّى في الجامعات العربية هو ظاهرة بحدّ ذاتها حرية بالدراسة[٢١]. وبالتالي **فإن مفهوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لـ «الأمن اللغوي» للوطن العربي يحتاج إلى أكثر من تساؤل.** وعند اتصالنا باتحاد الجامعات العربية في الرياض لمعرفة إذا كانت هناك دراسات أو إحصائيات عن مدى استعمال الفصحى في الجامعات العربية عبر الوطن العربي، اعترف المسؤولون الذين التقينا بهم بأنهم يجهلون وجود مثل هذه الدراسة. وأن كلّ ما يعرفونه هو عقد ندوات ومؤتمرات تمس من قريب أو من بعيد قضية التعريب. وتوصي جميعها على العموم بإعطاء كلّ الإمكانيات لدفع حركة التعريب في كلّ الميادين[٢٢]. وعلى الرغم من العلاقة الظاهرة بين عمليتي تعريب المصطلحات والعبارات و«تفصيحها» نحواً وصرفاً وتعبيراً وحديثاً، فإنه بوجود العاميات العربية ذات الاستعمال الواسع أصبحت العلاقة بين التعريب والتفصيح علاقة غير طردية بالضرورة كما بينّا، أي أنّه ليس صحيحاً أنّه كلّما عربنا كلّما تحسنت استعمالاتنا للفصحى السليمة. ونظراً لاستعمال العاميات العربية بنسبة عالية حتّى في تدريس الفصحى نفسها **فإن التعريب أصبح يعني أساساً تحسين وإثراء العاميات** وليس تمكين الإنسان العربي المعرب بالضرورة من إلمام بالفصحى يجعله قادراً على استعمالها كتابة وقراءة وكلاماً بطريقة سهلة وسليمة.

ثاني عشر: الانعكاسات الخطيرة لتدهور الفصحى

لقد حددنا في هذه الدراسة بعض المؤشرات لقياس تدهور مستوى الفصحى بين المتعلمين في الوطن العربي اليوم، وبالتالي **الأخطار المحدقة بالأمن اللغوي للأمة العربية**. فما هي، يا ترى، انعكاسات هذا الواقع اللغوي المتدني على موقف، مثلاً، الطلبة الجامعيين إزاء اللغة العربية الفصحى كلغة؟ ثمّ ما هي آثار هذا الموقف على المجتمعات العربية؟

إن الموقف العام الذي يصادفه الملاحظ لموقف الطالب والطالبة العربيين ذوي

---

(٢١) انظر حوار مع الدكتور خرفي مدير الإدارة الثقافية في اليونسكو العربي في: **الشرق الأوسط**، ٤/ ٤/ ١٩٨٣، ص ١٠. انظر أيضاً العدد الخاص لـ: **المجلة العربية**، العدد ٢ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢) الذي لم يتطرق إلى قضية سلامة الفصحى في الجامعات العربية واقتصر الحديث على التعريب فقط.

(٢٢) انظر: سهى نعجة، «إشكالية التعريب في ضوء الإمكانيات التوليدية للعربية،» **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، السنة ٢٢، العدد ٨٥ (شتاء ٢٠٠٤)، ص ٩١ ـ ١٢٣.

التكوين المتردي في اللسان العربي الفصيح هو موقف الحب والكراهية معاً حيال الفصحى. فمن ناحية يشعرك الطالب العربي بعفوية بأن للعربية الفصحى في نفسه مكانة محترمة تستمد تجذرها من كونها الوعاء الرمزي للمسات القدسية والتراثية للانتماء العربي الإسلامي. لكن من ناحية ثانية، يلحظ المرء ملامح الموقف العدائي المتخنس أو الصارخ عند كثير من الطلبة إزاء الفصحى وبخاصة تلك التي تنحرف عن أسلوب الجرائد والمجلات الشعبية. ومثل هذا الموقف ليس بغريب فعلاً. فجذور الكراهية المستترة أو الناطقة ترجع بكل بساطة إلى مبدأ: «جاهل الشيء كارهه». وأما الشعور بالاحترام والحب للسان العربي الفصيح فهو يعود باختصار إلى مدى اقتران وعلاقة هذا الأخير خصوصاً بأسس ذاتية الإنسان العربي المسلم. ومن هنا فتدني الفصحى بحدّ ذاته ليس قضية لغوية بحتة، كما يتبادر إلى الأذهان، وإنما تمس انعكاساته ذاتية الإنسان العربي نفسها طالما ظلّ هذا الأخير يعتبر اللغة العربية الفصيحة مذكرة تاريخه الماضي وبطاقة تعريفه في الحاضر وأداة تعبير على آماله المستقبلية. **وبانتشار مثل هذا الموقف (الحب والكراهية) بين المتعلمين العرب يصبح للظواهر الآتية منطق ذو ثقل وأخطار على مستقبل هذه الأمة:**

١ ـ تفشي العزوف العام عن القراءة بالفصحى بين المتعلمين في العالم العربي اليوم.

٢ ـ ندرة الابتكارات في الوطن العربي. ويرجع هذا بحسب آخر البحوث اللغوية إلى العلاقة الوثيقة بين معرفة اللغة الوطنية (القومية) والمقدرة الذهنية المعرفية (Cognitive Ability) على الإبداع والابتكار[٢٣].

٣ ـ إن تردي الفصحى وسطوة العاميات المتعددة على مجرى الحياة في مجتمعات الوطن العربي بما فيها الجامعات العربية قد يؤديان إلى ضعف رابطة الانتماء العربي الكبير. **فالفصحى ـ لا تزال كما كانت في أولى الفتوحات الإسلامية ـ أكبر عامل موحّد، بعد الإسلام، لأمة العرب.**

ثالث عشر: جذور تدهور إتقان الفصحى

إن الأسباب التي يمكن أن تفسر لنا تدهور مستوى الفصحى عند المتعلمين العرب اليوم متعددة. ويمكن حصر ذكر أهمها في التالي:

١ ـ إن انتشار استعمال وسائل الإعلام المسموعة والمرئية أثر سلبياً كثيراً على

---

(٢٣) Robert Sternberg, *Wisdom, Intelligence, and Creativity* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2003), pp. 97-99.

مطالعة الكتاب عند الأجيال العربية بحيث لم يعد الكتاب خير جليس وأنيس للإنسان العربي المتعلم.

٢ ـ انتشار التعليم كمّا وبسرعة في العالم العربي أدى إلى ضعف مستواه الكيفي بما في ذلك مستوى لغة التعليم الرسمية (الفصحى).

٣ ـ انتشار تدهور مستوى لغة الضاد لكل من معلم الابتدائي وأستاذ المستوى الإعدادي والثانوي والجامعي في المدارس والجامعات العربية.

٤ ـ تفشي التأثيرات الثقافية غير العربية بما فيها اللغات الأجنبية واللهجات. ومنطقة الخليج هي أكثر المناطق العربية التي تعرضت إلى موجات اللغات واللهجات الأجنبية من طرف كثافة سكانية وافدة كبيرة مختلفة الجنسيات واللهجات واللغات والعادات.

٥ ـ ندرة الإنتاج العربي الممتاز الذي يشدّ القارئ العربي شدّاً أفكاراً وأسلوباً وتعبيراً ومعرفة بأسرار الفصحى نحواً وصرفاً وبلاغة.

٦ ـ مشاغلنا السياسية الشرق أوسطية جعلتنا نقبل أكثر على مطالعة الجرائد اليومية والمجلات الأسبوعية. وبالتالي تعودنا على لغة هذه المطبوعات، وفقدنا من جراء ذلك وجود الفرصة للتطبع بلغة المجلات القيمة والكتب ذات المستوى اللغوي والفكري المثري تعبيراً وتصوراً لقضايا الحياة المتعددة والمتجددة. ومع أهمية هذه الأسباب الممكنة جميعاً **فإن المدرسة والجامعة العربيتين هما المسؤولتان الأوليان عن تردي الفصحى.**

يبدأ الطفل العربي تعلم قواعد اللغة العربية الفصحى في المدرسة كتعلمه لقواعد أي لغة أجنبية. فبداية تعرفه وهو طفل ثمّ تمكنه وهو شاب أو كهل من اللسان العربي، لا يتمان أساساً إلا في دروب المدرسة والجامعة. وإذا غادر المدرسة أو الجامعة وهو خاوي الزاد في لغة الضاد فإنه يكون قد خسر أحسن فرصة للتمكن والإلمام باللغة العربية الفصحى. وهكذا أدت ظاهرة التدهور في الفصحى في كلّ المراحل التعليمية إلى **خلق حلقة مفرغة** لا تكاد تعطي أي أمل لإصلاح وضعية الفصحى في المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية العربية الحالية. فلا المتخرج من الثانوي ولا المتحصل على الباكالوريوس ولا الماجستير ولا حتّى الدكتوراه من الجامعات العربية هو قادر، كما رأينا، على استعمال الفصحى بطريقة سليمة تتناسب خصوصاً مع ما يقتضيه مستوى الخريجين الجامعيين. ومن ثمّ **فإن أي حلّ لتدني مستوى الفصحى يكاد يكون في الواقع مستحيلاً اليوم على المدى القريب والمتوسط في الوطن العربي**، لأنه أينما أريد البدء بالإصلاح سواء كان ذلك على المستوى

الابتدائي أو الإعدادي أو الثانوي أو الجامعي، فإن توفر وجود هيئة التدريس الكافية والمتمكنة في تعليم الفصحى السليمة على كلّ المستويات التعليمية أمر عسير تحقيقه في العالم العربي اليوم. هذا من جهة، ومن ناحية أخرى إن تدهور مستوى الفصحى عند غير معلمي وأساتذة الفصحى سوف لن يساعد التلاميذ والطلبة على المحافظة على ما كسبوه من معرفة ضئيلة للفصحى.

رابع عشر: كيف يمكن أن تتحسن الفصحى

وهكذا يبدو أن تحسين مستوى الفصحى عند المتعلم العربي قراءة وكتابة وحديثاً لا يمكن أن ينجز إلا في إطار شمولي يبدأ:

١ ـ في المرحلة الابتدائية من معلم الفصحى نفسه إلى معلم الرياضة البدنية مروراً بمعلمي المواد الأخرى كالطبيعيات والرياضيات، أي أن دور كلّ معلم ومرشد في النظام المدرسي الابتدائي ينبغي أن يكون معززاً لدى التلاميذ لدور معلم اللسان العربي الفصيح الذي ينتظر منه **أن يغرس حبّ الفصحى في** الشخصية القاعدية للطفل العربي ثمّ تزويده فعلاً بمقدرة لغوية تمكنه من فهم واستعمال لغة الضاد في حدودها البسيطة لمستوى التلميذ العربي في المرحلة الابتدائية. ولتحسين مستوى فصحى المتعلمين في الوطن العربي إلى مستوى أفضل يجب أن يمتد المنظور الشمولي هذا إلى بقية مراحل التعليم حتّى التخرج نهائياً من الجامعة. **أي إن الاعتناء بإتقان اللغة الفصحى** (وهي لغة الشعوب العربية الرسمية والقومية في آن واحد) **يجب أن يصبح من أهم مشاغل المدارس والمعاهد والجامعات العربية**. وبصورة أشمل ينبغي إدماج مبدأ الإلمام الضروري باللغة الوطنية (الفصحى) في السياسات الثقافية للمجتمعات العربية. أي إن «الأمن اللغوي» (التمكن من معرفة كافية للفصحى كتابة وقراءة وحديثاً) يجب أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من «الأمن الثقافي» لكل مجتمعات الأمة العربية[٢٤].

٢ ـ ومما يزيد في حيوية أي لغة وإثرائها هو مدى تفاعلها مع الحياة الاجتماعية. فإعطاء الفصحى مكانتها الاستعمالية الطبيعية السليمة والشاملة (بصفتها لغة وطنية وقومية) في دروب المجتمع العربي المختلفة يصبح مطلباً مشروعاً لا يقبل أن تبخل عن تلبيته أي سلطة في المجتمع تؤمن بالعربية كلغة وطنية، وتؤمن أيضاً بأن تحسين معرفة الفصحى بين المتعلمين العرب ييسر عليهم عملية الفهم والاستيعاب

---

(٢٤) عبد الرحمن بودرع [وآخرون]، **اللغة وبناء الذات**، سلسلة الأمة القطرية (الدوحة: [د. ن.]، ٢٠٠٤).

الأساسيين لأي فكر خلاق. وأثبتت الدراسات في هذا المجال أن مقدرة الفرد على فهم أفضل تقترن اقتراناً وثيقاً باستعمال اللغة الوطنية. ولتعزيز موقف المتعلمين العرب بخصوص **«تطبيع» وضع الفصحى في** المجتمعات العربية الطاغية فيها الآن الاستعمالات العامية حتى في أكثر المؤسسات رمزاً للثقافة العليا (الجامعة)، ينبغي أن تضع هذه المجتمعات **حوافز اجتماعية** تجذب الأفراد والجامعات إلى تحسين معرفتهم بالفصحى. فجعل معرفة الفصحى معرفة سليمة كشرط أساسي في الحصول على كثير من الوظائف من جهة، وكأساس ضروري بالنسبة للترقيات من جهة أخرى، سوف يكون حافزاً غير هين للمتعلمين العرب على أن يحذقوا أكثر فأكثر لغة القرآن.

٣ ـ ولا يمكن أن تكتمل الشروط التي سوف تؤدي ـ إن توفرت ـ إلى تحسين وضعية الفصحى بين المتعلمين العرب من دون الإشارة إلى **أهمية دور العائلة في** طلاقة اللسان العربي الفصيح. فتعويد الأطفال منذ الصغر على اللغة الفصحى عن طريق حفظ القرآن والأناشيد والأغاني الفصيحة، تنشئة لغوية مهمة لها آثارها الإيجابية على مستقبل الطفل اللغوي في الفصحى. ففي عائلات مجتمعات المغرب العربي لا تستطيع الفصحى لحدّ الآن مزاحمة الفرنسية حتى في بعض الكلمات البسيطة التي يستعملها الأطفال في المحيط المدرسي. فهذه العائلات لا تزال، في تونس مثلاً، تستعمل إلى حدّ الآن كلمة «الكرتابلة» (Le (Cartable عوضاً عن المحفظة وكلمة «ستيلو» (Le Stylo) بدلاً من قلم حبر. ومنه فمساهمة العائلة سلباً أو إيجابياً في عملية تدهور الفصحى أو سلامتها لا يحتاج إلى إيضاح أكثر.

خامس عشر: وضعية الفصحى بين التشاؤم والتفاؤل

على الرغم من أن اللهجات العامية العربية وبخاصة المصرية منها هي السائدة كوسيلة تدريس وعلى الخصوص بالجامعات المصرية والخليجية والجزائرية، فإنه لا يبدو أن هناك سياسات لهذه الجامعات تقاوم من ناحية، موجة طغيان العاميات وتشجع من ناحية أخرى، انتشار استعمال اللغة العربية الفصحى في قاعات التدريس على الأقل. وسكوت مسؤولي الجامعات عن ذلك يفيد الرضا بالأمر الواقع أو عدم الوعي بالقضية من الأساس. وفي كلا الحالتين فإن مثل هذا الوضع لا يزيد إلا من **غربة وتدهور الفصحى السليمة في دروب الجامعة** مع ما لذلك من انعكاسات خطيرة تتعدى بالتأكيد، كما جاء في هذه الدراسة، الحدود اللغوية. ولا بدّ من الاعتبار هنا، في ضوء ما سبق، أن السبيل إلى تطبيع وضعية الفصحى بالهياكل الجامعية ليس بالأمر السهل اليوم بعد أن تردت حال اللسان العربي الفصيح حتى عند

خيرة مثقفي هذه الأمة كما رأينا. ويكاد المرء يقول إننا على قاب قوسين أو أدنى من تجاوز نقطة الخطر التي ليس بعدها من أمل في جعل الفصحى السليمة بدلاً من العاميات اللغة الطبيعية التي يقرأها ويكتبها ويتحدث بها الطالب والأستاذ الجامعيان بعفوية وطلاقة كاملتين. ومع ضعف الأمل في إحداث مثل هذا الإصلاح اللغوي المصيري فإن إمكانيات رأب الصدع لا تزال مع ذلك متوفرة للجامعات العربية حيث تطغى العاميات المحلية/ الوطنية مكان لغة الضاد السليمة. فإحدى المحاولات التي يمكن أن تحسن وتعزز من مكانة الفصحى السليمة عند كلّ من الطالب والأستاذ الجامعيين هو قيام مسؤولي الجامعة بتنفيذ مثل الخطط التالية:

١ ـ حملات توعية بأهمية معرفة الفصحى السليمة قراءة وكتابة وحديثاً وبخاصة بالنسبة للطالب والأستاذ في المؤسسة الجامعية. ونحن نعرف من علم النفس الاجتماعي مدى أهمية نشر الوعي حول أي قضية من القضايا في تغيير مواقف وعادات وعقليات الأفراد والجماعات. وبحدوث ذلك يتهيأ الطالب والأستاذ نفسياً أكثر لما يتطلبه تغيير العادات اللغوية المنادى بها في هذه الدراسة.

٢ ـ أن تتخذ الجامعات قرارات تبلغ رسمياً إلى كلّ أعضاء هيئة التدريس المدرسين بالعربية حول ضرورة تحاشي استعمال العامية كوسيلة للتدريس.

٣ ـ أن تنصّ بنود التعاقد مع المدرسين بالعربية على لزوم استعمال الفصحى في التدريس.

٤ ـ تقديم مكافآت رمزية أو مالية أو الإثنتين معاً لمن يتميز من أعضاء هيئة التدريس في استعمال وإتقان اللسان العربي الفصيح وبخاصة في قاعات التدريس بالجامعة.

٥ ـ أن يشجع الطلاب والطالبات على استعمال الفصحى في المناقشات داخل قاعات المحاضرات. إن حظّ مثل هذه الخطّة في الإتيان بنتائج إيجابية لاستعمال اللسان العربي الفصيح بين الأساتذة وطلبتهم وانعكاسه في المؤسسة الجامعية، هو حظّ لا يمكن الاستهانة به. فتهيئة المناخ النفسي بتوعية الطالب وأستاذه بأهمية استعمال الفصحى السليمة في سنّ القوانين المشروعة والمعززة لهذا الاستعمال ثمّ مكافأة من يلتزم بممارسة ذلك، كلها عوامل هامة لبداية الاجتهاد على الساحة الجامعية في تحسين وضعية الفصحى السليمة.



الفصل الثالث

اللســـان العربـــي، الحاضـــر والآفـــاق

عبد الحميد عبد الواحد(*)

تتضمّن هذه الورقة جملة من قضايا اللسان العربي تتعلّق بواقعه ومستقبله في عصر أبرز سماته العولمة وتطوّر وسائل الاتّصال. ولا يمكن لهذه القضايا أن تحلّ إلاّ بعد طرحها ومناقشتها وإبداء الرّأي بشأنها وبشأن حلولها المقترحة.

وهذه القضايا في اعتقادنا لا يمكن لها أن تحلّ في نطاق إعمال نظر فردي أو انتقادات أو اقتراحات فرديّة، وإنّما لا بدّ أن تتضافر الجهود لحلّها، وأن تتوافر لهذا الحل إرادة سياسية ونظرة علميّة دقيقة موضوعيّة.

أوّلاً: حقيقة الوضع اللساني

إنّ اللسان (La Langue) من منظور لساني ليس أمراً ممّا يقع عليه الإجماع في تحديده أو ضبط مفهومه. ولا يهمّنا من اللسان كونه أداة تعبير أو أداة تواصل أو بنية لسانيّة أو نظاماً علامتياً، كما لا يهمّنا من شأنه بعده الوظيفي أو الأبعاد الوجدانيّة والنّفسيّة والاجتماعية المتعلّقة به، وإنّما يهمّنا أساساً باعتباره واقعاً لسانياً ينتمي إلى مجموعة لسانيّة هي المجموعة اللسانية العربيّة التي تمتدّ على خريطة جغرافيّة شاسعة تضرب في العمق التّاريخي للشعوب العربيّة. واللسان العربي هو اللسان الرّسمي لجميع الدّول العربية، وهو اللسان الأمّ للطّفل العربي وإن بكثير من التجوّز.

هذه حقيقة اللسان العربي في واقعه اليوم، وهو ليس بمعزل عن جملة من

(*) كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ صفاقس.

القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية سواء تعلّقت بالدّاخل أو بالخارج.

وضع اللسان العربي اليوم ليس بمعزل عن وضع البلاد العربيّة عموماً. وحالة البلاد العربيّة قد تكون في غنى عن الوصف إذا ما نظرنا إليها من عدة زوايا، ويكفي أن نشير في هذا الصّدد إلى التخلّف الذي تعيشه هذه البلاد، وهذا التخلّف يظهر في جوانب حياتيّة عديدة. هذا إلى جانب حالة التّبعيّة التي لا يمكن إنكارها سواء منها الاقتصاديّة أو السّياسية، أو حتى الثّقافية والفكريّة أيضاً، وفضلاً عن هذا حالة النّقل (Le Transfert) التي نعيشها: النّقل التكنولوجي والمعرفي والعلمي والثّقافي وغيرها. وبإيجاز إنّ وضع اللسان العربي في واقعنا اليوم هو وضع الإنسان العربي في عصر أبرز سماته العولمة وتطوّر التكنولوجيات الحديثة والاتّصال والإعلام.

وإذا كان اللسان العربي هو المدخل إلى تخلّفنا وعدم قدرتنا على مواكبة النّمو والخروج من التّخلّف، فإنّ اللسان عند الشّعوب المتقدّمة هو الطّريق إلى الهيمنة، وهو البوّابة التي تدخل منها الأطماع وبسط النّفوذ على الشّعوب الفقيرة. والنفوذ والحال هذه ليس نفوذاً اقتصادياً أو سياسياً فحسب، وإنّما ثقافياً وفكريّاً بالأساس؛ فاللسان الأقوى هو لسان الأقوى، وهذه القوّة هي التي تعمل على رواج هذا اللسان أو ذاك، والتقليل من شأن بقيّة الألسن.

وتبعاً لكلّ هذا، يمكننا أن نتبيّن القيمة التي يحتلّها اللسان في حياة الإنسان عموماً، وفي حياة الشّعوب والصّراع القائم بينها ومسار النّفوذ الاقتصادي والسّياسي والثّقافي خصوصاً.

إنّ الوضع الذي تعانيه البلاد الفقيرة التي كانت مستعمرة سابقاً إزاء الدّول الغنيّة، يجعل وضعها اللساني عموماً يعاني من حالات تفكّك وتشتّت، كما يسم هذا الوضع بقطيعة موجودة بين اللسان الرّسمي واللسان الذي يتكلّم به مجموع النّاس، وبالتعدّد اللساني وتعدّد اللّهجات تبعاً لتعدّد الأقلّيات العرقيّة والطّائفيّة والدّينية، وبتعدّد سجلاّت الاستعمال والهوّة القائمة بين لغة المدرسة أو الثّقافة أو العلم، ولغة الحياة الاجتماعيّة. ومن هنا يبرز الصّراع بين الألسن القوميّة والألسن الأجنبية، ومن هنا يظهر تخلّف هذه الألسن المهَيمَن عليها ومحاولة جعلها غير قادرة على مواكبة العصر والمدّ الحضاري والتكنولوجي والعلمي إلخ... كما يمكن لهذه الألسن أن تعاني الكثير من التخلّف في طرق تعليمها أو تدريسها، وفي قدرتها على نقل المفاهيم والمصطلحات ونقل المعارف الغربيّة المتقدّمة.

وتبعاً لكلّ هذا قد نكون مبالغين إذا قلنا إنّ اللسان يقع في قلب كلّ القضايا

الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والعلميّة والفنيّة، وهو صورة تعكس حقيقة الواقع الاجتماعي والنّفسي للأفراد أو لمجموعة لسانيّة ما، وتعكس البنى الفكريّة أو الذهنيّة لهؤلاء الأفراد، كما تعكس الحالات العصبيّة والمرضيّة ودرجة الوعي والخلفيات الأيديولوجيّة والأذواق الفنيّة والمعتقدات الدّينية وغيرها.

إنّ اللسان العربي واللسان عموماً هو أداة للتّعبير وأداة للتّفكير، وهو أداة لمحاربة الجوع والفقر أو لتكريسهما، وهو أداة لمواجهة الآخر، لمواجهة الغرب والهيمنة أو العولمة، ومواجهة مشاكل النّقل وتبعاته. واللسان مثلما هو أداة نفوذ وتسلّط وهيمنة، هو أداة تواصل منفعي وربّما استعماري، وهو أداة لنقل الأفكار والفلسفات والأيديولوجيات والثّقافات.

وليس غريباً أن يكون اللسان في عالمنا المعاصر اليوم نقطة الاستقطاب التي تتمحور حولها جلّ المشاكل التي نحياها. وليس غريباً أن يكون اللسان اليوم من أبرز وأهمّ القضايا المتّصلة بالتّقدّم والتّخلّف والتواصل بجميع أنواعه، وهو الورقة الرّابحة في سوق الشّغل والمضاربة.

ولا سبيل إلى النّظر نظرة صائبة دقيقة إلى مشاكلنا العربيّة اليوم باعتبارنا دولاً متخلّفة أو نامية تسعى إلى التّقدّم بمعزل عن النّظر إلى اللسان وإلى كلّ المشكليات التي تنشأ عنه. وإنّ هذه المشكليات في مجملها هي ما يفرضه الواقع المعيش الذي نحياه، وهي نبذة من مشاكلنا اللسانيّة، ذلك أنّ هذه المشاكل اللسانيّة إذا ما تمّ ربطها بمشاكلنا الحياتيّة فلن تنتهي ولن نجد لها حلاً. وعليه إنّ وضعنا عموماً ليس بمعزل عن وضع اللسان العربي، بل إنّ هذا اللسان لهو المرآة الصّادقة التي تعكس حقيقة وجودنا.

وتبعاً لكلّ هذا بإمكاننا أن نلخّص مجمل هذه المشاكل المتولّدة عن وضع اللسان العربي في مجموع النّقاط التّالية التي تبدو لنا الأبرز والأوكد للتطارح والنّقاش.

ثانياً: المعرفة بحقيقة اللسان العربي

إنّ اللسان العربي ليس ظاهرة غريبة أو جديدة على فكرنا وحضارتنا. ويعتبر اللسان العربي من دون مهاترة ولا مبالغة، من أهمّ الألسن التي حظيت بالدّراسة والتّأليف. ولعلّ الكثير من المناهج المتداولة قديماً على غاية من الأهمية إذا ما نظرنا إليها في ضوء علوم اللسان الحديثة. وقد يكون اللسان العربي من الألسنة القليلة عبر تاريخها الذي نال حظّاً وافراً من التّحليل. غير أنّ كلّ هذا لا يشفع للّسان العربي أن يستفيد من علوم العصر ومن اللسانيات الحديثة على وجه الدّقة.

إنّ اللسانيات الحديثة يمكن اعتبارها من أهمّ وأوسع العلوم الإنسانيّة انتشاراً على الإطلاق، وليس ثمّة علم آخر يضاهيها في استقطابها للكثير من المعارف الأخرى الإنسانيّة منها والصّحيحة، وفي استقطاب هذه المعارف لها. ولا يخفى أنّ اللسانيات الحديثة شديدة الاتّصال بالرّياضيات والإحصاء والمنطق وعلم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والإثنولوجيا والتّاريخ والأدب والسّياسة، بل هي شديدة الاتّصال بوسائل الاتّصال الحديثة والإعلاميّة. ولا أحد يستطيع أن ينكر في هذا المجال الأهمية البالغة التي تحتلّها اللسانيات والثّورة المعرفيّة التي أنشأتها بالنّظر إلى اللسان في حدّ ذاته أو في ما يتّصل به من قريب أو من بعيد.

إنّ اللسانيات الحديثة، وإن كانت مشارب شتّى ومدارس عدّة، لها من القوّة أن تعبّر عن الكثير من المفاهيم والحقائق التي هي أقرب إلى الثّبات منها إلى التّحوّل كالنّظر إلى بنية اللسان في حدّ ذاته، والنّظر إلى وظيفته التّواصليّة والمعرفيّة، والنّظر إليه باعتباره ظاهرة شفويّة أو مكتوبة، وبالنّظر إليه باعتباره نظام علامات أو إشارات، وبالنّظر إليه باعتباره حقيقة أو مجازاً.

إنّ اللسان العربي بكلّ تحقّقاته وفي جميع تجلّياته هو بحاجة ماسّة اليوم إلى أن يكون خاضعاً للتّحليل اللساني، وقد يتّفق هذا التّحليل اللساني الحديث مع بعض التّحاليل القديمة أو لا يتّفق. المهمّ إخضاع هذا اللسان للدّراسة والوصف وفق مناهج جديدة قد تختلف كثيراً أو قليلاً عن المناهج النّحوية القديمة، وذلك بتطبيق أدوات جديدة والقيام بإجراءات حديثة، وتسليط جملة من المفاهيم التي لم تكن سائدة، والانطلاق من افتراضات أو فرضيات مبتكرة ابتكرها العلم الحديث، وهذا في الحقيقة ليس عيباً يجب أن نحترز منه، وإنّما هو ضرورة علمية ومعرفيّة تمليها متطلّبات العلم والموضوعيّة، بل إنّ هذه المناهج الحديثة لعلّها وحدها القادرة على أن تمكّننا من إعادة قراءة تراثنا اللساني قراءة جديدة تعيد له الاعتبار وتقيّمه التّقييم العلمي الصّحيح، وتبرز ما هو خافٍ فيه وتعيد له إشراقته، من دون أن نبالغ في الفصل بين القديم والحديث، ومن دون المبالغة في الدّعوة إلى التّوفيق بين طرفي هذه الثّنائية، ذلك أنّ المنهج مهمّ في العلوم عموماً، وفي العلوم الإنسانيّة خصوصاً، وليس ثمّة منهج لا يتّخذ من علوم عصره أداة لبلوغ الغايات العلميّة المفترضة.

إنّ اللسانيات الحديثة يجب أن يستفاد منها في كلّ المجالات المعرفيّة، وبالأساس في فهم اللسان وبنيته والعلاقات القائمة بين مكوّناته أو عناصره، ولا بدّ للدّرس اللساني أن يكون مفيداً في جميع المستويات اللسانية، وأن لا يهتمّ بجانب على حساب جانب آخر، فالاهتمام بالجانب الصّوتي والصّوتي الوظيفي مهمّ، كما إنّ الجانب

الصّرفي والصّرفي التّركيبي مهمّ أيضاً، هذا فضلاً عن الجوانب التّركيبيّة والمعجميّة والدّلالية بل التّداولية والبلاغية. وكلّ هذا ممّا تنشأ عنه انعكاسات مهمّة في الكثير من الجوانب التي قد تتعرّض لمسائل تطبيقية كالتّرجمة وإنشاء القواميس والمعالجة الآليّة.

ومن المسائل التي هي بحاجة إلى اللسانيات لحلّها، وضع اللسان العربي في البلاد العربيّة في علاقته بألسن أخرى أو مستويات لسانيّة مختلفة، ومن ضمن وضع اللسان العربي اليوم علاقة الفصيح بالعاميّ، وعلاقة الفصيح أو العامي باللسان أو الألسن الأجنبيّة.

ثالثاً: الثنائية اللسانية (La Diglossie)

إنّ الثّنائية اللسانية هي ما يعبّر عنها بالالتقاء الحاصل بين اللسان العربي الفصيح واللّهجة أو اللّهجات الدّارجة. هذه الثّنائيّة اللسانية تفرض نفسها على الواقع العربي بمختلف مقوّماته، ذلك منذ فترات تاريخيّة طويلة، من دون أن يوجد لهذه الثّنائية حلّ، إن كنا حقّاً بحاجة إلى حلّ. إنّ عيب الثّنائية ـ إن صح التّعبير في اعتبار ما يمكن قوله عيباً ـ هو الاختلاف في درجات الاستعمال للّسان واختصاص اللسان أو اللّهجة في الوظيفة الاجتماعية بدور يجعله مميّزاً عن دور بقيّة الاستعمالات الأخرى. وليس خافياً اليوم في مجموعاتنا اللسانية العربيّة تقاسم الوظائف التي يقوم بها اللسان الفصيح واللّهجات المحلية، وكأنّ اللسان الفصيح من وظيفته أن يُتّخذ وسيلة رسمية للتّعبير، وأن يكون لغة المناسبات والوظائف الرّسميّة والنّشاطات الثّقافية والخطب الدّينية والمحاضرات الأدبية والفكرية وما شابهها، في الوقت الذي تشغل اللّهجات المحلية بقيّة المهام اليوميّة التي يحياها الفرد في المجتمع.

ومشكلة الثّنائيّة لا تظهر في حقيقة الأمر، في توزيع المهام بين الفصيح والعاميّ، وإنّما تظهر في الهوّة الفاصلة بين الاستعماليْن وفي اعتبار اللّهجة الدّارجة هي اللسان الأمّ للطّفل المصري أو المغربي أو الجزائري، وهي ما يميّز لغة الطّفل في انتقاله من البيت أو الشّارع إلى المدرسة، وأثر هذا الانتقال عليه في التّحصيل اللّغوي والمعرفي، وكأنّ الطّفل العربي عندما يؤمّ المدرسة يشرع في تعلّم لسان جديد أو أجنبيّ يختلف عمّا كان قد اكتسبه سابقاً. صحيح أنّ الرّوابط الأسريّة اللسانية التي تربط الفصيح بالعاميّ لا يمكن مقارنتها بما يحصل في التقاء لسانين مختلفين، إلاّ أنّ الواقع يفيد أنّ الكثير من الاختلافات الحاصلة بين الاستعماليْن (أي الفصيح والعاميّ) يؤثّر تأثيراً سلبيّاً بالغاً في الكثير من الحالات على قدرات الطّفل في التعلّم وفي النّجاح وفي اكتساب اللّغة الاكتساب السّليم. إنّ البنيتين اللسانيتين للفصيح

والعاميّ ـ بالرّغم من القرابة الأسرية اللسانية التي تربط بينهما ـ هما على درجة عالية من التّشابه والاختلاف في الوقت نفسه. وإلى اليوم لم تؤخذ هذه الاختلافات والتّشابهات في البلاد العربيّة بكثير من الحزم والجدّ، فبقيت العاميّة مهمّشة ولا اعتداد بها، وهي مبعدة رسميّاً وثقافيّاً، وما زال الوهم الشّائع عند الكثير من النّاس بل الكثير من المثقّفين والكتّاب أنّ الدّارجة ما هي إلاّ صورة محرّفة للفصيحة وأن لا مجال للاعتداد بها، ولا سبيل إلى دراستها أو مقارنتها بالفصيحة. إلاّ أنّها وبالرّغم من هذا تظلّ تعايش الفصيحة وتركن إلى ظلّها وتنزّل منزلة الدّون، في الوقت الذي تخرق فيه كلّ الفئات الاجتماعيّة، وكلّ الاستعمالات اللسانية باعتبارها طاقة تعبيريّة، عاجزين عن رفضها وعاجزين عن الاعتراف بها.

إنّ المشكل في الثّنائيّة في اعتقادنا يتمثّل في القدرة على تضييق الهوّة القائمة بين الفصيح والعاميّ، أو بين الاستعمال الفصيح والاستعمال العامي. وتضييق هذه الهوّة لا يمكن أن يكون إلاّ عبر التّمدرس ونشر الثّقافة والعلوم، والتّمدرس لا يمكن أن يكون ناجحاً إلاّ بالأخذ بعين الاعتبار هذا التداخل الحاصل بين الفصيح والعامي، ومحاولة الإكثار من المتشابهات والتّقليل من الاختلافات. ولا يمكن لهذا الأمر أن يتمّ إلا بالاعتراف بالعاميّ والنّظر إليه باعتباره استعمالاً جديراً بالاهتمام ومن دون مركّبات أو شعور بالنّقص، وإيلائه المكانة التي يستحقّها باعتباره لساناً منطوقاً يمثّل أكبر الشّرائح الاجتماعيّة في واقعنا العربي، إن لم نقل كلّ الشّرائح، وباعتباره اللسان الأمّ في الاكتساب اللّغوي عند النّاشئة العربيّة عموماً.

وما الاعتراف بالعاميّ في هذا المجال إلاّ باب للدّخول إليه ودراسته الدّراسة العلميّة، بالضّبط كما تدرّس ثقافة الإنسان وتاريخيته واجتماعيته. ودراسة العاميّة يجب أن يستفاد منها في هذا الشّأن في تعليميّة الألسن والمواد. وكلّ ذلك بالتشديد على الاستعمال الطّبيعي للّسان الفصيح، وجعل هذا اللسان اللسانَ السّائدَ في سنوات المدرسة التّحضيريّة أو المستويات المتأخّرة من مرحلة رياض الأطفال، وجعل اللسان الفصيح لساناً طبيعيّاً عند الطّفل وعند المربي في قاعات التّدريس.

إنّ اللسان الدّارج لسان طبيعي ولا شكّ ولا سبيل إلى إنكار ذلك، إلاّ أنّ تأثيراته سلبيّة في اللسان الفصيح وتعلّم الأطفال لهذا اللسان. وتبرز هذه التّأثيرات السّلبية عادة في التّحصيل اللّغوي والتّحصيل المعرفي. وإنّ حلّ معضلة الثّنائيّة لا يكمن في اعتقادنا في التّقليل في شأنها وإنّما في محاولة السّيطرة عليها والعمل على نشر العربيّة الفصيحة لتحلّ شيئاً فشيئاً في مواضع ظلّت العاميّة تحتلّها منذ قرون عديدة، ولا يكون ذلك إلاّ بداية من سنّ الطّفولة، أي من الرّوضة والمدرسة.

رابعاً: الازدواجية اللسانية (Le Bilinguisme)

إنّ أمر الازدواجيّة وإن بدا في الظّاهر شبيهاً بأمر الثّنائيّة يختلف منه اختلافاً شديداً، وإن كان كلّ منهما «مضرا»، وإن اعتبرت الازدواجية أكثر ضرراً. إنّ الازدواجية في عرف اللسانيين هي التقاء لسانين مختلفين قد يكونان من أسرة لسانيّة واحدة، أو من أسرتين مختلفتين. وقد تكون الازدواجيّة أيضاً ظاهرة فرديّة أو جماعيّة. والازدواجيّة السّائدة في بلداننا العربيّة هي ازدواجيّة جماعيّة مفروضة علينا فرضاً. ولعلّ تبعاتها الأولى تعود إلى أسباب تاريخيّة أو إن شئنا استعماريّة. هذه الازدواجيّة لا تحمل إلينا استعمالاً لسانياً فحسب، وإنّما تحمل إلينا فكراً مغايراً وثقافة مختلفة ورؤية للكون والأشياء لا تتّفق في مجمل ظواهرها مع رؤيتنا نحن. إنّ اللسان الأجنبي بالرّغم مّما فيه من إيجابيات لا تنكر، مشبّع ومحمّل بالكثير من الهيمنة وحبّ السيطرة والتسلط. وهو لا يحمل في طيّاته الكثير من الانبهار بالغرب وبأصحابه، وإنّما يحمل الكثير من الأفكار المسبقة والأحكام القيميّة على لساننا العربي وعلى ثقافتنا وحضارتنا وتاريخنا وواقعنا، بمختلف تجلّياته.

إنّ الاحتكاك بين الألسن في تاريخها الطّويل ينتج منه صراع قد يحتدّ أو يخفت بحسب الوضع السّياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبحسب طبيعة العلاقة التي تربط بين هذه الألسن. وإنّ هذا الاحتكاك قد يكون مهادناً في حالات كثيرة، وقد يبلغ حدّ التّصادم في حالات أخرى. وفي حالات التّصادم يشتدّ الصّراع، وككلّ صراع يشهد الصّراع اللساني غالباً ومغلوباً، وقد يطمس الغالب كلّ مقوّمات المغلوب، مّا يجعل لسان الغالب يحلّ محلّ لسان المغلوب، ومّا يؤدّي في النهاية إلى اضمحلال لسان المغلوب وربما التلاشي والموت. إنّ فرض إرادة المعتدي على المعتدَى عليه لا يكون في مستوى السّلطة وحدها، وإنّما يكون في المستوى اللساني أيضاً. وقد تكون الهيمنة الماديّة هي الطّريق إلى الهيمنة اللسانيّة ومن ثمّة الثّقافية والفكرية، وقد يحصل العكس فتكون الهيمنة اللسانية هي البوّابة العظمى على باقي مقدّرات الشّعوب. وفي كلّ الحالات إنّ الصّراع اللساني والهيمنة السّياسية خطران قد تترتّب عنهما خرائط جغرافية وسياسية وبشرية لم تكن موجودة في السّابق، أي قبل الصّراع.

إزاء هذا الوضع اللساني المتّسم بالازدواجية اللسانية، وبالنّظر إلى المخاطر أو المضار المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن هذه الازدواجية، هل يجب أن تتنكّر جملة وتفصيلاً للازدواجية، وبالتّالي للّسان الأجنبي حتّى نكون في مأمن من هذه المخاطر؟

إنّ أمننا اللساني الذي يجب أن نرعاه لا يمكن أن يتمّ بالرّفض القطعي للازدواجية عامّة، ولا بالرّفض القطعي لكلّ لسان أجنبي، وإنّما يجب أن يتمّ في اعتقادنا بإيلاء اللسان العربي المكانة التي يستحقها، وذلك بالتشجيع على دراسته ودراسة إمكانياته وبتطويره وترويجه أو نشره النشر السّليم، وجعله لساناً قادراً على التّعبير عن كلّ المتطلّبات الحياتيّة، وبخاصّة منها المعرفيّة والعلمية والتكنولوجية، وأن يكون لسانا فعّالاً في نقل المعارف وترجمتها واستيعابها، وأن يكون لسان العلم والثقافة والأدب، وأن يكون لسان المدرسة والإعلام ومختلف الهيئات السياسية والثقافية، وأن يبلغ في كل هذا مستوى القدرة على الرواج والتأثير والتأثر والاستفادة والإفادة والأخذ والعطاء، وبكلمة أن يكون اللسان العربي لسان العلم والتكنولوجيا والاتصالات الحديثة، وأن تكون له مكانة أو موضع قدم من ضمن بقية الألسن المعترف بها في العالم، أي أن يكون لساناً رائداً قادراً على استيعاب كل المفاهيم الحديثة وكل التقنيات الحديثة، وأن يحقق بشأن هذه الأغراض إضافته النوعية. وهذا لا يتمّ ولا شك لمن كان فاقد القدرة خاوي القوى، كما لا يتمّ لمن كان لسانه لساناً مهلهلاً ضعيفاً يعبر عن النقص والانبهار والتبعية.

إنّ اللسان الأجنبي في طلب المعرفة والعلوم مفيد ولا شك، وهو صالح أن يكون أداة عمل ونافذة يعبر منها الطالب والعالم إلى ثقافات وحضارات أخرى، بشرط أن لا يكون ذلك على حساب اللسان القومي والمقدّرات القومية. وضعف اللسان وقوته مرهونان بقوة صاحب اللسان أو ضعفه.

إنّ هذا الوضع اللساني في البلاد العربية المتسم بالثنائية من جهة، وبالازدواجية من جهة ثانية، قد تكون له انعكاسات مهمّة على حالات أخرى من حالات لساننا العربي في وضعه الراهن. ومن أبرز وأهمّ هذه الحالات حالة التعريب ونقل العلوم والمعارف، وإيجاد المصطلحات الكفيلة بذلك.

خامساً: اللسان العربي والتعريب

إن مسألة التعريب مسألة قديمة جديدة، وهي مسالة شائكة قد تزداد حدّة أو تخف تبعاً للوضع اللساني في بلد عربي ما. ومسألة التعريب وإن كانت متفاوتة من بلد عربي إلى آخر مسألة تفرض نفسها على جميع المجالات المعرفية والاقتصادية والتكنولوجية. وبالقدر الذي تهيمن فيه الازدواجية أو اللسان الأجنبي تطرح فيه قضية التّعريب. وتزداد هذه القضية تعقيداً بالقدر الذي يحل فيه اللسان الأجنبي محل اللسان العربي أو يزاحمه.

لقد بدأت المطالبة بالتعريب تاريخياً منذ أيام الاستعمار المباشر الذي شهدته

الساحة العربية، سواء في المشرق أو في المغرب. وظلّ التعريب منذ ذلك الوقت مطلباً وطنياً مُلحّاً يمسّ شخصية البلاد ومقوّماتها.

وليس المقصود بالتعريب تعريب المعارف الواردة إلينا من الغرب، وإنّما هو تعريب الهيئات والمؤسّسات الخاصة والعامة، وتعريب الحياة الاجتماعيّة والاقتصادية والسياسية والثّقافية والتربوية، أي تعريب الإدارة والمدرسة والكلية، وتعريب الثّقافة والعلوم والإعلام وتعريب الشّارع. إنّ مسألة التّعريب في البلدان العربية تبرز من خلال وضع غير طبيعي يتمثل في حلول اللسان الأجنبي مزاحماً للسان العربي، وذلك في المطبوعات الرسمية وفي وسائل الإعلام، وفي اللافتات وأسماء الشوارع والمدن والمؤسسات، وفي التعليم والخطاب اليومي لدى المثقفين والعامة.

إن مسألة التعريب تشير إلى أن الوضع اللساني في الكثير من البلدان العربية وضع غير طبيعي يشبه وضع المعاق الذي يتحرك بعكازين اثنين ولا سبيل إلى أن يتخلى عن أيّ منهما. إن التّعريب في هذه البلدان التي تعاني منه، يملي عليها اليوم وضع استراتيجيات لتطبيقه في محاولة للتخلص من وضعية الازدواجية التي تعيشها. إلا أن هذه الاستراتيجيات وإن نجحت في بعض البلدان العربية، فهي لم تنجح في الكثير من البلدان الأخرى. ولقد مرّت عقود على الاستقلال وما زالت بلدان عربية كثيرة ترزح تحت وطأة المطالبة بالتعريب والعجز عن تحقيقه كاملاً، بل إنّ بعضاً من هذه البلدان شهد تطوّراً ثمّ انتكاسة في هذا الميدان، بل شهد ردّة في ذلك. وليس أدل على هذا من وضع التعليم في هذه البلدان، إذ شهد التعليم وما زال يشهد الكثير من الاضطراب وعدم الاستقرار في ما يتعلق بلغة التدريس وتعريب المواد والبرامج التعليمية، وكثيراً ما لوحظ تقلّص هذه الظاهرة ورواجها تبعاً للرغبات الفردية أو الظروف السياسية المؤاتية.

ولعلّ ما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، غياب الإرادة السياسية الحقيقية في إنجاز التعريب. وفي مقابل هذا يظل الاستقلال السياسي الحقيقي وإيجاد خطة واضحة للتعريب والتمسك بهذه الخطة، والحرص على إنجاحها، هي الرهانات الحقيقية لتعريب البلاد ومؤسساتها، وما الوضع الذي تحياه هذه البلدان اليوم إلا انعكاس للوضع اللساني، وما حالة التّعريب إلاّ انعكاس بدورها لهذا الوضع اللساني المشار إليه، فلنعمل على تغيير هذا الوضع أي الوضع اللساني، حتى نتمكن من تغيير بقية الأوضاع التعليمية والاجتماعية والإدارية والإعلامية.

إنّ عملية التّعريب مرهونة بما سبق ذكره، وهي مرهونة أيضاً بوسائل تقنية لا بد من توافرها، وهي: حسن الترجمة أو القدرة عليها. ومن أهمّ الصّعوبات التي تعترض التّعريب والترجمة المصطلح.

سادساً: وضع المصطلح العربي

إن عمليّة وضع المصطلحات للقدرة على الترجمة والتعريب ونقل المعارف والعلوم وسيلة لا غنى عنها. والمصطلح هو لغة خاصة أي لغة أهل الاختصاص، وهو فرع من فروع اللسان المتداول بين أفراد المجموعة اللسانية الواحدة. والمصطلح هو أداة تعبير دقيقة لنقل المفاهيم أو المتصوّرات العلمية والثقافية والتكنولوجية. والمصطلح دليل لساني (Un Signe Linguistique) متّفق بشأنه بين أهل الاختصاص الواحد أو أهل الصناعة الواحدة. وهو بعبارة القدامى مفتاح العلوم، وهذا ما يدلّل على أهميته وضرورته للدخول إلى العلم المخصوص.

ودلالة الاصطلاح هي العلاقة الرابطة بين داله ومدلوله، وهو لا يختلف في هذه الحالة عن الدليل اللساني بوجه عام. بيد أن دلالة المصطلح أوضح من الدّلالة العادية، وهي أرسخ داخل مجال الاختصاص من دلالات الكلمات العادية التي يتحدّد معناها تبعاً إلى السّياق الذي ترد فيه.

إن العلاقة بين دال المصطلح ومدلوله هي علاقة تواشج وترابط ما أن يحضر أحدها حتى يستحضر بالضرورة الآخر، وبطبيعة الحال لا يمكن لأحدهما أن يقوم مقام الآخر. ولأهمية المصطلح والقيمة الدلالية التي يكتسبها، قد تغدو المعرفة الاصطلاحية هي المعرفة العلميّة، إذ لا علم من دون مصطلح، ولا استحضار لمصطلح من دون استحضار العلم والمفاهيم المتعلقة به.

ولا يخفى أن المصطلحات كثيرة وعديدة ومتنوعة، وهي تتوزّع على عدة مجالات علمية ومعرفية، ويمكن لكل مجال من هذه المجالات أن يكوّن معجماً اصطلاحياً خاصاً به. والمعجم الاصطلاحي ما هو إلا معجم قطاعيّ ينهل من المعجم العام للّسان العربي، وهو صورة للمعجم الذهني (Le Lexique mental) الموجود لدى الأفراد الناطقين باللسان العربي بوجه عام. وتُعدّ المعاجم القطاعيّة اليوم ضرورة ملحّة لإمكانية نقل العلوم والتكنولوجيات الحديثة، وللمساعدة على إنجاز عملية التعليم، وللتطوير العلمي والمعرفي المطلوب في البلاد العربية.

إن الصّعوبة في وضع المصطلح ـ ما يجعل المصطلح معضلة ـ هي حقيقة وضعه على ما هو عليه اليوم في مختلف البلدان العربية. ولعلّ من أبرز ما يميّز وضع المصطلح العلمي ما يمكن إجماله في النقاط التالية:

١ ـ فوضى المصطلح واضطرابه وتعدّده من بلد إلى آخر، بل بين مختص وآخر، وقد لا نبالغ عندما نشير إلى أن هذا الاضطراب قد نجده عند الباحث الواحد.

٢ ـ تشتت المصطلح وعدم القدرة على توحيده والضعف في عقد الندوات المتعلقة به.

٣ ـ المحاولات الفردية الغالبة على وضع المصطلح، وغياب المؤسسات والهياكل القادرة على تقنين هذه العملية، ووضع استراتيجيات عامة وإرساء ما يسمّى ببنوك المعلومات.

٤ ـ عدم القدرة على التفاعل والتعاون بما فيه الكفاية بين المؤسسات القليلة القائمة بهذا الأمر، كالمجامع اللغوية، وعدم القدرة على الوصول بالمصطلح إلى ما يسمّى بعلم المصطلح باعتباره علماً ناشئاً، وعدم الاهتمام بتدريس هذا العلم والتأليف فيه.

٥ ـ القصور في فهم دلالة المصطلح في مفهومه العلمي الدقيق، كما جاء في اللسان الدّخل أي في لسانه الأصلي، ثم اختلاف مصادر المصطلح الواحد أو مرجعياته.

إنّ إمكان الخروج من هذا الوضع المتردّي للمصطلح العلمي في بلادنا العربية اليوم رهين لمحاولة تجاوز العيوب التي أشرنا إليها، ورهين بصورة عامة لما يسمى بسدّ الثغرات الثقافية أو العلميّة. وسدّ الثغرات لا يتم إلا بالأخذ بزمام العلوم والتكنولوجيا والفنون، وبلوغ درجة تمَثُّل هذه العلوم واستيعابها والإبداع فيها، وعدم الاكتفاء بالنقل واللهاث وراء النتاج المعرفي الوارد إلينا من الغرب. والتّمسك بأسباب التّقدم وحدها، كفيل بتطوير الطاقة التعبيرية في اللسان العربي.

إن معضلة المصطلح على ما وصفناها أو قدّمنا لها، ليست في الحقيقة بمعزل عن الأسباب التي ذكرناها، كما إنها ليست أيضاً بمعزل عن قضايا أخرى نظرية وتطبيقية تتعلق بالمعجم ووضع القواميس.

سابعاً: وضع المعجم العربي

من المعلوم أن كلّ لسان طبيعي يتحدّد بنحوه من جهة وبمعجمه من جهة أخرى. والعلاقة بينهما علاقة طبيعية لا يمكن الفصل بين طرفيها. والمعجم باعتباره المخزون المفرداتي للأفراد، يمثل قدرة المتكلم المستمع في لسان ما. وهذه القدرة التعبيرية عند الأفراد لا بد أن ينشأ بينها وبين التّصورات الذهنية المختلفة توازن. وقد يختل هذا التوازن كلّما حدثت هوّة بين هذين الطرفين.

وتتمثل هذه الهوّة في حدوث مفاهيم جديدة لا نجد لها ما يقابلها من مصطلحات في لسان معيّن. ولا يخفى أنّ هذه الهوّة كثيراً ما تحدث في البلاد

العربية، وذلك بالنظر إلى كثرة المفاهيم الواردة إلينا يومياً، بسبب المعلومات العلمية والتكنولوجية والفنية التي لا تفتأ تتزايد يوماً بعد يوم، ولا نجد لها المقابلات الملائمة نتيجة الزخم المعرفي الذي يغزونا من جهة، ونقص في الطاقة التعبيريّة من جهة ثانية.

إن القدرة التّعبيرية في البلاد العربية لا بدّ أن يعكسها اللسان المُستَعمل. وهذا اللسان المُستَعمَل لا بدّ له من مواكبة العصر وعالم المعرفة والعلوم المعاصرة. والقاموس العربي باعتباره نموذجاً تطبيقياً للمعجم العربي، لا بد أن يستجيب لمتطلبات الإنسان العربي سواء كان صغيراً أو كبيراً، متعلّماً أو غير متعلم. وكل هذا بغاية تلبية حاجيات المستهلك والقدرة على تغطية المادة المعجمية لكل المتطلبات الحياتية.

إن القاموس (Le Dictionnaire) باعتباره صورة للمعجم العربي، لا بد أن يمثل هذا المعجم أفضل تمثيل، ولا بد له أن يشمل كل ما يجول وكل ما ينقل في المجالات المعرفية والعلمية والتكنولوجية والفنية. وكل هذا يملي علينا إعادة النظر في طبيعة القواميس الشائعة بيننا، وذلك في ما يتعلق بالنقاط التالية:

١ ـ طبيعة المادة اللغوية المعتمدة

إذ لا بدّ للقاموس في هذه الحال أن يحتوي على كل ما يعبّر عن المتطلبات اللازمة في حياتنا المعاصرة وفي جميع المجالات، وبالتّالي على هذه المادة أن تغطي ما يمكن أن نطلق عليه العربية المعاصرة، ومن ثمّ لا بدّ من تحديد هذه العربية بالاعتماد على مدوّنة أو مدونات قائمة على حقيقة اللسان باعتباره لساناً طبيعياً؛ كما لا بدّ من إعادة وضع قواميس حديثة تتخلّص من الكثير من الوحدات المعجمية التي لم تعد صالحة وقلّ استعمالها أو أن فائدتها غدت هزيلة؛ كما لا بدّ لهذا القاموس أن يعكس كل المتطلّبات الحياتيّة الجديدة، حتّى يسدّ هذا القاموس الحديث الهوّة التي سبق أن أشرنا إليها والمتعلّقة بالقدرة التّعبيرية من جهة، وتغطية التصوّرات والمفاهيم المستحدثة من جهة ثانية.

٢ ـ ترتيب المادة القاموسية

من المعلوم أن ترتيب القواميس ومنذ قرون بعيدة قائم على التّرتيب المتعلق بالحروف الأصول، حتى وإن اختلفت هذه القواميس في الظاهر. وهذا ـ ولا شك ـ يسبّب عسراً في العثور على الوحدة المعجمية المطلوبة داخل القاموس، وبخاصة بالنسبة إلى الناشئة أو بالنسبة إلى ذوي المستوى التعليمي المحدود، إذ لا بدّ من معرفة مسبقة بالاشتقاق، أي اشتقاق الكلمات التي نريد البحث عنها، كما لا بد من معرفة

الكثير من التصاريف التي تمسّ الكلمات المعتلّة وأصولها الافتراضية والتغيّرات الطارئة عليها. إنّ ترتيب القواميس عندنا ما زال يعاني من الاضطراب، وهو بحاجة ماسّة إلى المراجعة والبحث.

٣ ــ طبيعة الشروح المقدمة

إن المادة المقدّمة في القاموس هي بحاجة إلى شرح أو تفسير. وقد تكون هذه الغاية الأساسية للقاموس. والتفسير كما هو معلوم يأخذ عدة أشكال مختلفة، كأن نفسّر بالمترادف أو بالمقابل أو بالضّد، كما يمكن أن نفسر بالصورة أو بالرسم، أو أن نفسّر بالشاهد. والتفسير قد يكون بكلمة، أو بعبارة أو جملة أو أكثر من ذلك. هذه التفاسير المختلفة موجودة في قواميسنا لا محالة، إلا أن الكثير منها مشابه للتفاسير الموجودة في القواميس القديمة، وما زال الكثير من القواميس المعاصرة في هذا الصدد تستشهد بالأمثال القديمة والشعر القديم والآيات القرآنية والحديث النبوي. وقد يكون هذا بعيداً عن الكثير من التصوّرات المعاصرة والمفاهيم الحديثة. وكل هذا من شأنه أن يزيد الهوّة اتّساعاً بين اللسان باعتباره طاقة تعبيرية، والتصوّرات العلمية والمعرفية التي نعمل على تقريبها أو نقلها.

إن معالجة وضع القاموس العربي اليوم، بحاجة إلى إلمام نظري بالمسائل المعجمية وبواقع تطوّر الدرس اللساني الحديث، وهي بحاجة إلى الفصل بين الصناعة القاموسية (La Lexicographie) والمعجمية (La Lexicologie). وكلّ هذا بغاية أن يستجيب القاموس العربي المنشود إلى متطلبات العصر والمستجدّات الوافدة إلينا، والإفادة من شتّى العلوم والمعارف والصناعات والفنون. إن وضع القاموس العربي في ضوء الوضع اللساني، كما قدّمنا له، ليس بمعزل عن قضايا نظرية وتطبيقية، كما ليس بمعزل عن مسائل وتقنيات حديثة لعلّ من أبرزها تكنولوجيات الاتّصال والإعلام والترجمة الآلية والقواميس الإلكترونية.

ثامناً: اللسان العربي و«الإعلامية»

إن تكنولوجيا الإعلامية والتقدّم المطرد للحواسيب قد فتحا مجالاً واسعاً في استغلال الألسن الطبيعية والتعامل معها، من ذلك المعالجة الآلية والترجمة الآلية والقواميس الإلكترونية كما أسلفنا القول. ولا يخفى أن هذه التقنيات الحديثة تعاملت وبشكل أساسي مع الألسن الهندية الأوروبية، وعلى رأسها اللسان الإنكليزي واللسان الفرنسي، وذلك بحكم الهيمنة الاقتصادية والمعرفية والسياسية للدول الكبيرة التي تتخذ من هذه الألسن وسيلة تبليغ واتصال. كما إن اللسان العربي مثله

مثل بقية ألسن البلدان المتخلّفة، هو عرضة لهيمنة اللسان الأجنبي الوافد إلينا عبر هذه التكنولوجيات الحديثة والإعلاميات ووسائل الاتصال. وهو بحاجة والحالة هذه إلى تمثّل المجالات المختلفة وتطوير أساليبها بالاعتماد على قدراته الذاتية.

إنّ الإعلامية اليوم قادرة على استيعاب التحليل اللساني ومراعاة الانتظام في الألسن الطبيعية. وهي قادرة على تفكيك البنية اللسانية والوقوف على أنظمتها وقوالبها. وكل هذا مفيد في تحليل الخطاب وتأليفه، أو إعادة تأليفه. وهذا من شأنه أن يجعل الحاسوب قادراً على التصحيح الذاتي وعلى إعطاء التراكيب السليمة، وإعطاء المترادفات، والتعرّف على الوحدات المعجمية أو الكلمات، واستخراج العبارات والتراكيب وترجمة النصوص. كما إن الآلة قادرة على تخزين المعلومات وترتيبها وتصنيفها. ومن هذه المعلومات الرصيد المعجمي أو المفردات المتمثلة في بعض القواميس مهما كبر حجمها، والتصرّف في المادة القاموسية تبعاً لمتطلبات الأفراد أو الاستعمال. ويكون الحاسوب في هذه الحالات قادراً على انتقاء الوحدات المعجمية وتقديمها في لحظات وجيزة ومقارنة بعضها ببعض، وتقديم التفاسير اللازمة، وتقديم جداول واحتمالات كثيرة معروضة للاختيار. كما يمكن له أن يقدّم ترتيبات عديدة للمادة ومداخل كثيرة بحيث يصبح أداة طيّعة للاستعمال لا تقارن بأي حال من الأحوال في سرعتها وجدواها بالطرق القديمة المعروفة وبطبيعة الوثيقة الورقية. كما يمكن للحاسوب أن يقدم المساعدة وإن ارتكب الإنسان خطأً في تقديم كلمة أو معلومة، إذ له من القدرة أن يصحّح أو أن يعالج ذلك تبعاً للبرمجيات أو القواعد التي يحتفظ بها. إنّ الحاسوب اليوم لا يهتم بالقدرة الفائقة على التّخزين وحفظ الأرصدة المعرفية والمفرداتية فقط، وإنما له من القدرة على إيجاد القواميس الإلكترونية. وتعدّ هذه القواميس ثورة في عالم المعرفة والتكنولوجيات الحديثة.

إن المعلوماتية اليوم التي تأسست بالأساس في البلدان المتقدمة صناعياً، واهتمت بالتالي بالألسن الهندية الأوروبية في المقام الأول، وأخضعت هذه الألسن ذاتها للتحليل والتأليف لتعدّ، بحاجة إلى دراية من قبل العرب لتحليل لسانهم واتخاذه أداة للتحليل. إنّ تحليل اللسان العربي والوقوف على طبيعته أو بنيته ليس أمراً هيناً، وذلك للاختلاف القائم بينه باعتباره لساناً سامياً، وبين الألسن الهندية الأوروبية المنحدرة من أصول لاتينية ويونانية. هذا اللسان العربي قد يختلف قليلاً أو كثيراً عن بقية الألسن الهندية الأوروبية في تراكيبه وصيغه ومعجمه واشتقاقاته، بل في أصواته أيضاً. وعلينا نحن العرب إيجاد خصائص هذا اللسان لا من منظور لساني فحسب، ولكن من منظور معلوماتي أيضاً. ولعلّ أبرز خصائص هذا اللسان المتعلقة بالجوانب الإعلامية ما يمكن إجماله في ما يلي:

١ ـ النظام الأبجدي

وهو نظام أقرب إلى الجانب الصوتي منه إلى الجانب الكتابي، ذلك أن الحرف العربي ما هو إلا صوت أو صوتم (Phonème)، وما الكتابة العادية إلا صورة للأصوات المنطوقة. غير أن ما يمكن اعتباره عسيراً في الأبجدية العربية أو في نظامها الصوتي أو الصوتمي، هو الحركات أو الصوائت باعتبارها أصواتاً وإن كانت محدودة، وهي لا تظهر في مستوى الخطّ أو الكتابة، وهي تقدّم نظاماً عسيراً في التعامل مع الآلة، وذلك في ما يخصّ ضبط الكلمات والجمل والنصوص.

٢ ـ الظّاهرة الإعرابية

إنّ الظّاهرة الإعرابية وإن ميّزت ثراء اللسان العربي وتراكيبه، بالنظر إلى مجال الحرية الواسع الذي تتمتع به الكلمات داخل التركيب سواء بالتّقديم أو بالتّأخير أو الحذف أو الإضمار، فإنها ظاهرة تعدّ عسيرة وهي بحاجة إلى حلول في مستوى المعالجة الآلية، ذلك أن الألسن الطبيعية التي تأسست عليها الإعلامية هي في الأساس ألسن غير إعرابية. وظاهرة الإعراب ظاهرة تركيبية وظيفية قائمة على المحلاّت الإعرابية، وهي ظاهرة دلالية بهذا المعنى لأنها تتضمن المعاني الأساسية في العربية أي الفاعلية والمفعولية والإضافة، أي حالات الرفع والنصب والجرّ. بيد أنها وفي الآن نفسه ظاهرة صوتية، لأن الإعراب والتنوين يتحقق بأصوات سواء كانت حروفاً أو حركات، ولا بد للحاسوب أن يأخذ كل هذا بعين الاعتبار.

٣ ـ الطبيعة الاشتقاقية للسان العربي

باعتبار الاشتقاق قوّة توليدية هائلة لا نجدها في أغلب الألسن الهندية الأوروبية. والاشتقاق قائم بالأساس على الحروف الأصول. والحروف الأصول تمسّ الجانب الصوتي والدلالي، كما تمسّ الجانب التّصريفي المتعلّق بتصريف الكلمات أسماء كانت أو أفعالاً، وهي تمسُّ أيضاً الجانب المعجمي في ما يتعلّق بترتيب المادة المعجمية في القاموس. كل هذه المسائل المتعلقة بطبيعة اللسان العربي باعتبارها خصائص لسانية تتميّز في الكثير من حالاتها بالاطّراد والانتظام، تجعل اللسان العربي لساناً طبيعياً، وإن اختلف عن الكثير من الألسن الأخرى، لساناً قابلاً نظرياً للمعالجة الآلية والتحليل الآلي، وذلك بالتأسيس لنظم خاصة للمساهمة في معالجة المنظومة العامّة لهذا اللسان، وإن بدت هذه المنظومة مختلفة عن المنظومات السائدة المتعلقة بالألسن الهندية الأوروبية. إنّ العيب في التحليل المعلوماتي بشأن العربية، لعلّه يتمثل في اعتماده نظماً غربية في محاولة لتطبيقها تطبيقاً آلياً على اللسان العربي، وهذا من شأنه أن يفرض خصائص هذه الألسن على اللسان العربي، وإهمال بعض

خصائص هذا اللسان لصالح خصائص أخرى مختلفة، من ذلك تحديد طبيعة بنية الجملة والتراكيب والحديث عن مراتب الكلمات ومحلاتها، ومن ذلك الصيغ الصرفية وحقيقة الاشتقاق القائم على الحروف الأصول وتوليد الكلمات بعضها من بعض، والزيادات الحاصلة في الكلمات، ومن ذلك أيضاً المعاني النحوية والمقولات النحوية والشبكات الدلالية الرابطة بين الكلمات.

إنّ نجاح اللسان العربي في علاقته بالإعلامية سواء باعتباره أداة للتحليل أو أداة قابلة للتحليل، رهين اليوم بمدى استيعاب التكنولوجيات الحديثة وعلى رأسها الإعلامية، والقدرة على تمثل واستيعاب هذه التكنولوجيات وعدم تطبيقها على اللسان العربي تطبيقاً آلياً، وإنما لا بدّ من النظر إلى خصائص اللسان العربي باعتباره لساناً طبيعياً له ما يميزه عن الكثير من الألسن وله الكثير مما يربطه بالألسن الأخرى. وكل هذا لا بغاية فهم اللسان العربي وطبيعته فقط، وإنّما بغاية المساهمة في تطوير التكنولوجيات المعلوماتية والأنظمة المعلوماتية والتحليل المعلوماتي أيضاً. ولا يتحقق كل هذا في اعتقادنا إلا بتوافر شرطين أساسين: امتلاك ناصية المعلوماتية، وامتلاك ناصية التحليل اللساني.

هذا في النهاية أبرز وأهمّ ما يمكن أن نذكره في ما يتعلق بحقيقة اللسان العربي في وضعه الراهن، والتحديات التي يواجهها، والآفاق المستقبلية التي يصبو إليها. وضع لساني أبرز ما يميزه تخلفه، وتخلفه مرهون بالتخلف الاقتصادي والمعرفي والتعليمي والتكنولوجي والاجتماعي أيضاً. تخلّفٌ يجعلنا نتوق إلى ما هو أفضل. وهذا التوق لن يتحقّق إلاّ بإرادة سياسية ووعي جماعي وفردي مرتفع ورغبة ملحّة في اللّحاق بركب الدُّول المتقدّمة من دون تبعيّة ولا تقليد، والمساهمة في الحضارات الكونية، والحفاظ على الهويّات الثّقافية واستقلال الأمم والشعوب.

المراجـــع

١ ـ العربيـــة

كتـــب

جورج مونان، **المسائل النظرية في الترجمة**، ترجمة لطفي زيتوني (بيروت: دار المنتخب العربي، ١٩٩٤).

الطيب البكوش، «إشكالات الفصحى والدارجة؛» محمد السويسي، «اللغة العربية في مواكبة الفكر العلمي،» وشكري فيصل، «قضايا اللغة العربية المعاصرة،» في: **قضايا اللغة العربية المعاصرة** (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٠).

عبد الحميد عبد الواحد، «أثر اللهجة الدارجة في تعلّم العربية الفصحى،» في: **منهجية تدريس اللغة الأم بالتعليم الأساسي** (تونس: المعهد القومي لعلوم التربية، ١٩٩٥).

ـــــ، «من إشكالات نقل المصطلح اللساني،» في: **التنوع اللساني والممارسة الجارية،** اللسانيات؛ العدد ١١ (تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٠).

علي نبيل، **العرب وعصر المعلومات**، عالم المعرفة؛ ١٨٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤).

محمود فهمي حجازي، **الأسس اللغوية لعلم المصطلح** (القاهرة: مكتبة غريب، [د. ت.]).

منير زكري، «من قضايا الاتّصال اللغوي،» ورقة قدمت إلى: **واقع اللغات ومستقبلها في تونس: أعمال الملتقى المنعقد يومي ٣ و٤ أفريل ١٩٩٨ بتونس** (تونس: المعهد العالي للغات، مركز النشر الجامعي، ٢٠٠٠).

دوريـــات

رياض زكي قاسم، «اللغة والإعلام: بحث في العلاقات التبادلية،» **المستقبل العربي،** السنة ٢٨، العدد ٣٢٤ (شباط/ فبراير ٢٠٠٦).

عبد الحميد عبد الواحد، «التواصل اللساني ووسائل الاتصال الحديثة،» **القلم** (صفاقس)، العددان ١١ ـ ١٢ (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥).

ـــــ، «قاموس الطفل والمستحدثات المعاصرة،» **القلم**، السنة ٤، العدد ٣ (٢٠٠٠).

ـــــ، «كتاب الطّفل. لغة الطّفل،» **الحياة الثقافية** (تونس)، العدد ٩٧ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨).

ـــــ، «نحن واللسانيات،» **القلم**، السنة ٤، العدد ٥ (٢٠٠٠).

٢ ـ الأجنبية

Book

Roman Jakobson, «Aspects linguistiques de la traduction,» dans: Roman Jakobson, *Essais de la linguistique générale*. Traduction N. Ruwet (Paris: Editions de Minuit, 1973).

Periodicals

D. E. Kouloughli, «Grammaire de transfert dans le domaine arabe,» *L'Arabisant*, no. 14 (1980).

____, «Pour une grammaire de transfert: Dialectes/arabe standard,» *Analyses. Théories*, nos. 2-3 (1979).

القسم الثاني

اللغـة وثنائيـة الهيمنـة والتطـور

الفصل الرابع

نحن واللسانيات: بحث في إشكالات التلقي

حافظ إسماعيلي علوي[*]

تمهيد

لقد صدق حدس الأنثروبولوجي الفرنسي كلود ليفي ستروس (Claude Levi Strauss) عندما أشار إلى أن اللسانيات، ستصبح جسراً حقيقياً أمام باقي العلوم الإنسانية بجميع فروعها (علم اجتماع، وتاريخ، وفلسفة، وأدب) بحكم توجهها العلمي الذي أصبح موجة يعرفها العصر، وتسعى إليها جميع الاختصاصات في محاولة لتحصين مواقعها ونتائجها. وهذا ما حصل بالفعل، في الغرب، حيث غدت اللسانيات رائدة العلوم الإنسانية بإطلاق، وهي تحقق لنفسها طابع الشمول، والتفرد، والخصوصية حتى أصبح من «فضول القول لدى ذوي العلم والرجحان أن يتحدث المرء اليوم عن منزلة اللسانيات ووجاهة شأنها، فلو فعل لكان شأنه لديهم شأن من ينوه بالرياضيات الحديثة، بين أهل العلوم الدقيقة أو شأن من يمتدح قيمة التحاليل العضوية وكشوف الأشعة في حقل العلوم الطبّية»[1].

لقد أربكت اللسانيات كل حسابات وافتراضات الرافضين لعلمية العلوم

(*) أستاذ النحو واللسانيات، كلية الآداب، جامعة ابن زهر أكادير - المغرب.

(1) عبد السلام المسدي، **اللسانيات وأسسها المعرفية**، المكتبة الفلسفية (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٦)، ص ٧.

الإنسانية، بل وأعادت النظر في الكثير من المفاهيم المتداولة، ومن ذلك مفهوم العلم وشروط تحققه[2]. وعلى طرف نقيض يلاحظ المتتبع لخريطة البحث اللساني في المجال التداولي العربي، أن اللسانيات لا تزال «ذلك المجهول الذي يثير فينا ريباً وشكاً وتوجساً وخوفاً، أكثر مما يثير فينا نزعة ـ ولو فضولية ـ لمعرفة موقفنا من واقع الثقافة، والعلم، والمعرفة في العالم»[3].

إن علم اللسانيات لم يحظ بعد بالأهمية التي حظي بها في الغرب؛ إذ على الرغم من «مرور نصف قرن، على معرفته، والعلم به، والبحث فيه، وتدريسه في

---

(٢) إن علمية اللسانيات أصبحت من المسلمات، بالنظر إلى التداخل الكبير بين اللسانيات والعلوم الطبيعية، وهو تداخل يمكن أن نرجع بداياته إلى المراحل الأولى من القرن التاسع عشر مع «شلايشر»، ولا سيما بعد ظهور كتاب داروين **أصل الأنواع** سنة ١٨٥٩، فتشبع «شلايشر» بمبادئ الداروينية قاده إلى اعتبار اللسانيات من العلوم الطبيعية، واعتبر اللغة جهازاً عضوياً لا يختلف عن الكائنات الحية، فهي «اللغة»: تنشأ وتترعرع ثم تكبر وتشيخ وتموت. للمزيد من الاطلاع على آراء شلايشر، انظر: ميلكا إفيتش، **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمه عن الإنكليزية سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، [١٩٩٦])، ص ٥٧ ـ ٦٤. وقد تقوت العلاقة بين اللسانيات والعلوم الطبيعية أكثر في عصرنا الحديث، فقد اعتبر **مونطاكيو** (Montague) الدراسة اللسانية جزءاً من الرياضيات وهذا ما عبر عنه **طوماسون** (Thomason) في تقديمه لمقالات **مونطاكيو** بقول: «كثير من اللسانيين لا يدركون مدى اختلاف تحليل مونطاكيو جوهرياً عن التصورات اللسانية الحالية [. . .] ففي رأي مونطاكيو أن التركيب والدلالة والذريعيات في اللغات الطبيعية جزء من الرياضيات لا من علم النفس». انظر: عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، ٢ ج، ط ٣ (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٩٣)، ج ١، ص ٤٢. فاللغات البشرية تقوم على علاقات معقدة ومجردة، وعلى معايير تفاعلية، ومن ثمّ فإن «الهدف الأخير لهذه المعايير التفاعلية هو وصف الخواص والمميزات اللسانية للغات البشرية في أطر وأنظمة رياضية دقيقة (. . .) كلّما اقترب العلماء في نظرياتهم من الدقة والموضوعية المتناهية كان من الممكن تقدير المنهج الرياضي الذي يجعل النظرية أكثر علمية، وهذا يعني أنه ينبغي علينا أن تقوم النظرية اللسانية من وجهة نظر تجريدية رياضية بحتة». وقد ظهرت ملامح التأثير واضحة بين اللسانيات والعلوم الطبيعية بصفة خاصة في أعمال **تشومسكي** الذي بنى نماذجه على أساس علمي محض، وهذا ما سعى إليه **لينيبرغ** أيضاً فقد «دعا هذان العالمان إلى أنه ينبغي على علم اللسانيات أن يكون فرعاً من العلوم الطبيعية، وبالخصوص فرعاً من علم البيولوجيا يدرس دراسة علمية تشريحية». انظر: مازن الوعر، **قضايا أساسية في علم اللسان الحديث** (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٨)، ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩.

وتجد هذه الدعوة عبارتها الصريحة في قول تشومسكي: «يجب ألا نستغرب من أنه لا يمكن تطوير مفهوم دال للغة بوصفها موضوع بحث عقلاني، إلا على أساس التجريد الضارب في العمق، واتباع أسلوب غاليلي في البحث اللغوي». انظر: Noam Chomsky, *Règles et représentations* ([s. n.]: Ed. Propositions, 1981), p. 19.

للمزيد من التفصيل حول الأسلوب الغاليلي في النظرية التوليدية، انظر: حافيظ إسماعيلي علوي، «الأسلوب الغاليلي في النظرية التوليدية: مقارنة إبستيمولوجية بين غاليلي وتشومسكي،» **فكر ونقد**، العدد ٣٠ (٢٠٠٠). ولمعرفة المزيد عن علمية اللسانيات، انظر: Jean - Claude Milner, *Introduction à une science du langage*, des travaux (Paris: Editions deu seuil, 1989), et S. Auroux, «Fondements de la recherche linguistique: Perspectives épistémologiques: La Place de la science de la linguistique parmi les sciences empirique,» éd. par M. Mahmoudian, *Cahiers de l'ILSL*, no. 6 (1995).

(٣) منذر عياشي، **قضايا لسانية وحضارية**، ط ١١ (دمشق: دار طلاس، ١٩٩١)، ص ١.

الجامعات العربية مازال علماً غريباً على جمهور المثقفين في الوطن العربي، ناهيك بجمع غفير من القائمين على تعليم اللغة العربية في المدارس والمعاهد، وتلك ـ لا شك ـ آفة من آفات انفصال الجامعات العربية عن مجتمعها»[٤].

إن الواقع الراهن للسانيات في ثقافتنا العربية أثار، ولا يزال يثير، أسئلة كثيرة عن الأسباب الكامنة وراءه؛ في زمن أصبحت فيه اللسانيات رائدة العلوم الإنسانية، وإليها يسند دور قيادتها. وهذا ما قاد مجموعة من الباحثين ـ لسانيين وغير لسانيين ـ إلى القول بوجود أزمة في البحث اللساني العربي، «وتتمثل هذه الأزمة في مجالاته النظرية، والمنهج، والموضوعات البحثية، والجوانب المؤسسية المتصلة بأقسام تدريس اللسانيات، وبالأستاذ، وبتدريب الطلاب. كما نجد أن هذا العلم لا يزال هامشياً مقارنة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى بالرغم من الازدياد المطرد للمتخصصين فيه، وبالرغم من الأهمية المركزية لموضوعه: اللغة في المجتمع»[٥].

إن الأزمة شملت كل مجالات البحث اللساني وكل القطاعات المرتبطة به، وهذا ما يعبر عنه أحد الباحثين بالقول: «إننا نشكو من أزمة لغوية حادة تلطخ جبيننا الحضاري، أزمة على جميع الصعد تنظيراً وتعليماً، نحواً ومعجماً، استخداماً وتوثيقاً، إبداعاً ونقداً»[٦]. إنها أزمة تطول أعلى المؤسسات في الأقطار العربية، أعني المؤسسة الجامعية، والمسؤولين عنها؛ وهذا ما يعمق الإشكال أكثر ويزيد من حدته، ويجعلنا نحس بنوع من التناقض الصارخ بين واقع البحث اللساني العربي ونظيره في الغرب.

غير أن الإجماع على وجود أزمة في البحث اللساني العربي لا يوازيه تصور واضح لطبيعتها ومسبباتها، ومن ثم اجتراح حلول ناجعة لتجاوزها.

أولاً: اللسانيات العربية: من الأزمة إلى إشكالات التلقي

يرتبط مفهوم الأزمة في مجال البحث العلمي، وتحديداً عند توماس كون[٧] بأمرين اثنين:

١ ـ بلوغ العلم حداً من التراكم.

---

(٤) حلمي خليل، **دراسات في اللسانيات التطبيقية** ([د. م.]: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠)، ص ٩.

(٥) أحمد محمود عشاري، «أزمة اللسانيات في العالم العربي،» ورقة قدمت إلى: اللسانيات وتطورها في العالم العربي، الرباط، نيسان/أبريل ١٩٨٧، ص ٩.

(٦) نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، عالم المعرفة؛ ٢٦٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١)، ص ٢٣٦.

(٧) نتحدث هنا عن الأزمة بالمعنى الذي نجده عند توماس كون دون أن يعني ذلك عدم وجود معاني أخرى لهذا المفهوم.

٢ ـ سيادة أنموذج إرشادي[٨].

يتصور توماس كون أن «العلم في فترة من الفترات يحقق ارتباطاً كلياً بين نظرياته المختلفة؛ بمعنى أن هذه النظريات تؤلف كلاً متماسكاً، هو ما يطلق عليه النموذج (Paradigme). والعلماء في هذه الفترة يسيرون في أبحاثهم العلمية وفق هذا النموذج، ويعملون من خلاله، إلا أنه يحدث أثناء وجود هذا النموذج والتزام العلماء به أن يأتي أحد العلماء ويضع يديه بطريقة أو بأخرى، على كشف علمي هام يخالف الآراء السائدة في النموذج العلمي المعمول به فعلاً، فتتغير نظريات العلماء المعمول بها في ظل النموذج السائد لتحل مكانها نظريات جديدة، ترتبت على الكشف الجديد، ويبدأ العلم مسيرة أخرى وفق أفكار وآراء جديدة من خلال نموذج جديد مخالف تماماً للنموذج الذي ألفه العلماء فيما مضى»[٩].

إن نظريات العلم ونماذجه قائمة على التجاوز والإقصاء لا تثبت الصورة ظرفاً حتى يتراءى تفككها، فتبرز معطيات جديدة، وتحدث الأزمة. والعالم دائماً ينتظر هذه الأزمات ويطرب لها، بل يبحث عنها ويخلقها، لأنه لا يستمر إلا بها، وإلى هذا يشير كون: «إن رجل العلم الذي يعيش في أزمة سوف يحاول في دأب ومثابرة تصور نظريات تأملية يمكن لها، إذا ما نجحت، أن تميط اللثام عن الطريق إلى أنموذج إرشادي جديد، وإذا ما فشلت أسقطها من حسابه في سهولة ويسر نسبياً لتفسح الطريق لغيرها»[١٠].

وينبغي ألا يفهم التجاوز هنا بالمعنى السلبي للكلمة، لأنه خصيصة علمية؛ إذ يفترض في كل معرفة علمية أن يتجدد بناؤها باستمرار، لأن التوصل إلى العلم معناه، روحانياً، التجدد والقبول بطفرة مباغتة يفترض فيها أن تناقض ماضياً، وأن يتجدد بناؤها في كل لحظة؛ لأن استدلالاتها الإبستيمولوجية سيكون أمامها المجال الكافي لكي تتطور، على مستوى الأمور الخاصة، دون اهتمام بالمحافظة على النسق التاريخي، وهذا ما يشدّد عليه غاستون باشلار[١١].

---

(٨) كلّ الإشارات إلى مفهوم الأزمة استقيناها من كتاب توماس كون: *The Structure of Scientific Revolutions*. وقد استعنا بالترجمتين العربيتين التاليتين: توماس كون: **بنية الثورات العلمية**، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ ١٦٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢)، و**فلسفة العلوم: تركيب الثورات العلمية**، ترجمة ماهر عبد القادر محمد علي، فلسفة العلوم ([بيروت]: دار النهضة العربية، ١٩٨٨).

(٩) ماهر عبد القادر محمد علي، **فلسفة العلوم: المشكلات المعرفية** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٢)، ج ٢، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(١٠) كون، **بنية الثورات العلمية**، ص ١٣٧.

(١١) **Gaston Bachelard**, *La Formation de l'esprit scientifique: Contribution à une psychanalyse de la connaissance objective*, 8ème éd. (Paris: J. Vrin, 1972), préface.

إن مفهوم الأزمة في مجال العلم، إذاً، يبقى مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بحدوث تراكم أولاً، وبسيادة النموذج الأكفى ثانياً. وعطفاً على ما سبق، فإن الصيغة الثورية التطورية عند كون تخضع لمراحل محددة ومضبوطة:

١ ـ النموذج الناجح.

٢ ـ مرحلة الشذوذ التي تقتضي:

ـ التساؤل.

ـ عدم التأكد.

ـ الشك.

٣ ـ الأزمات.

٤ ـ سقوط النموذج الناجح لذلك النموذج.

٥ ـ النموذج الجديد.

وعليه فالأزمة تتنزل منزلة وسطى بين مراحل سابقة وأخرى لاحقة، وهذا يقودنا إلى التساؤلات التالية:

هل بلغت اللسانيات العربية مرحلة الأزمة حقاً؟ وهل هي أزمة بالمعنى الذي تحدثنا عنه آنفاً؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نتساءل أيضاً بمعية مازن الوعر: «أين يقف علم اللسانيات الحديث في الوطن العربي في ضوء البعد الفلسفي الذي اقترحه توماس كون»[١٢]، وما هو النموذج الإرشادي السائد حالياً؟

إن الحديث عن أزمة يقتضي أن تكون اللسانيات العربية قد قطعت أشواطاً بعيدة في كل المجالات، وبلغت حداً من التراكم، ثم عجزت عن بلوغ مرحلة أخرى تفك المأزق الذي بلغته. والواقع أن اللسانيات في ثقافتنا ما زالت تبحث عن نفسها وتتلمس طريق الانطلاق؛ حتى وإن انطلقت في كثير من الأحيان، فقد كان ذلك في اتجاه غير مرغوب فيه[١٣].

كما إن اللسانيات في ثقافتنا «كميدان بحث علمي، لم تثبت أقدامها بعد بالقدر الكافي، ولا تزال تفصل بينها وبين المستوى الذي بلغته في جامعات الغرب مسافات كبيرة، اللهم إلا ومضات تلمع بين الحين والحين، ترتفع إلى ذلك المستوى، ولكنها

---

(١٢) الوعر، **قضايا أساسية في علم اللسان الحديث**، ص ٣٨٧.

(١٣) عبد القادر الفاسي الفهري، «اللسانيات الظواهر وباب التعليق،» ورقة قدمت إلى: **البحث اللساني والسيميائي** (ندوة) (الرباط: منشورات كلية الآداب، ١٩٨٤)، ص ٣١.

في الأعم نتاج جهد فردي خالص[١٤]. صحيح أننا لا نعدم وجود بعض المحاولات التي تشكل استثناء، لكن الحالات الاستثنائية لا يمكن إلا أن تثبت ما هو عام، ومن ثم فإن «هذا الضرب من الكتابات اللغوية المتميزة غالباً ما يضيع في وسط التراكم الموجود من الكتابات التي تفتقر، في معظم الحالات، إلى حد أدنى من مقومات العمل اللساني السليم»[١٥].

إن النظرة السائدة هي انعدام بحث لساني عربي يضاهي نظيره في الغرب، وهذا يعزى إلى غياب تراكم فعلي، وحتى إن وجدنا من الباحثين من يقر بوجود هذا التراكم، فإنه يعتبره تراكماً سلبياً لا يختلف في شيء عن الفقر المعرفي؛ إذ «يشكل ما تراكم حتى الآن من التأليف في اللغة، وحولها القديم والحديث في مختلف اللغات الأكثر انتشاراً في عالمنا العربي، عقبةً لا تقل حدتها عن صعاب الفقر المعرفي في نفس الميدان، إذ كلاهما يشكل عائقاً يحد من وتيرة نمو العلم في الاتجاه السليم، ويعرقل بناء معرفة تشكل حقاً موضوع الدراسة»[١٦].

إن التراكم، إذاً، اصطلاح إبستمولوجي يفترض الاستمرارية في الزمن أكثر مما يفترض القطيعة، إذ القطيعة عنوان البداية لنهاية نموذج إرشادي قائم وسائد. غير أن مفهوم التراكم في اللسانيات العربية يبقى بعيداً عن جوهره، فبدل أن يكون عاملاً أساساً في الدفع بالدراسات اللسانية وتقدمها، يتحول إلى عقبة كأداء تحد من كل تطور، ليصبح من عوائق البحث اللساني؛ وعلى هذا الأساس نتساءل: كيف يصبح التراكم عائقاً أمام تطور النظرية اللسانية؟

ليكون التراكم عائقاً، يكفي أن تجتمع فيه مواصفات من قبيل:

«١ ـ أن يعتبر، عند بحث الظاهرة اللغوية، كل ما خلفه النظار في اللغة من أعمال تعبر عنها وتصفها بصرف النظر عن اللغة المدروسة، ولغة البحث، أو عصرهما، فلا يهمل من تلك الأعمال ما يكون في متناول اليد تحت أي علة أو حجة، لأنه بوسع أي فريق من اللسانيين تلفيق مبررات واختلاق أسباب من أجل إبعاد تصورات غيرهم.

---

(١٤) مبروك سعيد عبد الوارث، في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية (الكويت: دار القلم، ١٩٨٥)، ص ١٧٣.

(١٥) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات؛ ٤ (الرباط: جامعة الحسن الثاني عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، [د. ت.])، ص ١١.

(١٦) محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية (الرباط: دار الأمان، ٢٠٠١)، ج ١: أفول اللسانيات الكلية، ص ٣١.

٢ ـ أن ينبعث من فحص البعض لتلك التآليف تعارض قوي بين عدد غير قليل من التصورات المختلفة التي كونها النظار حول أي مسألة لغوية (. . .)

٣ ـ أن ينشأ حول موضوع الدراسة الواحد المتعين بذاته أكثر من نظريتين متغايرتين، يصل اختلافهما إلى درجة التضاد، لأن تعدد النظريات والنماذج المتنافسة، وكثرة الآراء والتصورات المتزاحمة، مع وحدة موضوع البحث ووحدة هدف علمه، كاللغة واللسانيات بالتوالي، ليفوتان إمكان الاهتداء في أقصر وقت وبأقل جهد، إلى أنسب النظريتين الواقعتين على طرفي النقيض، حتى امتنع أن تقوم معهما نظرية ثالثة.

٤ ـ أن تفتعل الشهرة لنظرية لغوية في حقبة معينة، ويصطنع لها التفوق العلمي أو التقني على غيرها، بحيث ينجذب إليها عدد كبير من المهتمين بالمسألة اللغوية رغبة في تحقيق منفعة خاصة، ولا يكون التفاهم حولها لمبلغ مستوى علميتها، كما يزعم أصحابها ويدعيه أعوانهم»[١٧].

أمام هذه الأسباب يصعب الحديث عن تراكم على مستوى الدراسات اللسانية في الثقافة العربية، وموازاةً مع ذلك، نسجل غياباً للنموذج الأكفى، فإلى حدود اليوم نجد الواقع اللساني العربي واقعاً تيارياً، وليس واقعاً هادئاً متوحداً، إذ لا يجمع اللسانيون على نموذج واحد ووحيد، يمكن أن نعتبره نموذجاً إرشادياً، بتعبير توماس كون، بل نجد كماً هائلاً من النظريات والنماذج، تدعي كلها امتلاك أعلى مستويات الكفاية، وحجية النظر. إن وضعاً من هذا القبيل يمكن أن يكون مفيداً، ولكن شريطة أن يوظف بطريقة علمية تنبذ الاختلافات والصراعات المذهبية الضيقة التي تحد من فاعلية المعرفة.

تقودنا الملاحظات السابقة إلى وجود اختلاف بين الوضع الذي تعيشه اللسانيات في الثقافة العربية ومفهوم الأزمة في النظريات العلمية، وعليه، فإن الوضع الحالي للسانيات العربية يدفعنا إلى البحث عن تفسيرات جديدة لما تعيشه من نكوص، تلك التفسيرات هي ما وجدناه فعلاً في ما نعبر عنه بـ «**إشكالات التلقي**»، وهي إشكالات سابقة على حدوث الأزمة كما يتحدث عنها؛ إذ ليس من المعقول أن نتحدث عن أزمة علم ما ومآله، بالقفز عن مراحل تشكله الأولى وما ينتج منها من إشكالات، فالأزمة عادة ما تكون نتيجةً لا سبباً، وحتى إن صح الحديث عن أزمة،

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣١. ونشير إلى أننا عندما نسوق حجج الباحث، فذلك لا يعني أننا نتبناها في سياقها الذي يرومه، بل نسوقها في إطارها العام بعيداً عن كل مذهبية أو تشنيع بنظرية من النظريات، فنقد النظريات والمفاضلة بينها ليس غاية من غاياتنا هنا، على الأقل.

فإن إدراك حقيقتها لا يمكن أن يكون إلا بجعلها أزمة انطلاق لا أزمة نمو[18]، أي أن نتصورها في سياق النهايات لا في سياق البدايات، وهذه هي الحلقة المفقودة في اللسانيات العربية.

ثانياً: اللسانيات في الثقافة العربية وإشكالات التلقي

يظهر لمتتبع واقع البحث اللساني في الثقافة العربية، أن أغلب الإشكالات المثارة لا تخرج، في عمومها، عن المحددات العامة التي واكبت مراحل التلقي وخصوصيات كل مرحلة على حدة، الأمر الذي شكل لدى المتلقي العربي ريبةً على هيئة صراع نفسي حضاري، تعبر عن مظهر من مظاهر التلقي تلك، ونتيجة من نتائجها المباشرة.

وقد زاد من تعميق الإشكالات المثارة التقاعس الذي ظل يطبع البحث اللساني العربي في المراحل المتوالية، وهذا يفرض ضرورة التمييز في عوائق البحث اللساني في الثقافة العربية الحديثة بين نوعين اثنين من العوائق:

- عوائق موضوعية ذات أبعاد نفسية حضارية.
- عوائق ذاتية مرتبطة بطبيعة البحث اللساني في الثقافة العربية.

١ ـ العوائق الموضوعية: عوائق التلقي، عواملها النفسية الحضارية

يمكن أن نجمل أهم العوائق المطروحة على هذا المستوى في ما يلي:

أ ـ صورة الغرب في المتخيل العربي

يرجع هذا الصنف من العوائق إلى سبب مباشر يكمن في الصورة التي ترسخت في متخيل المتلقي العربي عن الغرب، وما تولد عنها من ردود فعل متشنجة زكت حضور بعض الأعراف اللغوية المترسخة في الثقافة العربية. وللكشف عن تجليات هذه الصورة، لا بد من التوقف أولاً عند مقصدية هذا العنوان، وتفكيك الدوال المشكلة لنسيجه:

(١) **صورة**: الصورة «تعبير أو تعابير ذات دلالات معينة ومقصودة، نرسم بواسطتها صفات فرد، أو شعب، أو مجموعة شعوب، حيث تترك انطباعاً سلبياً أو إيجابياً لدى القارئ أو متلقي هذه التعابير.

---

(١٨) هذه الملاحظة يمكن تعديتها إلى كل العلوم الإنسانية في الثقافة العربية بإطلاق النظر إلى الشكل الذي تتداول به.

(٢) **الصورة المقولبة** (Stéréotype): إنها التعبير اللفظي لاقتناع موجه إلى جماعة اجتماعية أو إلى فرد من أفرادها. ومن ناحية الشكل المنطقي تبدو حكماً تمنح طبقة من الأشخاص أو تمنع عنها صفات محدودة أو طرقاً مسلكية معينة، بطريقة مبسطة تعميمية غير مسوغة ومغلفة بقيم عاطفية»[١٩].

وقد تعني الصورة أيضاً:

(٣) **الحكم المسبق** (Préconception): موقف أو مواقف سلبية أو رافضة تتخذ تجاه شخص أو جماعة من الأشخاص، حيث تحصل هذه الجماعة بسبب المواقف المقولبة على صفات محددة أصلاً، يصعب جداً تصحيحها بسبب الجمود، والعناء، والشحنات الانفعالية.

(٤) **الموقف**: هو تعبير كلامي أو سلوكي فعلي يوحي برأي صاحبه، ويعكس تصرفاته تجاه شخص ما، أو مجموعة ما، أو وحدة معنوية (دولة، وطن). وكما يقول إيرل ديفيس (Earl Davis): إن الأحكام المسبقة، والصورة المقولبة، والتشبيهات، ليست إلا جوانب جزئية من مصطلح أساسي أكثر شمولاً هو المواقف، سواء أكانت هذه المواقف في حالة الإدراك، أو في حالة الانفعال، أو في حالة النزوع»[٢٠].

(٥) **الغرب**: كتب عبد الله العروي يقول: «منذ ثلاثة أرباع القرن يطرح العرب على أنفسهم سؤالاً واحداً، يظل هو نفسه: «من هو الآخر، ومن أنا؟». في شباط/ فبراير من عام ١٩٥٢، وضع سلامة موسى لأحد مقالاته هذا العنوان «لماذا هم أقوياء؟»، والـ «هم» لم تكن بأية حاجة للتحديد. «إنهم» «هم» الآخرون الذين هم دائماً إلى جانبنا، وفي ذواتنا، حاضرون. التفكير هو، بادئ ذي بدء، التفكير بالآخر: هذه القضية الصحيحة أو الخاطئة بالنسبة إلى الفرد، نستوثق من صحتها كل لحظة في حياتنا الجماعية، وبها بالضبط ينبغي البدء.

من هو الآخر بالنسبة إلى العرب؟ إنه بعد أن سمي خلال زمن طويل مسيحية وأوروبا، يحمل اليوم اسماً غامضاً ودقيقاً في الوقت نفسه، وهو الغرب»[٢١].

إن ما يدفعنا لإدراج نص العروي هنا هو تمثله العميق للعلاقة بين العرب

---

(١٩) نمر فريحة، «صورة الغرب في الكتب المدرسية اللبنانية،» في: **الغرب في المجتمعات العربية: تمثلات وتفاعلات**، تدقيق اللغة العربية حسن مروة، باحثات؛ ج ٥ (بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات، [١٩٩٨ - ١٩٩٩])، ص ٢٨٧.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٨٧ - ٢٨٨.

(٢١) عبد الله العروي، **الأيديولوجية العربية المعاصرة**، قدم له مكسيم رودنسون؛ نقله إلى العربية محمد عيتاني، ط ٣ (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٩)، ص ٢٨ - ٢٩.

والغرب، هذه العلاقة التي طبعت فكر العربي، وأصبحت مكوناً من مكونات شخصيته، بل المكون الذي يجب أن نبدأ منه.

وإذا كان الآخر في ثقافتنا المعاصرة هو الغرب، فإن مفهوم «الآخر» اتخذ صوراً مختلفة عبر مراحل تاريخية متباينة، ويبدو أن «الصدمة الاستعمارية» هي التي جعلت الآخر في الثقافة العربية غرباً بعد أن كان متعدداً.

(٦) **المتخيل ـ المخيال**: يقصد بالمتخيل عادة مجموعة من التصورات المشتركة لدى شعب ما أو فئة اجتماعية ما تجاه فئة أخرى أو شعب آخر، وهي تصورات تنقل بواسطة الثقافة. ويحدد محمد أركون المتخيل بقوله:

«١ ـ إنه ملكة استحضار شيء ما كنا قد رأيناه سابقاً.

٢ ـ إنه ملكة خلق صور لأشياء غير واقعية، أو لم تر أبداً في السابق، أو ملكة التركيب، لصور معروفة سابقة، ولكن بطريقة جديدة.

٣ ـ إنه الملكة التي تمكننا من بلورة المفاهيم والتصورات والنظريات الجديدة، وإيجاد تجارب عملية في كل المناسبات.

٤ ـ إنه عبارة عن العقائد الخاطئة التي تتصورها النفس، وتجسدها في المخيال خارج كل رقابة أو سيطرة للعقل»[٢٢].

نروم من هذه التحديدات الكشف عن بعض التمثلات التي تحدد أفق انتظار المتلقي العربي (متلقي اللسانيات)، وعلاقتها بالتلقي العام، وبأشكال المثاقفة، حتى إذا ربطناها بتلقي اللسانيات كانت الصورة أجلى وأعمق رؤية وتفسيراً. وتجدر الإشارة إلى أن استعمالنا لفظ «صورة» بصيغة المفرد، لا نعني به مطلقاً أن هذه الصورة واحدة مؤتلفة، بل هي جمع بصيغة المفرد، وهي كذلك لأنها في الواقع مركبة ومتغيرة، ولأنها لا تكون هي هي في كل مناسبات التلقي.

وما ينبغي أن نؤكده أيضاً أن الكشف عن بعض تجليات هذه «**الصورة**» لا يعطينا فكرة واضحة عن علاقتنا بالغرب فقط، بل يمكننا من استجلاء ـ أولاً وقبل كل شيء ـ بعض محددات بنية الفكر العربي؛ لأن الصورة تعبير عن أوضاع المجتمع التي ترسخها الثقافة السائدة؛ وهذا ما عبر عنه تودوروف (T. Todorov) بقوله: «من المهم (...) إدراك أن صورة الآخر تحيل إلى واقع من يبنيها وتعبر عنه، أكثر مما تحيل

---

(٢٢) محمد أركون، «الإسلام: عالم وسياسة،» ترجمة هاشم صالح، **الفكر العربي المعاصر**، السنة ١٦، العدد ٤٧ (خريف ١٩٨٧)، ص ١٧.

إلى واقع من بنيت صورته»[٢٣]. ويقول في موضع آخر: «إن معرفة الآخر ترتبط بهويتي الخاصة بي، والمعرفة بالآخر تحدد معرفتي بذاتي، وكل إضافة في معرفة الآخر هي إضافة إلى معرفة الذات»[٢٤]، وهذا ما نروم الوصول إليه.

إن صورة الغرب، إذاً، على الرغم من تعقدها وتركيبيتها واختلافها، تأتلف وتتوحد لتشكل «صورة واحدة في العقل العربي تتراوح بين اللاوعي الجماعي والتحليل الحضاري أو الأنثروبولوجي، غير أن الجامع أو المنطلق هو الجرح العربي الذي لم يندمل»[٢٥]، فكيف ساهمت هذه الصورة في التأثير في تلقي اللسانيات في الثقافة العربية؟

ب ـ صورة الغرب الفكري في المتخيل العربي، وتأثيرها في تلقي اللسانيات

تأخذ صورة الغرب الفكري في المتخيل العربي كل أشكال التعريف التي حددناها آنفاً، حيث ترسخ فيه «أن الغرب غاز في طبيعته أو في تاريخه، وهذا الشعور يتأسس على أن الغرب اقتحم دار الإسلام التي كتب الله لها الفتح والنصر (. . .)، الشعور العربي المعاصر يرى في هذا حرباً كولونيالية استيطانية في دنيا العرب»[٢٦]؛ فالغرب هو المغتصب والمستعمر، وناهب خيرات الأمة. ولم يكن بالإمكان الفصل بين قمع الغرب وأهدافه العسكرية، وبين ثقافته التي لا يمكن أن تكون إلا ثقافة غطرسة واعتداء وإنتاجه الفكري.

وعلى هذا الأساس، فإن «الغرب الحالي يبدو في آن واحد استغلالاً اقتصادياً، وهيمنةً سياسيةً، ومنهجاً فكرياً، وسلوكاً أخلاقياً. والمثقفون العرب الذين ينتهجون سلوكه ويستعملون منطقه يعتبرون متحالفين معه»[٢٧]. زد على ذلك أن علاقتنا بالغرب قائمة على تبادل المواقع، ومن ثمة فكل أخذ عنه أو استعظام لإنتاجه الفكري هو حكم بالضياع على ثقافتنا واستمرار لحصارها، ومن هنا وجب الرفض المطلق

---

(٢٣) Tzvetan Todorov, *Nous et les autres: La Réflexion française sur la diversité humaine*, couleur des idées (Paris: Seuil, 1989), p. 32.

(٢٤) Tzvetan Todorov, «La Connaissance d'autre,» dans: Tzvetan Todorov, *Les Morales de l'histoire* (Paris: Ed. Hachette, 1997), p. 48.

(٢٥) جورج خضر (المطران)، «صورة الغرب في المجتمعات العربية،» في: **الغرب في المجتمعات العربية: تمثلات وتفاعلات**، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٧.

(٢٧) عبد الله العروي، **العرب والفكر التاريخي** (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣)، ص ٧.

لكل ما هو غربي لأن ذلك يعجل بانتهائه، ويفسح المجال لمنتوجنا الثقافي ليكتمل في إطار تبادل الأدوار[٢٨].

لقد شكلت هذه المعطيات أسباباً كافية للحد من أهمية كل منتوج ثقافي غربي، فكري أو مادي، ومقاومته مقاومةً غريزية، وهذا النوع من المقاومة أعمق تأثيراً بسبب تفوق الغريزة على العقل بتعبير نيتشه (Nietzsche).

(١) اللسانيات علماً غربياً

اللسانيات علم انبثق عن الحوض المعرفي الغربي؛ إذ «لا يمكننا ـ نحن العرب ـ معرفة هذا العلم الجديد إلا من خلال نافذة اللغات الأجنبية الإنكليزية أو الفرنسية، ذلك أنه للحق وللتاريخ، وإنصافاً للعلم والعلماء، لا يمكننا إلا أن نعترف بأن اللسانيات الحديثة هي محض العقلية الغربية التي أنتجتها»[٢٩]. وعلى هذا الأساس، فإن البحث اللساني لا يمت بصلة إلى اللغة والثقافة العربية واللغة العربية؛ لأنه «بحث أوجدته ظروف اللغات الأوروبية التي تختلف في انتماءاتها، وتكوينها، وبيئاتها، وشعوبها المتكلمة بها، وتاريخها، عن العربية وظروفها، اختلافاً كبيراً يجعلنا في موقف رافض لكل ما يراد من الباحثين المعاصرين العرب أن يسلكوه، أو يتعاملوا به مع العربية»[٣٠].

لهذا، كانت اللسانيات معنية بشكل مباشر بهذا الصراع وبهذه المقاومة، فكان من الطبيعي أن تقاوم مقاومة أشرس. وقد اعتبرت شكلاً من أشكال الإمبريالية العالمية، لأنها «تسعى جاهدة إلى تشجيع كل صوت يضرب على وتر الانسلاخ عن اللغة العربية الواحدة والثقافة العربية الأصيلة بشتى الأشكال الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والعلمية (اللسانية)»[٣١].

تعبر عن هذه النظرة الكثير من الكتابات العربية، سواء كانت لسانية أو غير لسانية. واللسانيات علم غير نافع، بالنظر إلى أهدافه الاستعمارية التي يتوحد معها ويخدم غاياتها؛ لأن «في نشأة الدراسة اللغوية في «أوروبا» ما يدل على أن للاستعمار

(٢٨) هذا ما يعبر عنه الطاهر لبيب بقوله: «إذا كانت دورة الأنا في القمة تكون دورة الآخر في القاعدة، وإذا كانت دورة الأنا في القاعدة تكون دورة الآخر في القمة». انظر: الطاهر لبيب، «الآخر في ثقافة مقهورة،» في: **الغرب في المجتمعات العربية: تمثلات وتفاعلات**، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٨.

(٢٩) الوعر، **قضايا أساسية في علم اللسان الحديث**، ص ٢١.

(٣٠) رشيد عبد الرحمن العبيدي، «الألسنية المعاصرة والعربية،» **الذخائر**، السنة ١، العدد ١ (شتاء ٢٠٠٠)، ص ٣١.

(٣١) الوعر، المصدر نفسه، ص ٣٧٩.

وحملات التبشير المسيحية دوراً رئيساً ساعد على ظهورها، وانتشارها، وتطورها، للوصول إلى شعوب العالم التي يقصدونها ويرجون من ورائها السيطرة والنفوذ[٣٢].

ويربط محمد محمد حسين بين الصوتيات، أحد فروع البحث اللساني، والاستشراق وأهدافه الاستعمارية بقوله: «اقترنت الدراسات اللغوية الحديثة على الطريقة الغربية ـ والصوتية منها بنوع خاص ـ بالدعوة إلى العناية باللهجات العامية وآدابها، أو ما يسمونه «الأدب الشعبي»، والدعوة بشكلها هذا جديدة على الدراسات العربية، لم يسمع لداع بها صوت قبل القرن الأخير، وقد نشأت أول ما نشأت باقتراح بعض المستشرقين من رجال الاستعمار»[٣٣].

إن الحفاظ على اللغة العربية لا يمكن أن يكون إلا بإبعادها عن مناهج اللسانيين المحدثين التي تتسم بالتناحر والتناقض؛ «إن العربية، مع ما وصل إلينا من دراسات في اللسان العربي، وقوامة هذه الدراسات، وإيفائها بما يحتاجه البحث المعاصر من معرفة، وفهم، وإدراك لما كانت عليه، وما آلت إليه الدراسة اللغوية الحديثة ـ ولا سيما الأوروبية ـ ينبغي لها أن تكون بمنأى عن أن يقحمها الباحثون العرب في تلك المآزق والمجاهل التي لا تخرج منها إلا بتناحرات وتناقضات مذهبية ليست العربية بحاجة إليها، ولا تمتّ إليها بصلة؛ فكيان العربية وشخصيتها، وأصولها، وضوابطها، ونصوصها الأصلية وآثارها الواصلة إلينا، قد اكتسبت درجة الاكتفاء الذاتي، وحملت معها عناصر بقائها وديمومتها واستمرار قوتها، وسر حيويتها وحركتها وإنعاشها، ببقاء كتاب الله العزيز، وبهذا التراث العظيم الواصل إلى أبنائها مدوناً ومحفوظاً ومدروساً، مكوناً زاداً ثراً ومعيناً لا ينضب، يستمد منه أبناؤها ما هم بحاجة إليه من التغذية والتوعية والتثقيف»[٣٤].

وقد وجدت مثل هذه الدعوات من يدعمها من اللسانيين، دون تمحيص أو تدقيق. يقول منذر عيّاشي: «لقد وجد البحث اللغوي العربي نفسه تبعاً لعدد من الممارسات الاستشراقية التي أرادت فرض سيطرتها عليه، والانحراف به عن النهج العلمي، بغية التشكيك في الجدوى التاريخية للإنتاج المعرفي في الحضارة العربية الإسلامية. كما وجد نفسه أيضاً تبعاً لعدد كبير من النظريات والمناهج والمدارس الغربية. وذلك لأنه لا يملك نظريةً خاصةً به، مستوحاة من الحضارة التي يريد أن

---

(٣٢) عبد الغفار حامد هلال، **علم اللغة بين القديم والحديث**، ط ٣ ([القاهرة]: مطبعة الجبلاوي ١٩٨٩)، ص ٧٠.

(٣٣) محمد محمد حسين، **مقالات في الأدب واللغة** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦)، ص ٤٨.

(٣٤) العبيدي، «الألسنية المعاصرة والعربية،» ص ٢٥.

ينطق باسمها»[٣٥]، وهذه واحدة من المشكلات التي أرقت البحث اللغوي في ثقافتنا، وحالت دون أخذه لموقعه الصحيح بحسب الباحث، ويشدّد على هذا من خلال الربط بين الاستشراق والاستعمار من جهة، واللسانيات من جهة أخرى. يقول: «أما البعثات التبشيرية، فقد تجلى دورها في الإلحاح على قطع صلة الشعوب المستعمرة بماضيها الحضاري. وأما حركة الاستشراق، فقد سعت حثيثاً لتحريف وتشويه تاريخ الفكر العربي والتشكيك فيه. كما إنها ركزت جهوداً جبارة للتقليل من أهمية اللغة العربية ودورها الحضاري حتى بدت في عيون بعض (المثقفين) العرب لغة ميتةً لا علاقة لها بالعصر الحاضر، ولا تفي بحاجات التطور العلمي»[٣٦].

وإلى الطرح نفسه يميل عبد السلام المسدي، عندما يربط بين أهداف الاستشراق والدراسات اللسانية ممثلة بدراسة اللهجات؛ يقول: «لا مهرب لنا من الإقرار موضوعياً بأن بعضهم [يقصد المستشرقين] قد عمل على ازدهار علم اللهجات العربية بباعث، إما سياسي غايته استعمارية، وإما عقائدي يهدف إلى تقليص البعد الديني والوزن الروحي الذي للعربية عند أهلها، وإما مذهبي يرمي إلى نقض التركيب الهرمي في المجتمع انطلاقاً من دك بنيته الفكرية»[٣٧]؛ وهذا يعني أن العناية بدراسة اللهجات كان لأهداف مبيتة، والحال أن هذا الاهتمام أملته طبيعة البحث التي كانت سائدة في تلك الفترة بالدرجة الأولى. ويربط عبد الله بوخلخال بين العناية باللهجات والأطماع الاستعمارية بقوله: «ولكن لما ظهرت ملامح أطماع الأوروبيين في استعمار العالم العربي، والبحث عن كل الوسائل والأساليب التي تسهل لهم التسلل بين الجماهير العربية، تبينت لهم ضرورة الاهتمام باللهجات العربية العامية وتعليمها، فأدخلوا تدريس العربية في مدارسهم وجامعاتهم، مستعينين في ذلك ببعض العرب الذين كانوا يعملون في بلادهم أو يزورونها من حين إلى آخر، والمستشرقين الذين كانت لهم معرفة دقيقة باللهجات العربية، وكان هدفهم تعليم القناصل والمبشرين والجواسيس الأوروبيين المرسلين إلى البلاد العربية»[٣٨].

إن مثل هذه الدعوات ما زالت مستمرة إلى يومنا هذا؛ إذ نجد من يربط بين الاستشراق واللسانيات ربطاً آلياً، ويعتبر اللسانيات لباساً جديداً للاستعمار، وهذا ما يعبر عنه محمد حسين الأعرجي بقوله: «علينا أن نفرق بين مدرستين في

---

(٣٥) عياشي، **قضايا لسانية وحضارية**، ص ١٥.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٣٧) المسدي، **اللسانيات وأسسها المعرفية**، ص ١٦.

(٣٨) عبد الله بوخلخال، «الدعوة إلى العامية: أصولها وأهدافها،» **الأداب** (الجزائر)، العدد ١ (١٩٩٤)، ص ١٦٥ - ١٦٦.

الاستشراق: مدرسة أوروبا الغربية، ومدرسة أوروبا الشرقية، فإذ نجد أن المدرسة الغربية لا تخلو من **أهداف استعمارية**، بقيت عالقة بها إلى اليوم، ولكن بلبوس آخر **يسمى لسانيات**، تركز على دراسة اللهجات المحلية، وبنيوية تنتهي إلى قتل حاسة تذوق الجمال الأدبي حيناً آخر»[٣٩].

إن اهتمام اللسانيات بدراسة اللهجات ودراسة الأصوات، جر عليها تبعات كثيرة بالنظر إلى الدور السلبي الذي كرسه الاستعمار في اهتمامه بهذا النوع من الدراسة، ومن ثم فالنظرة السائدة هي أن كل دراسة تهتم بهذه الجوانب هي دراسة استعمارية؛ وعلى هذا الأساس، فإن هذا النوع من الآراء يربط بشكل عفوي وآلي بين الاستشراق والاستعمار من جهة، والبحث اللساني من جهة أخرى، من دون الانتباه إلى ما يقوم عليه هذا الربط من مغالطات.

كما رفضت اللسانيات بذرائع أخرى، منها أنها منهج بحثي خاص بلغات أخرى؛ ولذلك، من العسر والتعذر أن يطبق هذا المنهج الذي وضع مناسباً للغة ـ أو لغات ذوات سمات خاصة ـ على لغة امتلكت في ذواتها قوة خلودها وبقائها راسخة على خصائصها[٤٠]. وأي تطبيق من هذا القبيل يشكل انصرافاً عن البحث اللغوي العربي الأصيل، وهذا رأي العبيدي الذي يقول: «ولعلني لا أبالغ إذا قلت: أن ثمة غلواً محموماً ينهد به نفر من المغرمين بالبحث الألسني الأوروبي في هذا القرن، يهدف إلى الانصراف عن البحث العربي الأصيل إلى الألسنية الحديثة، ولا سيما المعنيين بالعربية، ممن تعلموا شيئاً عند الغربيين، أو اطلعوا على ما جاءت به الترجمات من كتب البحث اللساني في فرنسا وغيرها من أقطار أوروبا بعد سوسير (١٩١٣م)، وهو بحث مقحم على العربية، بعيد عن أنفاسها وخصائصها، وإدخال أهلها في ميدان غير مناسب لها، وغير متلائم مع طبيعتها، في الوقت الذي كانت الدراسات العربية الأصيلة قد أتت أكلها وخدمت الحرف العربي خدمة لا مثيل لها، وأبرزت خصائص هذه اللغة إبرازاً متكاملاً، لا يحتاج معه أبناؤها إلى مزيد من المداخلات والتعقيدات التي يتسم بها البحث الأوروبي الحديث»[٤١].

(٢) اللسانيات رمزاً للحداثة

إذا كانت اللسانيات معرفة غربية، فإنها علاوة على ذلك تدخل في دائرة

---

(٣٩) محمد حسين الأعرجي، «أهداف الاستشراق ما لها وما عليها،» مجلة المدى (سوريا)، السنة ٩، العدد ٣١ (٢٠٠١)، ص ١٧. (التشديد من عندنا).

(٤٠) العبيدي، «الألسنية المعاصرة والعربية،» ص ٢٢.

(٤١) المصدر نفسه.

المعارف الحديثة؛ ولهذا لم تسلم من دائرة الصراع بين القدامة والحداثة، أو ما عبر عنه بالأصالة والمعاصرة؛ قضية الفكر العربي الأولى والأساسية على حد تعبير محمد عابد الجابري[٤٢]. وترجع جذور هذا الصراع ـ كما هومعروف ـ إلى بداية عصر النهضة؛ وقد كانت الدراسات اللغوية معنية بشكل أكبر بهذا الصراع لاعتبارات كثيرة ترتبط بالدين، واللغة، والقومية، فكان من الطبيعي أن ينخرط اللغويون في هذه الدائرة كل من موقفه الخاص.

إن البيان العربي كله مؤسس على سحر الكلمة ووقعها، وإذا كان الأمر كذلك، فلا نستغرب إذا وجدنا الموقف الحضاري بارزاً في كل قضايا اللغة. فقد اعتبر الكثير من اللسانيين العرب الدراسة اللسانية أساساً للبرهنة على صحة التراث ونفوذه وقوته، وهذا ما تعبر عنه الكتابات اللسانية العربية التي حاولت الربط بين اللسانيات والتراث اللغوي العربي ربطاً آلياً (لسانيات التراث)[٤٣]، فلم تخرج بذلك في مجملها عن دعوات مماثلة أطرت الفكر العربي في كليته.

على طرف نقيض، نجد من اللسانيين من يرفض الرجوع إلى الماضي، فالمعرفة اللسانية معرفة حديثة، شأنها في ذلك شأن كل العلوم الإنسانية، لذلك، يجب أن نجردها من أي تاريخية ممكنة، لأن ذلك مما يسيء إلى الفهم، ويبعدنا عن الانخراط في منجزات العصر، فالطريق الأمثل لتفادي الاستلاب التراثي، هو الخضوع للوعي التاريخي الذي سيفتح أعيننا على الواقع لأول مرة، ويمكننا من أن ننظر إلى اللغة والتراث وتاريخنا الخاص على أنها مواد منفصلة عنا، لا نستطيع أن نتصل بها إلا عن طريق التحليل والتركيب العقلي.

لقد انخرط اللسانيون العرب في قضايا الفكر العربي بشكل مباشر، لا يختلف في شيء عن باقي أشكال الفكر الأخرى، وبذلك ظلت القضايا المرتبطة بأسئلة النهضة هي نفسها موضوع نقاش بين اللسانيين؛ إذ على الرغم من مرور سنوات

---

(٤٢) محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢)، ص ٣٤.

(٤٣) ايتخذ هذا الصنف من الكتابة اللسانية التراث اللغوي العربي القديم في شموليته موضوعاً لدراساته المتنوعة. أما المنهج الذي يصدر عنه أصحاب هذه الكتابة فهو ما يعرف عادة بمنهج القراءة أو إعادة القراءة. ومن غايات لسانيات التراث وأهدافها قراءة التصورات اللغوية القديمة وتأويلها وفق ما وصل إليه البحث اللساني الحديث والتوفيق بين نتائج الفكر اللغوي القديم والنظريات اللسانية الحديثة، وبالتالي إخراجها في حلة جديدة تبين قيمتها التاريخية والحضارية. انظر: غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية**، ص ٩٢. وقد حاولنا الكشف عن أهم تجليات هذا الاتجاه في دراسة مطولة بعنوان: «اللسانيات والتراث اللغوي العربي» (قيد الإعداد).

عديدة على الأسئلة المثارة، فإن استخلاص جواب نهائي يعجل بحل الإشكال المطروح ظل بعيد المنال، وبخاصة في ظل المتغيرات المتلاحقة التي تمثلت مؤخراً في العولمة وما تطرحه من قضايا فكرية وثقافية، «وتتحكم في رقاب هذا الموضوع أسئلة عديدة من قبيل: بأي وضع لغوي نستقبل ما يسمى بعصر العولمة؟ وبأي وعي لساني نلج هذا العصر؟ أهو وضع (ووعي) لغوي متأخر أم متقدم؟ وهل يسمح أو لا يسمح بالتحديث؟ وما دور اللغة (ات) في التحديث؟ وبأية لغة (ات) ننجز هذا التحديث؟ وكيف حال اللغة (ات) التي يراد لها أن تحدثنا؟ وهل عمل كلّ ذلك التراكم اللساني العربي (. . .) على بدء لبنات التحديث»[44].

لا شك في أن هذه الأسئلة تضمر الإجابة عن سؤال إشكالي واحد: أي لسانيات عربية لعصر العولمة؟ غير أن تلك الأسئلة لا يمكن أن تخفي عنا حقيقة أساسية وهي إعادة صياغتها للأسئلة التي طرحت إبان عصر النهضة، وهذا يعني أن الذي تغير هو سياق السؤال لا غير.

يفهم من ذلك أن الأسئلة التي طرحت سابقاً هي نفسها ستعاود الظهور بقشيب جديد، يخضع لتغيرات القول لا لجوهره، فعن أي وضع لساني سنتحدث في عصر العولمة، وماذا أعددنا لذلك؟

الأكيد أننا سنجتر أسئلة الماضي، وسنركن إلى إطلاق الأحكام الجزافية، وسنربط العولمة بانتشار الثقافة الأوروبية، وبالاستيطان، والاستعمار، والمحاكاة الثقافية[45]؛ وهذا غير جديد على ثقافتنا، ما دامت هذه الأطروحات قد ترسخت في متخيلنا، ونقشت بحبر يصعب محوه.

ما هي المنزلة التي سيتنزلها اهتمام اللسانيين العرب بالتراث أو الحداثة؟ وما هي الطريقة التي سيفكرون بها في ذلك؟ وما هي أبرز تجليات هذا التفكير؟

لقد ولدت العوامل السابقة إحساساً عند المتلقي العربي بضرورة الاعتماد على المعطيات الحضارية التي ترسخت عبر التاريخ، وهو إحساس سيجد له في ذاكرته الفردية والجماعية ترسبات تدعمه، فكانت أولى الاهتمامات، تلك التي همت الجانب البياني العربي متمثلاً في مكانة اللغة العربية ومنزلة النحو العربي.

---

(٤٤) مبارك حنون، «اللسانيات والعولمة،» فكر ونقد، العدد ٢٤ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)، ص ١١٢.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

ارتباطاً بالأسباب النفسية والحضارية، نشير إلى: «المهابة والتقديس اللذين يباشر العربي ـ ولا سيما اللغوي ـ بهما لغته والتراث البياني الذي نشأ حولها؛ فمن المسلم به أن علوم البيان تشكل في الفكر العربي الأساس المتين الذي وازى الفترة التأسيسية لعلوم العرب، فقد اغتذى البيان من كل معارف العرب وأخصبها؛ فلذلك، تأسس حيال علوم العربية من الاعتداد ما لا يعادله إلا تقديس العربية ذاتها»[46]. في هذا السياق يقول المسدي: «فعن هذا الواقع الحضاري المعرفي نشأت لدى العربي رؤية من القداسة تجاه لغته النوعية وتجاه علمنة اللغة ذاتها، كما نشأ سياج من المحظورات ترسخت بموجبه عقدة الاستغناء»[47]، فأين تظهر هذه القداسة؟ وكيف أثرت سلباً في تلقي اللسانيات؟

إذا كانت اللغة وسيلتنا لإدراك العالم، فإن المعادلة تنقلب هنا ليصبح إدراكنا للعالم هو ما يتحكم بشكل أو بآخر في قضايا لغتنا ونظرتنا إليها، ويحدد أفق انتظارنا، فاللغة العربية ترتبط بكيان المتلقي العربي ارتباطاً لا يضاهى، هذا الارتباط نابع من اعتبارات دينية، وحضارية، ونفسية.

إن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم المعجزة الربانية الخالدة التي شرف الله بها أمة العرب، وكرمها لما أنزل آخر كتاب سماوي ـ وهو كتاب ناسخ للكتب السماوية السابقة ـ بلسانها[48].

إن التشريف الذي حظيت به اللغة العربية، باعتبارها لغة القرآن الكريم، جعل قدسيتها من قدسية القرآن ومكانتها من مكانته؛ فكان من الطبيعي أن يربط العرب بين اللسان العربي والأعمال الإيمانية، كما هو الحال عند الإمام الشافعي الذي

---

(٤٦) حسين السوداني، «أثر فرديناند دي سوسير في البحث اللغوي العربي،» ص ٣٠.

(٤٧) عبد السلام المسدي، «الفكر العربي والألسنية،» ورقة قدمت إلى: **اللسانيات واللغة العربية (ندوة)** (تونس: الجامعة التونسية، ١٩٨٧)، ص ١٢.

(٤٨) انظر: القرآن الكريم: ﴿إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون﴾ [«سورة يوسف،» الآية ٢]؛ ﴿وكذلك أنزلناه حكماً عربياً﴾ [«سورة الرعد،» الآية ٣٧]؛ ﴿ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلّمه بشر لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين﴾ [«سورة النحل،» الآية ١٠٣]؛ ﴿نزل به الروح الأمين. على قلبك لتكون من المنذرين. بلسان عربي مبين﴾ [«سورة الشعراء،» الآيات ١٩٣ ـ ١٩٥]؛ ﴿وكذلك أنزلناه قرآناً عربياً﴾ [«سورة طه،» الآية ١١٣]؛ ﴿قرآناً عربياً غير ذي عوج﴾ [«سورة الزمر،» الآية ٢٨]؛ ﴿كتاب فصلت آياته قرآناً عربياً لقوم يعلمون﴾ [«سورة فصلت،» الآية ٣]؛ ﴿وكذلك أوحينا إليك قرآناً عربياً لتنذر أم القرى ومن حولها﴾ [«سورة الشورى،» الآية ٧]؛ ﴿إنا جعلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون﴾ [«سورة الزخرف،» الآية ٣]، و﴿وهذا كتاب مصدق لساناً عربياً لينذر الذين ظلموا وبشرى للمحسنين﴾ [«سورة الأحقاف،» الآية ١٢].

يقول: «على كل مسلم أن يتعلم لسان العرب ما بلغه جهده، حتى يشهد به أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، ويتلو به كتاب الله، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير، وأمر به من التسبيح والتشهد وغير ذلك»[٤٩]. ويشير ابن فارس إلى ضرورة تعلم اللغة العربية لارتباط ذلك بتعلم القرآن والسنة بقوله: «إن العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا، بسبب حتى لا غنى بأحد منهم عنه، وذلك أن القرآن نازل بلغة العرب، ورسول الله عربي، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله... وما في سنة رسوله... من كل كلمة عربية أو نظم عجيب، لم يجد باللغة بدا»[٥٠].

وهذا يفرض بالضرورة الحفاظ على هذه اللغة والاعتناء بها، لأن حب العربية من حب القرآن، وحبهما من حب الله «إن من أحب الله أحب رسوله المصطفى، ومن أحب الرسول أحب العرب، ومن أحب العرب أحب اللغة العربية التي بها نزل أفضل الكتب على أفضل العرب والعجم، ومن أحب العربية عني بها وثابر عليها وصرف عليها همته»[٥١]. وتستمد اللغة العربية المناعة التي حظيت بها من مجموعة مقومات، فهي:

أ ـ لغة القرآن الكريم: تكفل الله سبحانه باللغة العربية وبرعايتها وحفظها، فكان في حفظ القرآن حفظ للغة العربية، وكل من «يؤمن بأن القرآن حقيقة خالدة، مجبر على أن يؤمن بأن لغة القرآن ـ وهي العربية الفصحى ـ هي أيضاً حقيقة خالدة، لأن خلودها مرتبط بخلوده، وبقاءها ببقائه»[٥٢]. يشهد على ذلك كون العربية هي اللغة «الوحيدة بين المجموعة السامية التي ثبتت على مر العصور، في حين لم تثبت تلك اللغات»[٥٣] التي عاصرتها أو تكونت بعدها.

ب ـ رمز العروبة والإسلام: إن تعلم اللغة العربية أمر واجب على كل مسلم، إذ «لا عروبة ولا إسلام لمن لا يحسن اللغة العربية ويوقرها من أبناء العرب، وإذا

---

(٤٩) محمد بن إدريس الشافعي (الإمام)، **الرسالة**، بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر (بيروت: المكتبة العلمية، [د. ت.])، ص ٥٠.

(٥٠) أبو الحسين أحمد بن زكريا بن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٦٤)، ص ٦٤.

(٥١) أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، **فقه اللغة وسر العربية: معجم تراثي في المعاني** (بيروت: دار مكتبة الحياة، [د. ت.])، ص ٢.

(٥٢) عبد العلي الودغيري، **اللغة والدين والهوية** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٠)، ص ٣٠.

(٥٣) إبراهيم السامرائي، **اللغة والحضارة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧)، ص ١٤٩.

حيث اللغة العربية حيا معها الاعتزاز بالشخصية العربية، والتعلق بكتب التراث، وعلى رأسها القرآن والحديث وسير الأبطال والصالحين»[٥٤]. وهذا الارتباط بين «العروبة والإسلام من أروع ما تفتقت عنه عبقرية الإسلام، وهو وجه من وجوه إعجازه»[٥٥].

ج ـ **لغة الحضارة والقومية**: إن حضارة العرب في كليتها مبنية على الكلمة وسحرها وبيانها، أو لنقل بالكلمة الواحدة إنها حضارة لغو، لغو لا قدح فيه، فلما كانت العربية شاملة لكل ميادين الحياة أخذت اللغة أيضاً هذا الطابع الشمولي، وهي ميزة أخرى لا تعدلها فيها لغات أخرى، وإلى هذا يذهب صاحب كتاب **دفاعاً عن العربية**، حيث يقول: «أما الحضارة العربية ـ الإسلامية التي تحملها وتحويها اللغة العربية، فإنها عنيت بنواحي الحياة كلها، فإنها عنيت بأسمى معاني الإنسانية، فهي أولاً حضارة روحية وأخلاقية. ثم إنها حضارة تشريع، ثم إنها حضارة فلسفة وفكر متفتح، ثم إنها حضارة علمية درست الطبيعة والإنسان دراسةً تجريبية، ثم إنها حضارة آداب وفنون جميلة، ثم إنها حضارة صناعة وتجارة، فاللغة العربية تحمل ثروة من الثقافة الإنسانية لا تنضب»[٥٦].

إن الارتباط مكين بين لغة العرب وحضارتهم، وكل منهما مبني على الآخر؛ وعليه فإن «الحضارة لا تتأتى لأحد إلا عن طريق اللغة. الحضارة في نوع من التعريف الموجز، هي لغة، وعن طريق اللغة يكون التفكير كله، ويكون التفاهم كله، ويكون التواصل كله، ويكون التفاعل بين العقول والأفكار، اللغة هي أضخم عملية حضارية، تنشئ الحضارة وتتمثلها وتعبر عنها، وهي ذات رصيد حضاري لا حدود له، ولهذا، فإن نمو لغتنا وازدهارها وقيامها بدورها الفكري هو معلم من معالم حياتنا الحاضرة، وطريق أساسي من طرق بناء المستقبل»[٥٧].

للاعتبارات السابقة تكون الوحدة اللغوية للأمة هي السبيل لوحدتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وهي أساس تميزها الحضاري، «فليست تتم الوحدة السياسية، وتستقيم النظم الاجتماعية في شعب من الشعوب إلا على أساس الوحدة

---

(٥٤) حسين، **مقالات في الأدب واللغة**، ص ١٣.

(٥٥) شكري فيصل، «قضايا اللغة العربية: بحث في الإطار العام للموضوع،» **اللسان العربي** (الرباط)، العدد ٢٦ (١٩٨٦)، ص ١٦.

(٥٦) فاضل الجمالي، **دفاعاً عن العربية**، تقديم الشاذلي القليبي (تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبدالله للنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ٢٣.

(٥٧) فيصل، المصدر نفسه، ص ١٧.

اللغوية التي تصبح للشعب بمثابة رباط سحري يجذب أفراده بعضهم إلى بعض، ويوثق الصلة بينهم فيفكرون في عقل واحد، ويشتركون في مشاعر وأحاسيس موحدة، ويتعاونون على ما فيه خيرهم، وما يكفل لهم الأمن والاستقرار والرخاء»[٥٨]، فكانت اللغة بكل ذلك «أس الأساس في كل قومية»[٥٩].

باعتبار ما سبق، «يتبين لنا أن العربية، مع ما وصل إلينا من دراسات في اللسان العربي، وقوامة هذه الدراسات، وإيفائها بما يحتاجه البحث المعاصر من معرفة، وفهم، وإدراك لما كانت عليه، وما آلت إليه الدراسة اللغوية الحديثة ـ ولا سيما الأوروبية ـ ينبغي لها أن تكون بمنأى عن أن يقحمها الباحثون العرب في تلك المآزق والمجاهل التي لا تخرج منها إلا بتناحرات وتناقضات مذهبية ليست العربية بحاجة إليها، ولا تمتّ بصلة إليها، فكيان العربية وشخصيتها، وأصولها، وضوابطها، ونصوصها الأصلية وآثارها الواصلة إلينا، قد اكتسبت درجة الاكتفاء الذاتي، وحملت معها عناصر بقائها وديمومتها واستمرار قوتها، وسر حيويتها وحركتها وإنعاشها، ببقاء كتاب الله العزيز، وبهذا التراث العظيم الواصل إلى أبنائها مدوناً ومحفوظاً ومدروساً، مكوناً زاداً ثراً ومعيناً لا ينضب، يستمد منه أبناؤها ما هم بحاجة إليه من التغذية والتوعية والتثقيف»[٦٠].

على هذا الأساس، تكون المكانة التي تحظى بها العربية ذات أسباب نفسية ترتبط بالحظوة التي نالتها من القرآن الكريم. كما إن هذا الاهتمام له جذوره في التراث العربي، ومن ثمة يمكننا أن نفهم أن آراء بعض المحدثين هي استمرار لآراء القدامى وتمسك بها.

إن غايتنا من النصوص التي سقناها أعلاه هي الربط بين الأسباب ومسبباتها، فلا شك أن ما تصدح به تلك النصوص يعطينا فكرة واضحة عن علاقة العربي بلغته، وهي علاقة تشمل كل جوانب الحياة، فكان من الطبيعي أن ينظر العربي إلى لغته نظرة خاصة، ويبحث لها عن كل أشكال التميز، وأن يغدق عليها أجمل الأوصاف وأجلها، فهي «لغة ذات عبقرية»[٦١]، وهي «سيدة لغات العالم القديم»[٦٢]، بل هي «أبرز ملامح ثقافتنا العربية، وهي أكثر اللغات الإنسانية ارتباطاً

---

(٥٨) إبراهيم أنيس، **اللغة بين القومية والعالمية** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠)، ص ٧.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٨.

(٦٠) العبيدي، «الألسنية المعاصرة والعربية،» ص ٢٥.

(٦١) السامرائي، **اللغة والحضارة**، ص ١٤٩.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

بالهوية، وهي اللغة الإنسانية الوحيدة التي صمدت سبعة عشر (١٧) قرناً سجلاً أميناً لحضارة أمتها»[٦٣]، فهل من المعقول أن يفرط العرب في لغتهم «الرابط الذي بقي لهم بعد أن خسروا أكثر المعارك؟»[٦٤]. وهل من الموضوعي أن نقارن ونساوي بين اللغة العربية ولغات أخرى في ضوء مستجدات البحث اللساني؟ وهل تصح المقارنة في ضوء التفاوت الحاصل بين لغة العرب ولغات غيرهم؟... هذه الأسئلة وغيرها كثير تلخص جوانب من إشكالات تلقي اللسانيات في الثقافة العربية؛ وهي الإشكالات التي ظلت المحدد الأول لأفق انتظار المتلقي العربي في علاقته باللسانيات.

● **منزلة النحو العربي**

يحتل التراث النحوي العربي مكانة متميزة في الثقافة العربية، لحجمه الهائل، وكثرة العلماء الذين أقبلوا على دراسته والتأليف فيه، ثم لحضوره الدائم في ذاكرتنا الجماعية وتوجيهه لكثير من اختياراتنا وسلوكاتنا، مهما تنوعت أشكال هذا الحضور والتوجيه[٦٥]، فقد نبت هذا النحو «عند العرب كما تنبت الشجرة في أرضها»[٦٦]، كما إنه «أنقى العلوم العربية عروبة»[٦٧]؛ ويكفي هذا النحو فخراً أن ينعت كتاب سيبويه، وهو أول كتاب نحوي بـ «قرآن النحو»[٦٨]، ففي هذا الوصف إشارة واضحة إلى القداسة والاحترام اللذين يحظى بهما النحو في ثقافة العرب.

وقد زاد من مناعة النحو وقوة حضوره في ثقافة العرب ارتباطه المكين باللغة العربية وبقضاياها، لذا، كانت أهمية النحو من أهمية اللغة، وقداسته من قداستها. تشير إلى هذه اللحمة القوية تلك الروايات الكثيرة التي تربط نشأة النحو العربي بصون القرآن الكريم من اللحن، بعد اختلاط العرب بالأعاجم وفساد الألسنة.

لقد كانت نشأة النحو، لأجل هذا الغرض الديني الذي يروم الحفاظ على الكتاب المنزل، المعجزة الخالدة، وهذا تحديداً ما جعل من الدراسات النحوية

---

(٦٣) علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، ص ٢٢٩.

(٦٤) فيصل، «قضايا اللغة العربية: بحث في الإطار العام للموضوع،» ص ١٨.

(٦٥) عز الدين مجدوب، **المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة** (تونس: دار محمد علي الحامي، ١٩٩٨)، ص ١١.

(٦٦) عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج**، ط ٩ (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٦).

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٩.

(٦٨) المصدر نفسه.

واللغوية عموماً أثقل مظهر عقلاني عربي، ودفع علي حرب إلى وصل الحضارة العربية في كليتها بالدراسات اللغوية، مبيناً أنه: «إذا كانت الحضارة العربية قد انطلقت مما سمي «الأعجوبة اليونانية» التي قفزت بالفكر من المستوى الخرافي إلى المستوى العقلي، فإن الأعجوبة اللغوية هي التي صنعت الحضارة العربية»[٦٩].

إن المكانة التي يحظى بها التراث النحوي في الحضارة العربية لا تبعث على الدهشة بالنظر إلى حضورها القوي في ذاكرتنا الجماعية فحسب، بل بالنظر أيضاً لمقاومتها القوية لكثير من التيارات الجارفة، وهي مقاومة لم تبدها الثقافة العربية في مجالات أخرى عديدة، فقد اصطدم العرب بالغرب وبمنتجاته الفكرية في مجالات شتى مادية ونظرية، ولكن ما يلاحظ هو أن العرب استسلموا أمام الغرب بعد أن «انهزموا أمام علمه المادي، فنسوا طبيعيات ابن سينا وغيره، وانهزموا أمام علم اجتماعه، فأصبح ابن خلدون وغيره في ذمة الدين التاريخي، وانهزموا أمام علم نفسه، فنسوا علم النفس لابن باجة، ولكن جزءاً كبيراً منهم لم ينهزم أمام علم اللغة الغربي»[٧٠].

إن أسباب هذا الصمود ليست طبيعية، ولا شك، لأنها لو كانت كذلك لتلاشت بسرعة، ولكان الانهزام كما حصل في مجالات أخرى عديدة، إن هذه المقاومة لا يمكن أن تفسر إلا بالعوامل الآتية:

«١ ـ ضخامة التراث اللغوي العربي، وارتباطه في الذهن باللغة العربية؛ فالتخلي عنه تخل عن العربية (. . .)

٢ ـ سوء تقويم الوافد الغربي (. . .)

٣ ـ الحساسيات القومية التي يظهر مفعولها في الموضوع اللغوي ويختفي مع الموضوعات الأخرى»[٧١].

إن هذه الأسباب ترتبط بما أسلفنا الحديث عنه في الفقرات التي خصصناها للحديث عن أهمية اللغة العربية، كما تجد تفسيرها في الأهمية التي حظي بها النحو أيضاً، غير أن أسباباً أخرى لهذه المناعة التي حظي بها النحو العربي تبقى واردة، ومن ذلك ما يرتبط بالجانب النفسي على الخصوص. لقد كان لظهور النبوة في

---

(٦٩) علي حرب، «الحقيقة والمجاز: نظرية لغوية في العقل والدولة،» دراسات عربية، العدد ٦ (نيسان/ أبريل ١٩٨٦)، ص ٤١.

(٧٠) لطيفة حليم، «الاتجاه البراكماتي،» عالم الفكر، السنة ١٧، العدد ١ (نيسان/ أبريل - حزيران/ يونيو ١٩٨٦)، ص ٢٤٣.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

المجتمع العربي آثار بسيكو ـ سوسيولوجية بتعبير الأستاذ أحمد العلوي[٧٢]، ومن تلك الآثار ما يفسر مناعة النحو في الثقافة العربية، فالذهنية الإسلامية تميل إلى تقسيم الاختصاصات بين الأمم، وعلى هذا الأساس ربطت الفلسفة بفروعها بالمجتمع اليوناني، والحكمة والحساب بالهند، والشعر والآداب بالعربية، فلما ظهر النحو وعلوم الدين كان من المفروض ربطهما بأمة العرب، وإلى هذا يشير أحمد العلوي بقوله: «ليست العربية في صورتها النحوية أو المعجمية نظاماً محللاً له مثيل عند الأمم الأخرى، ولكنه علم عربي يصنف بجانب العلوم الأخرى التي تشترك في إقامتها الشعوب والأجناس (. . .). إن الشعب العربي، في ذهن المجتمع الإسلامي، قد حمل معه علمين، هو الحقيق بأن يؤخذا عنه هما علم الدين وعلم العربية، وهما علمان يضافان إلى العلوم الأخرى التي عرفتها الإنسانية من قبل[٧٣]»، لقد كانت هذه الأسباب كافية لجعل الوجود اللغوي والوجود القرآني حقيقتين متوازيتين قائمتين في ضمير المجتمع الإسلامي، بحسب العلوي دائماً.

كان من الطبيعي إذاً، أن تفرض هذه الأسباب مجتمعة نفسها وحضورها على الذهنية العربية، وأن تحضر بهذا الشكل أو ذاك، كلما تعلق الأمر بدراسة تنحو منحى الدراسات النحوية، كما هو الحال بالنسبة إلى اللسانيات. لقد كان لكل ذلك بالغ التأثير في توجيه عملية التلقي.

إن اللسانيات هي نتاج غربي محض، فلم يكن من المستساغ، ولا من المقبول أن يسلم العربي أموره اللغوية إلى اللسانيات، بعدما ظل تراثه اللغوي صامداً قائماً لقرون عديدة، حتى بلغ درجة النضج والاكتمال، فقد «نضج النحو العربي حتى احترق»، وكل تفريط في هذا الإرث الزاخر يعد طمساً لمقوماته الحضارية وتفريطاً في نصيبه من تركة العلوم، بعد تقسيم الاختصاصات بين الأمم.

٢ ـ العوائق الذاتية: اللسانيات واللسانيون وتكريس الوضع القائم

نقصد بالعوائق الذاتية مختلف الأشكال المرتبطة بتلقي اللسانيات في الثقافة العربية في علاقتها باللسانيات واللسانيين، وهدفنا من ذلك الاستدلال على أن

---

(٧٢) يقول أحمد العلوي: «نحن اليوم ندرس ظاهرة النبوة وظهورها في الحجاز بشيء من الموضوعية والهدوء، ونستعظم، مع ذلك، الانقلاب الذي أحدثته في بقاع من العالم من الناحية التاريخية ـ الاجتماعية، ولكننا نتناسى الآثار البسيكو ـ سوسيولوجية التي تكون قد تركتها في المجتمع الناشئ، مجتمع المسلمين وغيرهم ممن استظل بظل الدولة الإسلامية». انظر: أحمد العلوي، «أسس منهج البحث في اللغويات العربية،» **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية** (جامعة محمد بن عبد الله، فاس)، العدد ١ (١٩٧٩)، ص ٣٦.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٣٨.

الوضع الراهن للسانيات في الثقافة العربية اليوم لا يرتبط بالإشكالات المطروحة على صعيد الفكر فحسب، بل يتعدى ذلك إلى اللسانيات نفسها. ويمكن أن نميز ـ على مستوى العوائق الذاتية ـ بين نوعين من العوائق: بعضها يتصل باللسانيات، وبعضها الآخر يرتبط باللسانيين.

أ ـ اللسانيات وعوائق التلقي(٧٤)

يمكن أن نجمل أهم العوائق التي تطرحها اللسانيات العربية، وتساهم من خلالها في تكريس الوضع القائم في ما يأتي:

(١) غياب اهتمام واضح بقضايا المجتمع

مما يعاب على العلوم الإنسانية عامة في الثقافة العربية، علاقتها المضطربة بالمجتمع العربي، مما وسمها بوضع غير مطمئن من حيث المصداقية ومن حيث المردودية التنموية، وهذا ما طبع مسيرتها بملامح الضعف على مستوى الإبداع، والإنتاج، وعدم الفعالية في الحصيلة والتراكم. ويبدو أن اللسانيات لم تشذ عن هذا الواقع، على الرغم من المكانة التي تحظى بها، مقارنة بباقي العلوم الإنسانية الأخرى.

من هنا، لا يمكن أن نفصل بين راهن اللسانيات في الثقافة العربية وإشكالات التلقي الناجمة عنها؛ فهناك منطق يجمعها، حتى وإن ظهرت لنا أنها مختلفة.

تبدو اللسانيات عاجزة عن المساهمة في حل المشكلات اللغوية ذات الارتباط الوثيق بموضوعها، فالمجتمعات العربية، كما هو معروف، غنية بتنوعها الثقافي وتعددها اللغوي، مما قاد إلى مجموعة من المشكلات اللغوية المتداخلة على مستويات مختلفة منها: المستوى التعليمي، والاجتماعي، والثقافي، والسياسي، . . . الخ. والملاحظ أن اللسانيات ظلت غير آبهة بهذه المشكلات، وكأنها لا تمت بصلة إلى مجالات اهتماماتها، وهذا ما قد يفسر بعجز اللسانيات عن الانخراط في القضايا العامة للمجتمع، وعدم امتلاك الآليات والأدوات الكفيلة بإيجاد مخرج للكثير من المشاكل المطروحة؛ وكل ادعاء من هذا القبيل يبقى مفتقداً لحجج تسنده على المستوى العملي، ومن هنا لا تجد المشكلات اللغوية «الاهتمام اللازم من علم اللسانيات كما هو ممارس من العالم العربي، هذه المشكلات تتصل بمجالات الحياة العامة في القانون (. . .)، وفي الطب (. . .)، والصناعة (. . .)، والإدارة (. . .)،

---

(٧٤) اعتمدنا في استخلاص هذه المعطيات على: أحمد محمود عشاري، «أزمة اللسانيات في العالم العربي،» ورقة قدمت إلى: **اللسانيات واللغة العربية**، ص ١٣.

والإعلام (. . .)، . . . الخ. وهذه مشكلات قد لا نجد لها وعياً مباشراً بها، ولكن هذا لا يعني أنها غير موجودة، أو أنه لا أثر لها، أو أنه لا ضرورة لإثارتها في غياب الوعي الشعبي بها كمشكلات، بل مهم تماماً أن يتدخل اللسانيون وأن يحملوا المعرفة اللسانية التخطيطية لدراسة هذه المشكلات، وتفسيرها، والتقدم بحلول عملية لها»[٧٥].

(٢) هامشية اللسانيات ومحدوديتها في القضايا والتحديات التي تواجه الأمة

تبقى القضايا والتحديات التي تواجه الأمة العربية الإسلامية أقل وطئاً، إذا ما قورنت بتحديات أكبر «تتصل بقضايا الوحدة والتجزئة، على المستويين القومي والقطري، وبقضايا الاحتلال الإسرائيلي، ونقل التكنولوجيا، وكذلك بقضايا الشرعية وحقوق الإنسان، وتنطوي كل واحدة من هذه القضايا على بعد لغوي يكون خصيصةً لازمةً لها، أو ناتجاً سلبياً منها، أو عاملاً جوهرياً في فهمها وتفسيرها، بل وفي تغييرها.

وبينما تفرض هذه الإشكالات حضورها يوماً عن يوم، تسجل اللسانيات غياباً يكاد يكون شبه كامل عن هذه القضايا. ولا تمثل الجوانب اللغوية في هذه القضايا موضوعات بحثية قارة في جدول الأبحاث اللسانية. ولا تتوافر في هذا العلم أصولية معرفية لإدراك وتفسير تعقيدات البعد اللغوي في تداخله مع تلك القضايا»[٧٦].

إذا كان الوضع اللغوي هو أول ما يجب أن يطرح بصفته إشكالية للبحث، فإنه يظل هامشاً، بل لا يناقش على الإطلاق، وكأن واقعنا وحدة متجانسة لغوياً. ويمكن أن يفسر غياب الاهتمام اللازم بالقضايا الكبرى للمجتمع بالحساسيات التي تثيرها بعض القضايا المطروحة؛ كما هو الحال بالنسبة إلى تدريس اللهجات، هذا الموضوع الذي ظل دائماً «غائباً في أجندة البحث اللساني في العالم العربي، ولكن لا تزال مشروعية وجوده محدودة. وليست محدودية هذه المشروعية بسبب التصورات حول الاستعمار والمستشرقين وتآمرهم ضد الفصحى فحسب، ولكن لأن الدراسات اللهجية اقتصرت في أغلبها على البنية اللغوية: الأصوات، النحو والمعجم، وأهملت نسبياً الجوانب الاجتماعية»[٧٧]. وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه آنفاً عندما ألمحنا إلى تأثر العديد من اللسانيين بالوعي «الشعبي» السائد.

---

(٧٥) المصدر نفسه، ص ١٣.
(٧٦) المصدر نفسه، ص ١٤.
(٧٧) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٣) عجز اللسانيات عن حلّ مشاكلها الخاصة

إذا كانت اللسانيات العربية عاجزةً عن إيجاد حلول ممكنة للكثير من إشكالات وقضايا المجتمع، فإنها تبدو عاجزة أيضاً عن حل الكثير من الإشكالات المرتبطة بموضوعها، ومن ذلك إشكالية المصطلح اللساني، وإشكالية تعريب المفاهيم اللسانية، وهما إشكاليتان غير منفصلتين من جهة النظر، حتى وإن بدا لنا ذلك، فما هي أهم الإشكالات المثارة على هذا المستوى؟

(أ) إشكالية المصطلح اللساني في الثقافة العربية

تبقى قضية المصطلح من القضايا التي أولتها اللسانيات أهمية خاصة، بالنظر إلى أهميتها في تيسير العلوم وبناء صرحها، وخلق نوع من التقارب بين العلماء، وتوفير الجهد على الباحثين، وتقليص مجالات الاختلاف بينهم. وكل نجاح للعلم يتوقف في جانب منه على تحديد وضبط جهازه المصطلحي؛ لأن «مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما يتميز به كل واحد عما سواه. وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية، حتى كأنها تقوم من كل علم مقام جهاز من الدوال ليست مدلولاته إلا محاور العلم ذاته ومضامين قدره من يقين المعارف وحقائق الأقوال»[٧٨].

وبالنظر إلى الرصيد الفني للسانيات العربية في مجال الدراسة المصطلحية، نجد أنه ما زال يشكو من عقبات حقيقية؛ لغياب رصيد اصطلاحي مشترك يوحد اللسانيين ويؤلف بينهم، فرصيدنا المصطلحي في مجال اللسانيات هو ضرب من الأهواء النابعة من الميول والابتكار الشخصي الذي لا يتقيد بمنهجية علمية دقيقة.

إن اللساني الذي يضطلع بمسؤولية تطويع ومواكبة وتوليد اللغة ـ في جميع الحقول المعرفية ـ يبقى عاجزاً عن البدء بالمجال الأقرب إليه والمعني به بشكل مباشر، وهذا يولد شعوراً بالإحباط وإحساساً بالخيبة.

(ب) إشكالية التعريب

ليست قضية التعريب قضية حديثة، كما قد يعتقد البعض، بل هي واحدة من القضايا والمباحث المتشعبة التي ظلت تلقي بعبئها الثقيل على الثقافة العربية. وقد ظهرت ملامح تشكلها منذ بداية القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من ذلك، فإننا لا نجد إلى حدود اليوم إجماعاً حول دواعي التعريب ودوافعه، فهذه القضية «مرتبطة

---

(٧٨) عبد السلام المسدي، **قاموس اللسانيات** (تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤)، ص ١١.

بجوهر اللغة وفلسفتها عند فريق، وهي مرتبطة بوفاء مسايرة العصر وتقنينه عند فريق. ثم، هي دواع وظيفية، أقلها طبيعة العمل الخاص، عند نفر قليل منهم»[٧٩].

إلى جانب الاختلاف الحاصل على صعيد الرؤية، نسجل اختلافات أخرى لا تقل أهمية، وهي ذات ارتباط بالجانب المنهجي. وقبل أن نمضي في الكشف عن أهم تجليات إشكالات التلقي المطروحة على هذا المستوى (المنهجي)، نشير بدءاً إلى أن العوائق المثارة، بخصوص قضية التعريب، تبقى مرتبطة في جوانب كثيرة منها بالعامل النفسي والبنية الفكرية.

بالنظر إلى هذه الصعوبات، ظلت القضايا الكبرى المطروحة على مستوى التعريب بعيدة عن كل الحلول الممكنة، على الرغم من الجهود المبذولة، وحتى لا ندخل في متاهات التفاصيل سنقصر الحديث على القضايا الأكثر ارتباطاً باللسانيات.

يتخذ مصطلح التعريب في الثقافة العربية دلالات كثيرة منها:

أ ـ هو عند العرب اقتراب، وعمل على إصهار المقترب ليصبح من صميم النظام العربي.

ب ـ في معناه اللساني الاجتماعي (Sociolinguistique) قد يعني إحلال اللغة العربية محل لغة أخرى غير العربية (وهذا يدخل في إطار التخطيط اللغوي وخطط التدخل).

ج ـ تهيئة اللغة، وتنميتها، وتطويعها، لتصير بنظامها قادرة على أن تقوم بالوظائف التعبيرية التي تقوم بها لغات أخرى.

د ـ نقل النصوص أو المصطلحات من لغة غير عربية إلى اللغة العربية، وهذا ضرب من الترجمة. ويدخل في هذا الباب أيضاً تعريب الأدوات التقانية كالبرامج الحاسوبية مثلاً، لتصير قابلة لاستقبال العربية أو تحليلها.

هـ ـ إدخال اللغة العربية في قطاع تهيمن فيه اللغة الأجنبية، دون أن يكون للعربية حظ في هذا المحيط، فيجعل العربية حاضرة إلى جانب لغات أخرى، لا شك في أنه يدخل ضمن تحسين مكانتها وتطوير نشرها[٨٠].

---

(٧٩) رياض قاسم، **اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي**، ٢ ج (بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٨٢)، ج ٢، ص ١٥٣ ـ ١٥٦.

(٨٠) عبد القادر الفاسي الفهري، **المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٩٨)، الكتاب الأول، ص ١٥٨.

هذه التحديدات تعطينا فكرة واضحة عن المقصود بالتعريب من الوجهة اللسانية، كما تحدد الأهداف المتوخاة منه، وهي ما يمكن أن نلخصه استناداً إلى رأي الفاسي الفهري في: «تطويع وضع اللغة الداخلي، وإعادة النظر في وضع اللغة المحيطي أو الخارجي»[81].

غير أن تحديد الأهداف وتوجيهها لم يواز في الثقافة العربية باتفاق بين اللسانيين، بالنظر إلى تباين الاقتراحات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف، وهذا ما تسبب في نوع من الخلط والاضطراب.

ب ـ اللسانيون العرب وتكريس الوضع القائم

إلى جانب العوائق السالفة الذكر، يساهم العديد من اللسانيين العرب في تكريس تأخر ركب البحث اللساني العربي وتعميق إشكالاته؛ ويتبدى ذلك في:

(١) الموقف السلبي من واقع اللسانيات

تكشف الملاحظات التي سقناها سابقاً عن الواقع المتردي للبحث اللساني في الثقافة العربية. لكن وعلى الرغم من ذلك، نجد أن العديد من اللسانين لا يأبهون لهذا الوضع، وكأن الأمر لا يعنيهم في شيء.

إن وضعاً من هذا القبيل أساء إلى اللسانيات وإلى اللسانيين أنفسهم، ما فسح المجال لتداول الكثير من المغالطات في الساحة اللسانية العربية. والأكيد أن اللسانيين العرب «لو امتثلوا لوصايا العلم الكلي، لبان لهم أن من أشد ما يقترن بوظائفهم تعقب الطرق التي تقدم بها معارفهم إلى من يعرفها من الناس ومن لا يعرفها»[82]. وهذا ما لا نجد وعياً به.

(٢) التراث والحداثة اللسانية[83]

لم يستطع الكثير من اللسانيين التخلص من وهم الصراع بين القدامة والحداثة، وهو صراع نفسي بالدرجة الأولى، إلى هذا يومئ مازن الوعر بقوله: «إن أساس الصراع بين الأصالة اللغوية والمعاصرة اللسانية ليس صراعاً بين الأعمال اللغوية التراثية التي وضعها العرب القدماء، وبين الأعمال اللسانية المعاصرة التي وضعها

---

(٨١) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٨٢) المسدي، **اللسانيات وأسسها المعرفية**، ص ١٨.

(٨٣) عرض الدكتور مصطفى غلفان لجوانب من هذا الإشكال في كتابه: **اللسانيات العربية الحديثة**، وتضيف إلى المعطيات التي ساقها معطيات أخرى لها ارتباط وثيق بالموضوع.

علماء اللسانيات المحدثون في الغرب. إن الصراع في جوهره يكمن بين الباحثين العرب أنفسهم، (كامتداد للأزمة النفسية الفردية التي يعاني منها إنساننا العربي) بين الباحثين الذين يشدهم التاريخ القديم إلى أقصى مسافات اليمين، وبين الباحثين الذين يشدهم التاريخ الحديث والمعاصر إلى أقصى مسافات اليسار، وبهذا فإن المعادلة الثقافية ستكون عرضة للاهتزاز والتفكك، وستحقق معاناة إقامة التوازن بين الأصالة والمعاصرة[٨٤]، وبهذا يغدو الصراع بين القديم والحديث من الإشكالات التي تؤرق البحث اللساني العربي، شأنه في ذلك شأن الثقافة العربية برمتها. وعلى هذا الأساس، فإن أحد أشكال المشكلة العلمية للسانيات في الوطن العربي هو التجزئة على محور القديم التراثي والحديث، وليست المشكلة في وجود التجزئة في ذاتها، ولكن في مصاحباتها ونواتجها المؤسساتية من صراعات بين اللسانيين ليست كلها علمية، ومن إهدار للطاقات. وإذ يكون للقديم كما للحديث موضوعاته البحثية المفصلة، ونظرياته، ومناهجه، فقد ظهرت محاولات للتوليف والدمج. ولكن هذه المحاولات قليلة، وتكتنف تعزيزها صعوبات ومعوقات تتصل بالتثبت المؤسسي للسانيين[٨٥].

إن الصراع بين التراث والحداثة يلقي بثقله على توحد اللسانيين وتقليص المسافات بينهم، ويشهد على ذلك تجدده بتجدد اللقاءات والندوات العلمية، وفي ذلك خير تعبير عن عمق امتداده، إذ «يلاحظ المرء أنه في كل مؤتمر أو دورة لسانية كثيراً ما تدور الأحاديث والمناقشات حول التراث اللغوي العربي المتمثل بالأعمال التي وضعها الصوتيون والنحاة والبلاغيون العرب القدامى، وحول اللسانيات الحديثة كعلم قائم برأسه والمتمثل بالأعمال اللسانية التي وضعها وطورها الصوتيون والنحاة والدلاليون الغربيون في الولايات المتحدة أو في أوروبا»[٨٦]، وهذا ينم عن تجذر الصراع واستفحاله.

(٣) عدم تكامل البحوث اللسانية العربية

مهما يحاول اللساني سبر أغوار الظاهرة اللغوية، فإنه لن يتوصل إلا إلى حقيقة ما هو جزئي؛ نظراً إلى التشعب الكبير لقضايا اللغة، وهذا يقتضي توحد الجهود وتقسيم الاختصاصات بين الباحثين للتغلب على العقبات المثارة، ولنا في عمل اللسانيين الغربيين أسوة حسنة؛ فالمعروف أن تشومسكي مثلاً، استطاع تطوير نماذجه التوليدية اعتماداً على آراء منتقديه ومعاونيه، كما استند في الوقت ذاته إلى

(٨٤) الوعر، قضايا أساسية في علم اللسان الحديث، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٣٥٩ وما بعدها.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

أطروحات علماء من تخصصات أخرى محاقلة أو غير محاقلة، ما أكسب النحو التوليدي قدرة فائقة على تطوير نماذجه واستمرار تجددها.

وعلى طرف نقيض، نجد الصراع على أشده بين اللسانيين العرب، وهو صراع ابتعد في كثير من الأحيان عن حدود اللياقة وتجاوز اللسانيات إلى التلاسن[87]. وقد ترتب على هذا عزوف اللسانيين عن كتابات بعضهم، وحتى إن حصل نوع من الإقبال أحياناً، فإنه لا يكون إلا بنوايا مبيتة تهدف إلى النيل من الكاتب ومن قدراته العلمية والمعرفية لا غير. وقد لا يحصل ذلك بين اتجاهات لسانية مختلفة، بل كثيراً ما نجده داخل الاتجاه اللساني الواحد.

(٤) العجز عن مواكبة مستجدات البحث اللساني

يرتبط هذا الإشكال بـ «المستوى المعرفي لكثير من اللسانيين العرب الذين لا يواكبون ما يطرأ على الدرس اللساني من تطورات نظرية هامة. اتضح ذلك مثلاً في الندوة التي عقدتها منظمة اليونسكو بالرباط سنة ١٩٨٧ حول «تطور اللسانيات في البلدان العربية»، حيث إن كثيراً من اللسانيين العرب المشاركين في هذه الندوة لم يتمكنوا من متابعة بعض البحوث اللسانية، ولا سيما بحوث المغاربة. وللإشارة، فإن المشاركين في هذه الندوة يعدون من صفوة اللغويين العرب المحدثين وأكثرهم تأليفاً»[88]. وقد عبر أحمد المتوكل عن هذه المسألة بوضوح بقوله: «شعرت من خلال العرض الذي ألقيته حول ما أنجزته في إطار النحو الوظيفي أن الجسر اللساني بيننا وبين إخواننا العرب لم يوجد بعد، وكان ذلك واضحاً من خلال الأسئلة التي ألقيت علي بعدما انتهيت العرض»[89].

وتعبر بعض الكتابات اللسانية عن هذا العجز الواضح عن مسايرة مستجدات البحث اللساني، كما هو الحال في بعض المؤلفات اللسانية التمهيدية[90]. والكثير من مؤلفي هذا النمط من الكتابة يرددون الكثير من مبادئ الدرس اللساني التي تجووزت منذ زمن بعيد.

---

(٨٧) من العبارات التي تعبر عن هذا: لسانيات الاشرئباب إلى المناصب. وقد تحاشينا ذكر الواصف والموصوف درءاً لكل أشكال الصراع.

(٨٨) غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية**، ص ٤٠.

(٨٩) انظر حوار مع أحمد المتوكل في: **المحور الثقافي**، العدد ٧ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤١.

(٩٠) عالجنا هذا الإشكال في دراسة مستقلة تحت عنوان: حافيظ إسماعيلي علوي، «اللسانيات في الثقافة العربية وإشكالات التلقي (اللسانيات التمهيدية نموذجاً)،» **فكر ونقد**، العدد ٥٨ (٢٠٠٤).

ثالثاً: تلقي اللسانيات في الثقافة العربية: محاولة للتقويم

حاولنا في الفقرات السابقة، تتبع مختلف الإشكالات التي تعوق تلقي اللسانيات في الثقافة العربية، وأبرزنا أهم تجليات ذلك، كما حاولنا الكشف عن أبرز أشكال العلاقة بين الفكر العربي وتلقي اللسانيات. إن الخلاصة التي يمكن أن ننتهي إليها من كل ذلك هي أن أشكال التلقي التي وقفنا على أهم تجلياتها قائمة في كثير من جوانبها على سوء الفهم والمغالطة. ويمكن أن نبرز أهم أشكال المغالطة تلك في الجوانب الآتية:

١ ـ نحن والآخر: من أجل مراجعة الذات

كشفنا سابقاً عن صورة الغرب في المتخيل العربي، تصورنا للغرب بصفته استشراقاً واستعماراً وحداثة فكرية، وهي مستويات من النظر غير منفصلة في متخيل العربي؛ لأن كل مقاربة لتصورات الآخر في ثقافتنا مبنية على الامتدادات الحضارية ومستتبعاتها النفسية؛ ذلك أن صورة الغرب ماثلة في أذهاننا بهذه الترسيمة التي تسند له حصيلة المساوئ المتراكمة بناء على أحكام مسبقة.

إن تحديث الثقافة العربية لا يمكن أن يكون إلا في ظل حوار بناء، بعيداً عن كل أشكال الصراع مع النفس التي تأخذ صورة صراع مع الغرب. إننا نتساءل هنا: هل تتعارض اللسانيات مع التراث اللغوي العربي؟ وهل الغرب واحد متوحد، ومن ثم نقول إن اللسانيات تستمد أهدافها وتوجهاتها من مخططاته، وهل كانت المعرفة اللسانية في مراحل تشكلها الأولى قائمة على خدمة المصالح الغربية (الاستعمارية) كما يعتقد؟

يفند علي أومليل الافتراض الأول بقوله: «كثيراً ما تطرح مسألة التراث طرحاً يقوم على العاطفية والمغالطة، وكأن المسألة تؤول إلى هذا السؤال: هل تريدون أيها الناس أن تكونوا بغير جذور، لا هوية لكم، ضائعين في الغرب الذي لن يتوانى، بعد أن نهب خيراتكم واستتبعكم اقتصادياً وسياسياً، عن أن يمحو كل شخصية لكم ثقافية وتاريخية؟ طبعاً، إذا طرح السؤال هكذا فلن يكون الجواب سوى كلا! وحتى الذين ليسوا تراثيين على نحو مطلق سيجيبون نفس الجواب، إذ من هو هذا الذي يرغب في أن يفقد هويته عن سبق إصرار؟»[٩١].

---

(٩١) علي أومليل، في التراث والتجاوز (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠)، ص ١٥.

كما إن ربط اللسانيات بالغرب والاستعمار ينم عن موقف خاطئ؛ لأن اللسانيات، شأنها شأن كل العلوم، علم إنساني، ومن الصعب أن نقول إن الغرب هو من أوجد هذا العلم بشكل مطلق، لأن ترسخ العلم مبني على تراكمات، وعليه فإن البحث اللساني، على غرار ما هو متحصل اليوم لا يمكن أن يكون من دون تلك التراكمات. «صحيح أن اللسانيات هي نظرية غربية، ولكن منطلقها الفلسفي وهدفها النفعي البراغماتي لا ينتميان إلى الغرب، وإنما هما ملك حضارة الإنسان المعاصر الخارج عن نطاق الجنس والهوية والعرق. إن الاختلاف الواحد بين الأمم يكمن في كيفية استخدام «نتائج» علم من العلوم وتوظيفها في ناحية معينة. وهكذا، فإن اختلاف الاستخدامات لنتائج العلم تتبع اختلافات الأيديولوجيات في العالم. أما قضية استخدام الوسائل والأساليب والتقنيات العلمية والتوصل إلى هدف أو غاية علمية معينة، فإنها مسألة مشتركة بين جميع الحضارات الحديثة»[٩٢]، وهو الاعتبار الذي يجب مراعاته في كل عمليات المثاقفة.

٢ ـ نظرة غير موضوعية إلى اللغة العربية

إن عوائق التلقي السابقة يحركها هاجس أساس يتمثل في الخوف على اللغة العربية وعلى النحو العربي من اللسانيات، ومن التغيرات التي قد تطرأ عليهما، وما قد ينجم عن ذلك من فساد للسان العربي، فلأي شيء نأخذ باللسانيات وفي تراثنا ما يكفي لوصف اللغة العربية ودراستها؟ وهل من المعقول أن نترك تراثنا الزاخر ونستبدله بهذه الدراسات الحديثة العهد؟

ليس هناك داع لذلك ما دامت «اللغة العربية ـ بحمد الله ـ غنيةً بهذه الدراسات عريقةً فيها، وقيامها على الدراسات اللغوية في أوروبا التي لا يزيد عمرها على ثلاثة قرون والتي ليس لها مثيل هذا التراث العريق الممعن في العراقة طولاً وعرضاً خطأ فادح لا يكون إلا عن جهل أو سوء قصد»[٩٣]. مفاد هذا القول ارتباط نشأة الدراسات اللغوية في أوروبا بلغات لا ترقى إلى مستوى اللغة العربية ومكانتها، وهذا أمر لا يستقيم ما دامت القواعد المستخلصة في مجال اللسانيات صالحةً لوصف اللغات الأوروبية، وعليه، فإنه من غير المقبول أن نطبقها على اللغة العربية؛ لأنها تختلف في طبيعتها وفي ظروفها التاريخية والاجتماعية اختلافاً أساسياً عن هذه

---

(٩٢) مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٩)، ص ٣٩.

(٩٣) حسين، مقالات في الأدب واللغة، ص ٤٨.

اللغات، وكل تطبيق من هذا القبيل هو بدع شاذ قليل الجدوى، بل هو إفساد مضر وقلب للأوضاع، لأنه لا يصدر عن حاجة في واقع الأمر تدعو إليه، ولأنه يحاول أن يفرض قواعد تابعة من خارج اللغة العربية على طبيعتها اللغوية بدل أن يستنبط من واقعها اللغوي وطبيعتها المستقرة[٩٤].

وتتخذ المسألة بعداً أخطر عندما يتم الجمع بين تطبيق اللسانيات على اللغة العربية ومخالفة سنن الله في الكون؛ ولأن اللسانيات من مخططات الصهيونية: «الدعوى التي ينادي بها دعاة التطوير على نمط الدراسات اللغوية الحديثة عند الغربيين باطلة (. . .) لأنها تتجاهل سنة الله حين خلق الناس شعوباً وقبائل، وكان من آياته وسننه فيهم اختلاف ألسنتهم. وطبيعي حين تختلف الألسنة أن تختلف قواعدها، لأن القواعد التي تنظم كل لغة ـ بل كل مجتمع ـ تنبع من واقعها، وتلائم طبيعتها ونظامها. ومحاولة توحيد القواعد والنظم في اللغات أو في الجماعات البشرية على وجه العموم ـ من حيث يعلم الداعون بها أو لا يعلمون ـ فرع من محاولات متعددة تتجه كلها إلى هدف واحد هو طمس الفوارق المميزة بين الأجناس والجماعات البشرية، دينية كانت هذه الفوارق أو فنية جمالية أو لغوية، مما تسعى إليه الصهيونية العالمية، حتى تنحل الروابط التي تقوم عليها المجتمعات البشرية المختلفة، فلا يبقى على وجه الأرض مجتمع متماسك غير المجتمع الإسرائيلي»[٩٥].

إن أعز ما يطلب هو البحث عن وجوه للتشابه والتوافق بين العربية ومبادئ اللسانيات، وكل محاولة من هذا القبيل محكوم عليها بالفشل من البداية، لأنها لا تقود إلا إلى لغة غريبة، فـ «كلما رجع الدارس المهتم بالبحث اللغوي من أحد النحوين، العربي والغربي إلى الآخر، تقوى إحساسه الأولي بكون لغة الوصف المستعملة في كلا النحوين غير متطابقة، فما يجوزه نحو سيبويه قد يمنعه نحو تشومسكي مثلاً، وبالعكس. وأغلب ما يقدمه تشومسكي من القواعد والمبادئ التي يصفها نحوه بالكلية ليس له من العربية مثال إلا بإدخال ذلك التركيب عليها. ولإجمال القول في الموضوع، فإن توظيف نحو تشومسكي من أجل إنتاج عبارات من العربية أو وصفها سيخلق لغة غريبة عن عربية سيبويه وما وصف»[٩٦].

---

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٩٦) الأوراغي، **الوسائط اللغوية**، ج ١: **أفول اللسانيات الكلية**، ص ٩.

معنى هذا الكلام أن اللسانيات التوليدية بشكل خاص واللسانيات بشكل عام لا تصلحان للغة العربية، وأي وصف أو تطبيق من هذا القبيل هو تشويه وتحريف للعربية، فهل هذه الأحكام المسبقة صحيحة؟ وهل هناك ما يسوغها في نظر أصحابها؟

لا أحد يمكن أن يجادل في المكانة التي تحظى بها اللغة العربية في ثقافتنا، وهي مكانة تستمد مشروعيتها من اعتبارات دينية، وقومية، وحضارية، ونفسية. ومن هذا المنطلق كان التحفظ على اللسانيات، شأنها في ذلك شأن كل وافد جديد «خوفاً من تغريب اللغة في حال إخضاع دراستها لأساليب لم يكن القدماء منا أصحابها»[97].

إن اعتقاداً من هذا القبيل اعتقاد مغلوط؛ لعدم تمثله الصحيح لمبادئ التراث التي اعتمدها بعض المحدثين منطلقاً وسنداً نظرياً لتبرير ادعاءاتهم بشأن قدسية اللغة العربية وأفضليتها على باقي اللغات الأخرى؛ فالآيات القرآنية التي يتم الاستناد إليها والتي تؤكد عربية القرآن، لم تشر أي واحدة منها إلى أفضلية اللغة العربية على اللغات الأخرى، كيف يمكن أن يكون ذلك والقرآن الكريم يعتبر اختلاف الألسنة من آيات الله. لقوله تعالى: **﴿ومن آياته خلقُ السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين﴾**[98].

إن التقديس الذي يعطى للغة العربية ينم عن فهم مغلوط للكثير من أقوال علماء العربية، وتجاهل بعضها أحياناً، فالكثير من نصوص التراث تشير إلى عدم تفضيل لغة على أخرى، وهذا ما أشار إليه ابن حزم بقوله: «وقد توهم قوم في لغتهم أنها أفضل اللغات، وهذا لا معنى له لأن وجوه الفضل معروفة، وإنما هي بعمل أو اختصاص، ولا عمل للغة، ولا جاء نص في تفضيل لغة على لغة، وقد قال تعالى: **﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم﴾** و**﴿فإنما يسرناه بلسانك لعلهم يتذكرون﴾**[99]، فأخبر تعالى أنه لم ينزل القرآن بلغة العرب إلا ليفهم ذلك قومه صلى الله عليه وسلم لا غير ذلك. وقد غلط في ذلك جالينوس فقال عن لغة اليونانيين إنها أفضل اللغات، لأن سائر اللغات إنما هي تشبه نباح الكلاب، أو نقيق الضفادع. وهذا جهل شديد، لأن كل سامع لغة ليست لغته ولا يفهمها فهي

---

(٩٧) عبد الفتاح الزين، **قضايا لغوية في ضوء الألسنية** (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ١٩٨٧)، ص ٥.

(٩٨) **القرآن الكريم**، «سورة الروم،» الآية ٢٢.

(٩٩) المصدر نفسه: «سورة إبراهيم،» الآية ٤، و«سورة الدخان،» الآية ٥٨ على التوالي.

عنده في النصاب الذي ذكر جالينوس ولا فرق. وقال قوم: العربية أفضل اللغات لأنه بها كلام الله تعالى، وهذا لا معنى له، لأن الله قد أخبرنا أنه لم يرسل رسولاً إلا بلسان قومه»[١٠٠]. كما نستنتج أن التعامل مع النصوص التي تتحدث عن تميز اللغة العربية وأفضليتها لم تفهم حق فهمها، فالكثير من النصوص التي تتحدث عن هذا النوع من التمييز إنما تثبت تفوق العربية على بعض اللهجات، وهذا التمييز ظل غائباً على أفهام البعض؛ فمما يجب التشديد عليه أن العرب القدماء لم يميزوا تمييزاً واضحاً بين اللغة واللهجة، «وكثيراً ما عبروا باللهجة عن اللغة واللسان»[١٠١].

إلى جانب عدم القدرة على التمييز بدقة بين عبارات بعض القدماء، يظهر بعض الاضطراب في فهم مقاصد اللسانيات؛ فمن المعروف أن من أعمق مؤاخذات اللسانيات على الدراسات اللغوية التقليدية تمييزها ومفاضلتها بين اللغات.

إن البحث اللساني الحديث، لا يقيم فرقاً بين هذه اللغة وتلك، وكل ما يؤدي إلى التواصل فهو لغة، بغض النظر عن القيم الحضارية والتاريخية لهذا اللسان أو ذاك. ومن هذا المنطلق لا يصح النظر إلى اللغة العربية باعتبارها لغة متميزة عن باقي اللغات الأخرى؛ لأن كل اللغات متساوية فـ «ليست العربية، كما يدعي بعض اللغويين العرب، لغة متميزة تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى، ومن ثمة لا يمكن وصفها بالاعتماد على النظريات «الغربية» التي بنيت لوصف لغات أوروبية، بل العربية لغة كسائر اللغات البشرية، فاللغة العربية بصفتها «لغة» تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعية وتشترك معها في عدد من الخصائص (الصوتية والتركيبية والدلالية)، وتضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات، وبصفتها «عربية» تختص بمجموعة من الخصائص التي لا توجد في كل اللغات، وإنما توجد في بعض اللغات. وكونها «عربية» لا يعني أنها تنفرد بخصائص لا توجد في أية لغة من اللغات، بل لا نكاد نجد ظاهرة في اللغة العربية إلا ونجد لها مثيلاً في لغة أو لغات أخرى، هندو ـ أوروبية كانت أو غير هندو ـ أوروبية»[١٠٢].

وليس الاحتجاج بارتباط العربية بالمقدس بمتوجِّه في هذا السياق؛ لأن «العربية

---

(١٠٠) أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام**، ٨ ج (القاهرة: مطبعة الإمام، [د. ت.])، ج ١، ص ٣٢.

(١٠١) نادية رمضان النجار، **قضايا في الدرس اللغوي** ([القاهرة]: الدار المصرية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

(١٠٢) الفهري، **اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية**، ج ١، ص ٥٦.

لغة القرآن والإسلام، فهذا حق لا مراء فيه، غير أن علاقة العربية بالقرآن والإسلام لا ينفي عنها أنها لغة مثل أية لغة أخرى، إذا ما احتكمنا إلى المعايير اللغوية الخالصة، لا إلى المعايير الدينية أو الحضارية، لأن اللغات الإنسانية، طبقاً للمعايير اللغوية لا تتفاضل»[١٠٣].

لا نريد أن ننكر هنا التشريف الذي حظيت به اللغة العربية، غير أن التمييز واجب بين «دراسة اللغة بوصفها نموذجاً معيناً، (. . .) ودراسة اللغة من حيث هي معطى بشري وظاهرة كونية، وهو منطلق البحث الأساسي في ما يسمى باللسانيات النظرية أو العامة»[١٠٤]. إن مثل هذه التمييزات نعتبرها ضرورية لتفادي كل ما يؤدي إلى فهم مغلوط.

٣ ـ في علاقة النحو باللسانيات

ينجم عن الخلط المفاهيمي بين بعض المفاهيم التراثية والمفاهيم اللسانية علاقات وهمية تبعد المفهوم عن المقصود وتحرفه عن مواضعه، فكل مقارنة من هذا القبيل تتم في إغفال شبه تام للخصوصية الإبستيمولوجية للمفاهيم ولأبعادها الخاصة، ومن ذلك ما نلاحظه من خلط بين النحو واللسانيات.

تنطلق أغلب الأبحاث التي تناصر السلطة النحوية في الثقافة العربية، من اعتبار أساس، وهو أن كل انفتاح على الدرس اللساني هو حكم بالضياع على النحو العربي[١٠٥]، للتعارض القائم بين مبادئ النحو ومبادئ اللسانيات. والواقع «أن النحو واللسانيات ليسا ضدين بالمعنى المبدئي للتضاد، كيف والنحو نفسه منذ القديم مفهوم مزدوج، إذ هو يعني في الوقت نفسه جملة النواميس الخفية المحركة للظاهرة اللغوية، كما يعني عملية تفسير الإنسان لنظام اللغة بمعطيات المنطق من العلل والأسباب والقرائن، ويتجلى هذا الفرق المفهومي في الصياغة المزدوجة تبعاً لقولك: نحو العربية أو نحو الفرنسية. فأنت تعني نظامها، أو لقولك النحو العربي أو النحو الفرنسي فالمقصود عندئذ عملية استخراج النظام الداخلي في تلك اللغة»[١٠٦].

إن اللسانيات يمكن أن تساهم في تطوير قضايا النحو وتحديثها، ومن ثمة لا

---

(١٠٣) خليل، **دراسات في اللسانيات التطبيقية**، ص ١٠.

(١٠٤) المسدي، **اللسانيات وأسسها المعرفية**، ص ١٣.

(١٠٥) يمكن الرجوع إلى الفقرات السابقة حيث أثبتنا بعض النصوص التي تعبر عن هذا الموقف.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ١٥.

تعارض بين اللسانيات والنحو، ومن الأمور التي يمكن أن تقدمها اللسانيات للنحو:

«ـ المبادئ العامة التي تقوم عليها البنيات الذهنية للغات الطبيعية؛ أي الآليات المعرفية والإدراكية للغة (. . .)

ـ الأرضية المنهجية لبناء الأنحاء، وتبرير اختيارها من حيث صياغتها وأشكالها وعلاقتها باللغات انطلاقاً من الشروط الداخلية والخارجية اللازمة في الأنحاء، مثل التعميم، والبساطة، والوضوح (. . .)

ـ اللسانيات تساعد في الكشف عن حقيقة البنيات النحوية بشكل أعم وأوضح وأبسط، وبالتالي يمكن للنحو إعادة صياغة القواعد المعيارية صياغة تتحقق فيها درجات عالية من التعميم، والشمول، والبساطة، والدقة، والوضوح.

ـ فهم أعمق للغة ذاتها مما يمكن من إعادة النظر في كثير من الأفكار الموروثة، مثل تركيب اللغة. . .»[107].

إن ما تم التنصيص عليه سابقاً من خلال حديثنا عن العوائق الموضوعية ينطلق من «اعتبار اللسانيات علماً دخيلاً على الثقافة العربية، ومن ثم بدء الترويج لجملة من الأحكام المسبقة الزائفة والمغلوطة في مجملها والمتعلقة بطبيعة البحث اللساني وأهدافه»[108]، فهل تسيء اللسانيات فعلاً إلى النحو العربي؟

يكتنف القول بتعارض النحو واللسانيات غموض وتسرع لأنه يتغافل عن أهمية تحديد المفاهيم وضبطها، ومن ذلك مفهوم النحو واللسانيات، كما إنه يربط بشكل مباشر بين المفاهيم النحوية القديمة والمفاهيم اللسانية الحديثة؛ والحال أن لكل مفهوم خصوصياته الإبستيمولوجية وأبعاده الخاصة به. إن المفهوم ليس معطى ولكنه بناء نظري، إنه جزء من شبكة تصورية عامة. وبذلك نلمس وجود فرق جوهري بين هوية النحو وهوية اللسانيات لاختلاف مناهجهما؛ غير أن هذا الاختلاف لا ينفي التعاون والتكامل بينهما[109].

لقد حاولنا من خلال ما سبق أن نكشف عن أهم خصوصيات علاقة اللسانيات

---

(107) مصطفى غلفان، «النحو العربي واللسانيات أية علاقة؟»، فكر ونقد، العدد ٧٢ (٢٠٠٥)، ص ٩، والدراسة عرض مفصل للأوجه التي يمكن أن تقوم بين اللسانيات والنحو على أساس تكاملي.

(108) المصدر نفسه.

(109) المصدر نفسه، ص ٣.

بالثقافة العربية، وأن نبين سياق تلقيها لهذا العلم الوافد (= اللسانيات)، وأن نرصد في الوقت نفسه أشكال الممانعة الحائلة دون تطوره ونضجه. وقد تبدى لنا أن أهم الإشكالات المطروحة، قائمة في معظمها على وعي مخلوط بالكثير من مبادئ وأهداف اللسانيات.

إن البحث اللساني في ثقافتنا لا يمكن أن يتطور إذا لم يتخلص من الأحكام المسبقة التي تطبع جل مناحي الفكر العربي، وبالتالي فإن الإشكالات المطروحة، ليست إشكالات لسانيات فحسب، بل هي إشكالات محددات ورؤى فكرية تحتاج إلى إعادة التشكيل بطريقة صحيحة تساير وتواكب تقدم الحضارة الإنسانية في مناحيها المتعددة.

الفصل الخامس

اللغـــة والإعــــلام: بحـــث في العلاقـــات التبادليـــــة(*)

رياض زكي قاسم(**)

أولاً: في المصطلح والإشكالية

١ ـ في المصطلح

أ ـ إذا كان الفهم الحق للغة يكمن في وظيفتها الاتصالية، فإن ما يستتبع ذلك القبول بتعريف أوّلي يوضح هذه الوظيفة، والقول إنها وسيلة للتفاهم بين الفرد ومحيطه، لأنه يرى أيّ شيء أو قضية من خلال هذا المحيط الذي هو من صنع البشر. لذا يمكن أن نطلق على هذا المحيط المكوّن من رموز وسواها: الوسط الصناعي، أو الأداة الصناعية التي تساعد على التفكير، وبالتالي تكون هذه الأداة في متناول الفرد الاجتماعي لتسجيل الأفكار والرجوع إليها.

وبشيء من التوسّع في هذه الوظيفة نلاحظ أن اللغة تقوم، أساسًا، بنقل المعلومات، بطريقة ما؛ أي أنها رسالة بين مُرْسِل ومُسْتقبِل. والرسالة أو المُرْسلة، إمّا

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى الندوة المشتركة التي أقامها منتدى الفكر العربي (عمّان) ومجمع اللغة العربية الأردني بعنوان: «اللغة العربية والإعلام وكتّاب النص» يوم الثلاثاء في ١٣/ ٩/ ٢٠٠٥. ونشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣٢٤ (شباط/ فبراير ٢٠٠٦)، ص ٣٥ ـ ٥٤.

(**) أستاذ اللغويات، الجامعة اللبنانية.

تنقل صوتياً من خلال الهواء أو السلكي أو اللاسلكي، وإما كتابةً بوساطة علامات مكتوبة (= كلمات أو ترميز . . .)؛ فاللغة، وفق هذا، صورة من صور الاتصال.

ثم إن كلمة «الاتصال» تستلزم توفّر عنصري «التفكير» و« التفاهم» بين المتكلّم والسامع، أو بين المُرْسِل والمتلقي. وهذا التداخل بين التفكير والتفاهم يفترض الاتفاق على «الأداة» أو «العلامة». ويضيف اتجاه في علميْ الاجتماع والنفس مجموعة عناصر أخرى لاستكمال حدود العلاقة، فيُدخِل علماء هذا الاتجاه الدوافع إلى الاتصال، وإلى التفاهم، وإلى التفكير. ويشيرون بعناية إلى الأغراض التي يتجه إليها الإنسان، ويسعى إلى تحقيقها عن طريق التفاهم والاتصال والتفكير؛ فالإنسان في رأيهم ـ يفكّر قبل أن يتفاهم مع غيره. وهو يفكر في أثناء اتصاله، وفي أثناء تفاهمه. وهو يفكّر بعد تفاهمه مع الغير. وهو بالتالي، لا يفكّر في الفراغ، وإنما يفكر بعلامات أو رموز. وهو لا بدّ له من أن يتفق مع غيره على أنواع العلاقات والرموز حتى يتحقق التفاهم، ويتم الاتصال.

فالسامع، يستطيع باللغة، أو بوساطتها، أن يتابع تطور سلسلة من الأفكار في ذهن المتكلم، وعندئذ لا تبقى للسامع أفكار منفردة، أو إشارات منفردة، لأفكار يكوّن منها لنفسه صورة مبهمة، غامضة، لما يجول في ذهن المتكلّم. وليتحقق ذلك ينبغي أن تُعطى العلامة قيمة معيّنة، وتُربط بمدلول معيّن. وينبغي أن يتفق الناس على هذه القيمة، وعلى ذلك المدلول. وينبغي أن تُربط العلامة ومدلولها بخبرة الإنسان، وبخبرة غيره من الناس. وبفضل ذلك تمكّن الإنسان من فرض نمط تفاعلي مع الآخرين، بشكل ساهم في تكوين المحيط، أو المجتمع البشري، الذي هو في جوهره وجود اتصاليّ[(١)].

ب ـ ثم تجدر الإشارة إلى الحدود الفاصلة بين **اللغة بمفهومها المطلق، واللغة المعيّنة** التي نعني بها في موضوع بحثنا اللغة العربية. فالذي يعنينا، هنا، اللغة المعيّنة باعتبارها جزءاً من الوعي الجمعي، أو العقل الجمعي. وهذا العقل إنما يوصف به الكائن الاجتماعي، وبالتالي فإن هذا الكائن الاجتماعي ملخص للمجتمع. وهذه اللغة المعيّنة ضرورة لفهم الكلام، كما أن الكلام ضروري لفهمها، وهي مجموعة من العلامات المختزنة في العقل الجمعي، ولا تنطق لأنها ليست فردية، فهذه الصورة أشبه بالقاموس الذي توجد فيه الكلمات صامتة، غير منطوقة، صالحة للنطق والاستعمال، وإنما تُستخرج منه فرادى، بحسب الحاجة إليها، أو بحسب الاختيار.

---

(١) رياض زكي قاسم، **تقنيات التعبير العربي** (بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٠)، ص ٧١ ـ ٧٢.

ج ـ وهذه اللغة المعيّنة مكتوبة، مسجّلة، أو مفهومة، صالحة للتطبيق الكلامي. لكن الكلام هو هذا التطبيق الصوتي والمجهود العضلي الحركي الذي تنتج منه أصوات لغوية معيّنة.

وبشيء من تحديد الفارق؛ فإن اللغة المعيّنة توجد في المجتمع الناطق، أمّا الكلام فهو وظيفة الفرد الناطق. واللغة المعيّنة حقيقة اجتماعية، أمّا الكلام فهو عمل فردي. وإذا كانت اللغة اجتماعية، فالكلام يصدر عن فرد ينتمي إلى مجتمع. وإذا كانت اللغة المعيّنة نظاماً، فالكلام أداء نشاطي لهذا النظام. وإذا كانت اللغة جهازاً من الحروف والكلمات والصيغ والعلاقات، في مجتمع ما، ويتعلمها الفرد اكتساباً، فالكلام هو التنفيذ الفردي والاستخدام الشخصي لهذا الجهاز. ثم إن اللغة المعيّنة هي الموصوفة في الكتب الصرفية والنحوية والأسلوبية، أمّا الكلام فهو المنطوق، وهو المكتوب؛ فالكلام عمل، واللغة حدود هذا العمل. والكلام سلوك، واللغة معايير هذا السلوك. ثم، إن اللغة المعيّنة تفهم بالتأمّل في الكلام، أمّا الكلام فيُحَسّ بالسمع نطقاً، والبصر كتابةً؛ فالذي نقول بحسبه، ونكتب بحسبه، هو اللغة. وما نقوله، أو نكتبه هو كلام[٢].

٢ ـ في الإشكالية

أ ـ تَنفذ اللغة المعيّنة (= العربية) باعتبارها نظاماً وحقيقة اجتماعية، ومن حيث وظيفتها الاتصالية عبر وسائط الإعلام إلى جوانب الحياة كلّها، لتغدو نشاطاً اجتماعيًا يُسهم في تأسيس التشارك الاجتماعي، مما يؤهلها، للإفصاح، بامتياز، عن العلاقات الشخصية، والقِيَم الثقافية والاجتماعية، إضافة إلى كونها الناقل الرئيسي لذلك النهر المتدفق من المعلومات الواردة، في كل لحظة، إلى المتلقي، من وكالات الأنباء المحلية والعالمية، ومحطات البث الإذاعي والمرئي، المعزّزة بسبل الانتشار المختلفة، من الكابلات والأقمار الصناعية، والصحون اللاقطة . . .

ب ـ وبالمقابل، فإن الاتصال بالجمهور المتلقي، عبر وسائط الإعلام المختلفة، ولا سيما الصحيفة والإذاعة والتلفزيون، خطا خطوات ناجحة، وبنسب متفاوتة، بنقل لغة الكلام إلى ملايين الناس، مما عزّز انتشار العربية في البيت والشارع والمدرسة وسائر المؤسسات، وجعلها لغة حيّة، متداولة في الحياة اليومية.

ويمكن القول إن وسائط الإعلام هذه قد شكلت وسيطاً وناقلاً وحاملاً للعربية، وشكّلا معًا مظهراً حيوياً من مظاهر التمدن التي دفعت بفكر الأمة إلى الترقي، ودفعت باللغة إلى النهوض نهوضاً تمثل في رقي الأساليب التعبيرية، وفي

(٢) تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٥)، ص ٣٢ و٣٥.

تعدّد فنون القول فيها، وفي إدخال مفردات مولدة عن طريق الاشتقاق والاقتباس، والوضع، والتعريب، للتعبير عن المسميات والأفكار الجديدة. وقد انعكس هذا التقدم في الاتصال والتواصل بالجمهور، وهذا الانتشار والتداول، بشكل إيجابي، على ظاهرة العلاقة المتبادلة بين اللغة والإعلام، في نقاط عدة، كان من أبرزها:

- تقليص المسافة بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة.

- ارتقاء ملحوظ للإمكانات التعبيرية، أو التنوعات اللغوية المرتبطة بالوسائل الإعلامية.

ج - لكن ذلك الانتشار والتداول ما زال يفرز جملة أسئلة، تتناول العلاقة بين اللغة العربية والإعلام، وتكوّن إشكالية، يمكن ترجمتها بالأسئلة السبعة التالية:

س ١: هل أنتجت اللغة المعيّنة (= العربية) على صعيد المفردات (اللغوية والإصطلاحية) كمّاً يفي بمتطلبات ذلك الانتشار والتوسع والتداول الجماهيري؟

س ٢: هل انتجت اللغة العربية، على صعيد تنوّع الأساليب، وطواعية استخدام الدلالات، ومرونة صوغ التراكيب الجملية، كمّاً يلبّي متطلبات التوزيع الجغرافي للتغطية الإعلامية، على مساحة الوطن العربي، المتعدد اللهجات، المتنوع الثقافات، المختلف الأذواق والمشارب؟

س ٣: هل قدرت اللغة العربية على الوفاء بمتطلبات تنوع وسائط الإعلام، وما لكلّ واسطة من لغة مهنية خاصة، مميزة، فتجعل لذلك معاجم مهنية لكل من المسرح، والإذاعة، والصحيفة، والتلفزيون، والحاسوب، والإنترنت. . .؟

س ٤: هل تم إيصال المعلومة الإعلامية للمتلقي (= المُرْسَل إليه) البسيطة التركيب، المحددة المفهوم، الواضحة الدلالة، الموثّقة المصدر؟

س ٥: هل اقترن ايصال المُرْسَلة الإعلامية (الخبر، أو التحليل الإخباري، أو المعلومة العلمية. . .) للمتلقي بالأسلوب التعبيري المحايد، الموضوعي المتسم بالتقريرية، واستخلاص النتائج؟

س ٦: هل تمّ إيصال المُرْسَلة الثقافية للمتلقي بما تتطلبه من وضوح الهدف، وصدق التوجّه، وغنى المحتوى، وقدرة التعبير بصدق - عن الهوية الوطنية من حيث أبعادها المحلية القومية والدينية؟

س٧: هل استطاعت وسائط الإعلام نقل الوعي باللغة العربية من مستوى النخبة إلى مستوى العامة؟

تلك هي الأسئلة التي تكوّن إشكالية العلاقة بين اللغة والإعلام، وسنحاول في ما يلي الإجابة عنها، من خلال دراسة واقع مكوّنات العمليات الاتصالية، ودراسة واقع اللغة والنصّ الإعلامي، ومن خلال مجموعة اقتراحات تشكل رؤية لتنمية الوظائف المشتركة بين اللغة والظاهرة الإعلامية.

ثانياً: اللغة والإعلام في ضوء واقع مكوّنات العمليات الاتصالية

يتطلب فهم العلاقة الوظيفية بين اللغة والإعلام استجلاء واقع مكوّنات العمليات الاتصالية في حاضرنا العربي. والشائع في علم الإعلام، في هذا الخصوص، أن ذلك يتحدد من خلال:

١ ـ منتج المادة الاتصالية.

٢ ـ مضمون هذه المادة.

٣ ـ لِمَنْ توجه؟

٤ ـ بأية وسيلة اتصالية يتم إرسال هذا المضمون؟

٥ ـ ما هي التأثيرات التي يُحدثها هذا المضمون في الجمهور المتلقي[(٣)]؟

١ ـ يعتمد المكوّن الأول (منتج المادة الاتصالية) مقولة اتخاذ الإعلام الحديث محوراً لمنظومة المجتمع الحديث. انطلاقاً من هذه المقولة عمدت الشركات الإعلامية العملاقة، أو الشركات عبر القومية إلى احتكار السوق المستهلك[(٤)]، فهناك «أربع وكالات أنباء عالمية معروفة باسم الأربع الكبار[(٥)] تحتكر ٨٠ في المئة من فيض المعلومات»[(٦)].

أما المنتج العربي، فإنه «يواجه عصر التكتلات الإعلامية، مشتتاً، عازفاً عن المشاركة في الموارد، يعاني ضمور الإنتاج وشحّ الإبداع، حتى كاد ـ وهو المرسل

---

(٣) عواطف عبد الرحمن، **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٧٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، [١٩٨٤])، ص ٩٢، وعبد العزيز شرف، **اللغة العربية والفكر المستقبلي** (بيروت: دار الجيل، ١٩٩١)، ص ٩٨.

(٤) تذكر د. عواطف عبد الرحمن أن الشركات عبر القومية (حوالى ٢٠ ألف شركة عبر قومية تسيطر على نحو ٨٠ ألف شركة تابعة) توجد مقارها الرئيسية في كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية وسويسرا والمملكة المتحدة وفرنسا، وأن الأغلبية الساحقة من الشركات الأجنبية التابعة لهذه الدول توجد في دول العالم الثالث. انظر: عبد الرحمن، المصدر نفسه، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٥) وهي الوكالتان الأمريكيتان أسوشيتد برس ويونيتد برس أنترناشيونال ورويتر البريطانية وآجنس فرانس برس الفرنسية. انظر: المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٦) نبيل الراعي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، عالم المعرفة؛ ٢٦٥ (الكويت: [المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، د. ت.])، ص ٣٥٤.

بطبيعته ـ أن يصبح نفسه مستقبلاً للإعلام المستورد ليعيد بثه إلى جماهيره، وأوشكت وكالات الأنباء لدينا أن تصبح وكالات للوكالات الأربع الكبرى، حتى في ما يخصّ أخبارنا المحلية»[7]، «وإن نسبة عالية من البرامج التلفزيونية لمعظم دول العالم الثالث يتمّ استيرادها من الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة»[8].

وخلال العقد الأخير ظهرت ركائز بنية العولمة ونظامها عبر الاندماجات، فقد استطاعت الشركات الكبيرة أن تمتلك الشبكات الرئيسة التقليدية بالكامل[9].

ولم تتوقف حركة الاندماج على المؤسسات الكبرى، فقد اندمجت عام ١٩٩٩ مؤسسة «فياكوم» (Viacom) مع شبكة «سي. بي. إس.» (C.B.S.) في صفقة بلغت ٣٦ بليون دولار. وبذلك تمكّنت من خلق عناصر متكاملة لإنتاج مضامين جديدة وتوزيعها، مما مكّنها من إيجاد سوق واسعة وغنية. وشملت الاندماجات، أيضاً دزني وتايم وارنر، و«أمريكا على الخط» (America on Line) التي أصبحت اللاعب الرئيسي على شبكة الانترنت سرفيس، والتي هيمنت على شبكات الأخبار والتلفزيون السلكي (الكابلي)[10].

وعلى صعيد الخريطة العالمية في مجال الإعلان حظيت وكالات الإعلان الأمريكية للأسواق العالمية بما يوازي ٦١ في المئة، بينما لا يزيد نصيب أوروبا الغربية على ٢٥ في المئة، أما آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط فهي تشكل ١٣ في المئة من السوق الإعلانية العالمية[11]، وهي ترسل أكثر من ٢٤ مليون كلمة في اليوم الواحد، وتنتج تسعة أعشار مجموع المواد الإخبارية في العالم[12].

٢ ـ يسجل المكوّن الثاني، أي مضمون المادة الاتصالية أعلى أنواع الاحتكار وأشدها خطراً على المتلقي. ويشمل هذا المحتوى حقلاً واسعاً من المعلومات، سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، أو ما يمكن إدراجه في بُعدين أساسيين: **أولهما**

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٤٦.

(٨) عبد الرحمن، **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**، ص ٩٣.

(٩) فالشبكة ABC تملكها ديزني كابيتال سيتيز (Capital Cities)، والشبكة CBS تملكها وستنكهاوس، والشبكة NBN تملكها جنرال إلكتريك. أما عملاقا محطات الكابل التلفزيونية: تايم وارنر (Warner)، وتيرنر (Terner) فقد وحدا قواهما. انظر: أحمد ثابت [وآخرون]، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(١١) عبد الرحمن، **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**، ص ٩٧.

(١٢) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم [ألكسو]، **الخطة الشاملة للثقافة العربية**، ط ٢ (تونس: المنظمة، ١٩٩٦)، ص ٢٥٥.

يتعلق بالاتجاهات والقيم وأنماط السلوك، وثانيهما يتعلق بأنماط التنظيم والإنتاج والاستهلاك.

وتكمن خطورة المضمون، أو المُرْسَلة، عبر وسائط الإعلام، من مصدر منتج غربي، إلى دول العالم الثالث في مقصد هذا المضمون وموقفه وظروف تكيّفه. فالمضمون هو نصّ لغوي في الأساس، ولا يتم إنتاجه إلا بتوفر عناصر تكوينه، أي الحدث والموقف والمُرْسِل، وإنتاج النصّ هنا لمعناه، بمعنى أن المُرْسَلة تنتج دلالتها في التركيب الداخلي لأجزائها. هذا التركيب الذي يتضح فيه التعليق المتراتب للأجزاء على الكلّ. وعلى هذا، لا تكون الدلالة في المُرْسَلة متأتية في وحدات ثابتة مثل الكلمة أو الجملة، وإنما عن طريق البحث في النصّ والخطاب بأكمله. فقد تأكد أن المعنى الكلي للنصّ، والمعلومات التي يتضمنها، أكبر من مجرد مجموع المعاني الجزئية للجمل التي تكوّنه. بقول آخر، إن الدلالة الكلية للمُرْسَلة تنجم عنها باعتبارها بنية لغوية كبرى شاملة.

فالنصّ (أو المرسلة) ينتج معناه إذاً بحركة جدلية لا تتمثل في الانتقال من الجزء إلى الكل، وإنما على وجه الخصوص بالتكيّف الدلالي للأجزاء في ضوء البنية الكلية الشاملة للمضمون.

وتزداد الخطورة في النصّ أو المضمون التوجيهي الذي يرافق الخبر ويحلله، أو ما يبث في المضامين الفكرية، والنصوص الثقافية، أو تلك النصوص التي تحتمل التحريف عند امتصاص خطاب الآخر وأدائه بطريقة غير حرفية؛ مما يتطلب من المنتج أو المُرْسِل، هنا، إعادة صياغة الكلام بإيجازه أو باقتطاع بعض أجزائه، مما يعني أنه قد اختار استخدام لغته هو، وإعادة صياغة خطاب غيره، «مما يتيح الفرصة لتمثيل موقفه الخاص عبر الشفرة (Code) اللغوية التي يستخدمها على مستوى التعبير الذي ينمّ عنها أكثر مما يدل على المحتوى المنقول»[١٣].

هذا، وتستحوذ اللغة الانكليزية في مجال احتكار المضمون أو المادة الاتصالية على ٦٥ في المئة من برامج الإذاعة، و٧٠ في المئة من الأفلام، و٩٠ في المئة من الوثائق المخزّنة في الإنترنت، و٨٥ في المئة من المكالمات الهاتفية الدولية[١٤].

٣ ـ يتضمن المحدِّد الثالث الجمهور المتلقّي (أو المُرْسَل إليه) للرسائل الإعلامية والسوسيو ـ ثقافية.

(١٣) صلاح فضل، **بلاغة الخطاب وعلم النص**، عالم المعرفة؛ ١٦٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢)، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(١٤) الراعي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، ص ٢٧٣.

والمفهوم السائد في الإعلام العربي، في هذا الخصوص، أن المتلقي العربي يستقبل ما يوجهه اليه المرسل، بمعزل عن التفاعل معه، أو التواصل. وبغياب التواصل بمعناه الواسع الذي يتجاوز إبلاغ الرسائل إلى مهام التعليم والتعلم والترفيه واسترجاع المعلومات والتحاور والتسامر من خلال حلقات النقاش وعقد المؤتمرات عن بعد؛ أقول بغياب ذلك كله، يبقى المتلقي العربي رهن توجهات المُرسِل وسياسته الإعلامية.

لذا، فإن الضرورة تحتّم إجراء تعديلات جوهرية على صعيد محورية المتلقي، سواء من حيث انتاج السلع الإعلامية المتميزة القادرة على المنافسة، أو من حيث التنظيم، أو أسلوب الإدارة والتسجيل، وإلا بقي المتلقي العربي أمام أحادية الخيار، أي اقتناء السلعة الثقافية من الخارج. «وكما نستورد البضائع الأجنبية ذات الجودة العالية سيزداد استيرادنا لمنتجات الإعلام ليعاد توزيعها بعد تعريبها ودبلجتها»[١٥].

٤ ـ يختص هذا المحدّد بالقنوات التي يتم عبرها إرسال المضامين الإعلامية على تنوعها، تلك التي تسهم في تشكيل الأنماط الاستهلاكية. وهنا يلعب التلفزيون والإذاعة دوراً رئيسياً، وتليهما الصحف والمجلات والنشرات المهنية والكتب والأسطوانات وشرائط الفيديو ووكالات الأنباء.

٥ ـ يتعلق هذا المحدد بالتأثيرات التي تحدثها الرسائل الاجتماعية والثقافية لدى الجماهير المتلقية من شعوب العالم الثالث، ومنها العربية، عبر الإعلانات وسواها من المواد الإعلامية والاتصالية، سواء تلك المنشورة في الصحف أو المذاعة والمعروضة في كل من الإذاعة والتلفزيون. ولعل التأثير الأساسي يتمثل في مدى استيعاب الشعوب المتلقية الاستثمارات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالدول والشركات الرأسمالية المنتجة للمحتوى الإعلامي، والتي تؤدي إلى حدوث تغيير في الاتجاهات الاجتماعية والثقافية لمواطني العالم الثالث إزاء الصورة الاجتماعية والثقافية للدول الرأسمالية المتقدمة.

والجدير ذكره هنا أن تأثيرات الإعلام المسموع ـ المرئي بلغت حداً فاعلاً في تكريس ثقافة الصورة. وهذا الطغيان للصورة في التلفزيون والإعلان والفيديو ومجلات الأزياء والديكور والرسومات والمعارض أضعف العديد من المفاهيم الثقافية والقيمية المرتبطة بما هو رمزي أو مجرد في المجتمع.

ويظهر عدد من الباحثين الآثار المترتبة على الإدمان على الصورة، من ذلك مثلاً أن هناك علاقة بين كثرة مشاهدة التلفزيون وضعف الأداء المدرسي، كما أن هناك علاقة بين رؤية مشاهد العنف في التلفزيون وقابلية ممارسة العنف في الواقع،

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٦٨.

وبخاصة لدى فئات الأطفال والمراهقين الذين يحملون هذه الاستعدادات. «وتؤكد الدراسات الحديثة ما للإعلان من تأثير في المتلقي، فهو ينمّي القيم المادية، ويعمل على إقناع المستهلكين بأن سعادتهم تكمن في هذه المستهلكات»[١٦].

وفي دراسة عن الإعلان في قنوات البث الفضائي تضمنت في جانب منها تحليلاً كمياً لمضمون الإعلان لعيّنة من الإعلانات التي تبث في ثلاث قنوات عربية، وهي: دبي، والسعودية، وإم. بي. سي. (MBC)، تبينّ أن ٩٠ في المئة من الإعلانات المعروضة تروّج لمنتجات غير وطنية. «وفي جانب آخر من الدراسة نفسها تبينّ أن الإعلانات التي تروّج للمنتجات غير الوطنية تركزت على سلع استهلاكية وكمالية»[١٧].

---

(١٦) عبد الرحمن عزي [وآخرون]، **العرب والإعلام الفضائي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٢٣.

(١٧) في دراسة أجريت على عينة شملت مائة مفردة من المجتمع الجامعي لجامعة الشارقة، شارك فيها أساتذة وطلاب وطالبات، طلب مقدم الورقة إليهم الإجابة عن سؤال واحد ألا وهو ذكر عشرة إعلانات مما يبث أو يذاع عبر وسائل الإعلام المختلفة، اعتماداً على ذاكرتهم، فجاء مجموع إجاباتهم ٨٣٠ إجابة «إعلان» بنسبة ٨٣ في المئة من مجموع الإجابات المتوقعة والبالغ عددها ١٠٠٠ إجابة، حيث لم تتمكن بعض مفردات العينة من تذكر العدد المطلوب من الإعلانات.

وجاءت البيانات موزعة كما في الجدول رقم (١):

الجدول رقم (١)
الإجابات عن حالات التذكر

نوع الإعلان	عدد حالات التذكر
١ ـ مأكولات ومشروبات	٣٢٤
٢ ـ منظفات	١٤٤
٣ ـ عطور ومواد تجميل	١١٨
٤ ـ سيارات	١٠٤
٥ ـ خدمات	٦٤
٦ ـ ملابس	٢٤
٧ ـ ساعات ومجوهرات	٢٠
٨ ـ لوازم أطفال	١٨
٩ ـ هواتف	١٢
١٠ ـ ندوات وأنشطة ثقافية	٢
المجموع	**٨٣٠**

وبالقراءة التحليلية للبيانات في الجدول رقم (١)، وبدمج قائمة الإعلانات التي تم تذكرها وتقسيمها إلى أربع فئات نستخلص الجدول رقم (٢):

ثالثاً: اللغة والنصّ الإعلامي

١ ـ لغة النصّ المقروء: الصحيفة، الإعلان

أ ـ على الرغم من التحدّي العصري الذي تواجهه الصحافة بفعل تأثير الإعلام المرئي ـ المسموع، وانتشاره في الناس، فإن الصحيفة (اليومية) ما زالت تُعدّ من أهم ظواهر الحياة الثقافية الحديثة، وما زالت تمتلك الحق في انتزاع اهتمامنا وفضولنا

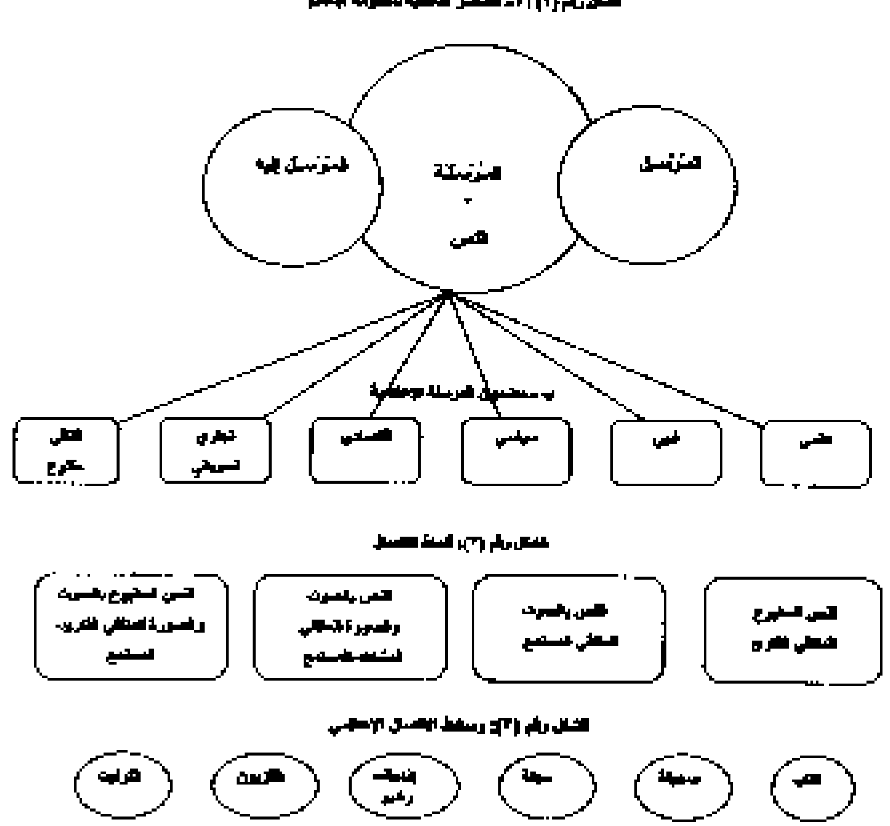
الجدول رقم (٢)

تحليل البيانات عن الإجابات السابقة

نـوع الإعـلان	عدد حالات التذكر	النسبة المئوية
سلع استهلاكية	٦٢٨	٧٥,٦
سلع معمرة (سيارات، ساعات، مجوهرات، هواتف)	١٣٦	١٦,٤
خدمات	٦٤	٧,٧
أنشطة ثقافية وندوات	٢	٠,٣
المجموع	٨٣٠	١٠٠

انظر: ثابت [وآخرون]، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

وقد اعتمدنا الرسم الهيكلي (الأشكال ١ ـ ٣) لبيان الربط الذي يجمع العناصر الداخلية لمنظومة الإعلام بأنماط الاتصال، وبوسائط الاتصال الإعلامية.



الثقافي. فالصحيفة إلى جانب وظيفتها التقليدية في نقل الخبر بالكلمة والصورة، وتحليل الخبر، والتعليق عليه، تجعل من عنصر الرأي والتفسير والتوجيه والتلميح والنقد أمراً جوهرياً يمسّ المواطنين في حياتهم، سياسياً واجتماعياً وثقافياً. وتأسيساً على ذلك، تغدو وظائف الصحيفة متعددة، متنوعة، ولا سيما وظيفتها في نشر الثقافة وتنميتها.

وتزداد أهمية الصحيفة الحديثة بما أتاح لها النصّ، بالكلمة المطبوعة، وبما يقدّمه المحللون السياسيون والاقتصاديون والاجتماعيون والرياضيون. . . من معالجات لآثار العصر على صفحات الصحيفة، ويتحولون، من ثمّ، إلى وسطاء بين الفكر وجمهور القرّاء، مما يجعل الصحيفة على اختلاف توجهاتها واختصاصها شأناً ثقافياً بامتياز، ووسيلة اتصال جماعية من الدرجة الأولى.

وإذ تعتمد الصحيفة من حيث التعبير على اللغة، بشكل رئيسي، لتحقيق وظيفتها الاتصالية، فإن مسؤولية اللغة، وفق هذا، تتعاظم من جرّاء ما تتطلبه هذه الوسيلة الاتصالية، من حيث شروط لغة النصّ (المُرْسَل)، والشروط اللغوية الواجب توفرها في المُرْسِل (الكاتب، المحرر، المعلّق. . .)، وكذلك ظروف المتلقي (المُرْسَل إليه).

وبداية، لا بدّ من الإشارة إلى الدور الوظيفي الذي أنجزته الصحافة والإذاعة، على صعيد اللغة، فقد تمثل ذلك الإنجاز بتخليص النثر العربي من أساليب علقت به طيلة قرون عدة في عصر الانحطاط، واستمرت حتى عصر النهضة. فالتعبير أخذ يتحرر تدريجياً من الزخارف اللفظية كالسجع والطباق، وحلّ بدلاً من ذلك الأسلوب المرسل، السهل، السريع، الذي يحرص على المادة الفكرية والعاطفية والتعبير عنها. وبشكل متنام، متفاعل مع نمو وعي القارئ المتلقي، وبفضل التعليم والثقافة الإعلامية الإذاعية، أنتجت لغة الصحافة أسلوباً جمع بين البساطة والجمال، وسرعة الأداء والتعبير، وهو ما انعكس ايجابياً على تقليص الفجوة التي سادت قروناً عدة بين الفصحى والعاميات.

لكن بعودة العاميات ثانية إلى الاستخدام اللغوي من جراء اعتمادها بشكل متزايد في العديد من محطات التلفزة وإذاعات الـ «إف إم»، وبعض البرامج الإذاعية في الإذاعات الرسمية، إضافة إلى عامل آخر ساعد على ذلك، هو اعتياد المتلقي على مشاهدة التلفزيون ومتابعة برامجه اليومية، بحيث صار يميل إلى النصّ المسموع ـ المرئي أكثر من اهتمامه بالنصّ المكتوب؛ أقول، بتأثير ذلك كله

أصبحت مسؤولية الصحيفة مضاعفة في تكريس اللغة المشتركة، أو اللغة التي نهجتها في تقريب العاميات إلى الفصيحة الميسّرة، وبات على الصحيفة أن تجتهد في ابتداع:

(١) أسلوب حي يعيد إلى المتلقي رغبة القراءة، ويستميل ذوقه المعرفي، كي يقبل على قراءة النصّ المكتوب بشغف.

(٢) بالمقابل، عرفت اللغة أشكالاً وأساليب جديدة استوجبتها الصحيفة وتقنياتها، وهو ما تمثل بنجاح نسبي في تكيّف اللغة العربية من حيث اعتماد الدقة في دلالة المفردات المستخدمة في المقالة الصحفية، واعتماد الإيجاز في التعبير الجملي، والالتزام بحجم ومقاييس الافتتاحية والزاوية الثقافية وعمود مراجعة الكتب وسواها.

(٣) وفي الوقت نفسه، أحدثت الصحيفة تعديلاً على المقوّمات التقليدية لبعض الأشكال الأدبية المنشورة في الصحيفة، فقد تخلّت المقالة مثلاً عن التطويل في المقدمة، وباتت تطرق الموضوع مباشرة، وقلّصت من العرض، لتخلص سريعاً إلى نتائج واضحة محدّدة. ونجد الشيء نفسه في ما أحدثته الصحيفة في النصّ المسرحي أو الأدبي المنشور في الزاوية الثقافية.

(٤) وأسهمت الكتابة الصحافية في توسيع اللغة المهنية ذات الطابع التقني، وذلك باعتماد لغة الإقناع عن طريق إيراد المعلومات المعزّزة بالإحصاءات والبيانات. لكن المقلق أن هذا الانتشار الواسع للغة الصحافة، وما رافقه من نجاح ثقافي، لم يقترن بدراسات علمية تتناول لغة الصحافة، وتحدّد خصائصها، وتعمل على وضع معجم مهني خاص بها يرصد المفردات والأساليب الأكثر استعمالاً، والأقل استعمالاً. كما لم يعمل المختصون من لغويين وإعلاميين على صناعة معاجم ثنائية متطورة تتضمن المستجد من مفردات الإعلام في اللغات الأجنبية الأكثر انتشاراً في عالم الصحافة، وتتضمن أنواع الأساليب المعتمدة حديثاً في أرقى الصحف العالمية.

ب ـ وعلى صعيد لغة الإعلان في الصحيفة، فإننا نلاحظ ارتباط هذه اللغة في معظم الصحف برغبة المعلّن ومقاصده في تسويق السلعة التجارية. ومن الطبيعي أن تلقى هذه الرغبة موافقة المسؤولين في الصحيفة، لأن المعلن هو رأس الموارد المالية للصحيفة، فالإحصاءات تشير إلى أن ٨٠ في المئة من إيرادات الصحف تعتمد على الإعلانات. وعندما تُحسب المساحة الفعلية المخصصة للإعلانات في الصحف يتضح أنها لا تقل عن ٧٠ في المئة، وتخصص المساحة الباقية ٣٠ في المئة للأخبار والموارد الثقافية، وباقي الموارد الإعلامية الأخرى، مما يضع في أيدي المعلنين والشركات

الإعلانية سلطات خط ـة تصل إلى حدّ إمكانية إفلاس هذه الصحف إذا تخلى عنها هؤلاء المعلنون[١٨].

وتتوزع لغة الإعلان في الصحيفة بين التعبير بالصورة والتعبير بالكلمة. وفي حين تسيطر لغة الإثارة في الصورة، ولا سيما استغلال جسد المرأة، تتفاوت في لغة الكلمة نسبة التعبير بالفصحى حيناً، والتعبير بالعامية حيناً آخر. وفي لبنان، تتميز لغة الإعلان المطبوع في الأغلب الأعم باعتماد اللغة الفصيحة القائمة على: الجملة، ثم توزيع الكلمة في الجملة إلى تقطيعات مقرونة بالتسجيع الخفيف، أو اعتماد الجملتين أو الثلاث القصيرة جداً[١٩]، وقد يتداخل التعبير الفصيح بالعامي في الإعلان الواحد، أو في جزء من الإعلان[٢٠]، ويتداخل من حيث أساليب الجملة الخبر الإبلاغي بالاستفهام[٢١].

وتحتكر اللغة الفصيحة في الصحف اللبنانية الإعلانات المبوّبة ذات الطابع الرسمي (الأحكام القضائية، إعلانات الأدلة، التعليمات والتبليغات الرسمية والخاصة المتعلقة بالمسائل الاجتماعية والثقافية)، فهي تندرج كلها في سياق لغوي فصيح، ولغة سليمة مختصرة واضحة. كما يراعى في الصياغة اعتماد المفردات ـ المصطلحات الخاصة بموضوع الإعلان[٢٢].

---

(١٨) عبد الرحمن، **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**، ص ١٠١.

(١٩) في إعلان لصالح «Dream Park» نلاحظ اعتماد ثلاث جمل، كل منها جملة مؤلفة من كلمتين: (١) ألعاب جديدة، (٢) الدخول مجاني، (٣) أسعار مخفضة. ثم جاءت جملة رابعة للتأكيد مع توضيح بالعربية: (٤) الدخول مجاني إلى حديقة الحيوانات. ما يذكر أن هذا الإعلان كان ثنائي اللغة: العربية والانكليزية. انظر: **صدى البلد**، ١٣/ ٨/ ٢٠٠٥، ص ١.

(٢٠) مثال للإعلان الواحد الذي يجمع بين الفصيحة والعامية؛ إعلان لصالح «Animal City»، جاء فيه: «أكبر حديقة حيوانات في لبنان ٢٥ ألف متر ـ ٤٠ نوع حيوانات مفترسة وأليفة ـ مدينة ملاهي ومطاعم». انظر: المصدر نفسه، ص ١. مثال آخر، لصالح برنامج تلفزيوني، بعنوان «Socca Stars»، جاء فيه: «من عدة بلاد عربية تم اختيارهم/ حلم واحد يجمعهم/ وبمكان واحد سوف يتدربون/ هوايتهم هي كرة القدم/ والكرة أقرب صديق لهم/ من منهم سيصبح بطل حالي؟...». انظر: **السفير**، ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٥، ص ٧.

(٢١) إعلان لبرنامج تلفزيوني، بعنوان: «لمسة شفاء». جاء في الإعلان المؤلف من الكلمة والصورة: «هل تعاني من أن يصبح أطفالك هكذا؟ هل يعاني أحد أفراد عائلتك من أوجاع في العمود الفقري ـ الجمعية اللبنانية للعناية بأطفال السكوليوز تنصحكم بمشاهدة برنامج لمسة شفا على تلفزيون الجديد... الخ». انظر: **السفير**، ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٥، ص ٧.

(٢٢) مثال: «تنظم مؤسسة الفكر العربي، الملتقى العربي للترجمة برعاية الرئيس إميل لحود وبالتعاون مع عدد من الجهات والاتجاهات المعنية بالترجمة...، الخ». مثال آخر، إعلان شركة تأمين، موجه إلى نقابة صيادلة لبنان: «ميدغلف.. تعلن عن تجديد عقد الضمان الجماعي مع شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين (...) على الراغبين في الانتساب الحضور إلى مركز نقابة صيادلة لبنان(...)». انظر: **السفير**، ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٥، ص ٨ و٢٢ على التوالي.

لكن هذا المستوى اللغوي في الإعلان قد يتغيّر بحسب رغبة المعلن، فهناك من يرى أن لغة الإعلان بالعامية أقرب إلى أذواق الناس، وهي تستميلهم بسرعة، وتتجاوب مع سلوكهم اللغوي والنفسي(٢٣).

٢ ـ لغة النصّ الإذاعي والتلفزيوني

أ ـ تعود أهمية الإذاعة الصوتية (الراديو) والتلفزيون باعتبارهما وسيلتي اتصال فعّال بالجماهير ـ إلى ما يُتاح لهما إذاعته من انتاج خاص بهما، وإلى كونهما جهازي نشر لبعض ما تنتجه وسائل الاتصال الأخرى التي يتلاءم نشاطها مع نشاطهما، كالسينما والمسرح والمحاضرات والمقابلات واللقاء بالناس في عملهم وتجوالهم ونزهاتهم، وما إلى ذلك.

وتتصل هاتان الوسيلتان اتصالاً وثيقاً بالثقافة التي تنتقل عن طريق الصوت، والصورة المقترنة بالصوت، إلى قطاعات كبيرة من المجتمع، فيترك بثهما أعمق الأثر في نفس السامع والمشاهد، ويحقق جاذبية خاصة وقدرة عالية على الإقناع، يرجع بعضها إلى سهولة إدراك الرسالة المبثوثة والانفعال بها. ويزيد من هذه الجاذبية والقدرة إحساس السامع والمشاهد بانعدام عنصر الزمن بين عنصر بثّ الرسالة وتلقّيه لها. ويحيل عملية التلقّي إلى عملية من المشاركة الوجدانية العميقة(٢٤).

من هنا تبدو ظاهرة الازدواجية في استعمال اللغة مسألة أساسية في البثّ أو الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني. ويختلف التعاطي مع المستوى اللغوي باختلاف المواد والبرامج من حيث أهدافها وتنوّعها وتقسيماتها الإدارية؛ فلغة البثّ في المواد السياسية، ونشرات الأخبار، والتعليقات، والبرامج التي تحقق الهدف الإعلامي الموجّه تكون بالفصحى، إن كان ذلك في المحطات الرسمية أو الخاصة. ويلي ذلك لغة المواد الثقافية التي تحقق هدف «التثقيف»؛ فهي في الغالب لغة «ثالثة» تجنح إلى الفصحى الميسّرة. أما لغة المواد الدرامية والمنوّعات ونقل البرامج الرياضية والمسابقات والألعاب وسائر مواد الثقافة الشعبية، فغالباً ما تكون بالعامية.

يستثنى من هذا المشهد لغة الإذاعات المحلية على موجات الـ إف. إم (FM).

---

(٢٣) مثال أول: إعلان لصالح جمعية قرى الأطفال SOS اللبنانية، جاء فيه بالحرف الكبير جداً: «المرة، رح تسمع/ كلمة «شكراً»/ من حدا بيعنيها. . .». انظر: صدى البلد، ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٥، ص ١٨. مثال ثانٍ: إعلان لصالح أحد المصارف في بيروت، جاء فيه: «تعا. . . روح، تعا. . . روح، تعا. . . روح»، «ما رح ناخدك ونجيبك على القاضي»(. . .)، «عم بتفكّر تشتري بيت العمر؟» بدل ما تأخّي وقتك رايح جايي. . . بيعطيك الجواب من الأول». انظر: النهار، ١٣/ ١٠/ ١٩٩٧، ص ٤.

(٢٤) المؤتمر الثاني للثقافة الشعبية اللبنانية ([بيروت]: دار الحداثة، ١٩٩٩)، ص ٨١٢.

المنتشرة بالمئات في المدن العربية، فمعظم هذه المحطات تعتمد العامية، كما تتميز بمعجم مفرداتها وتراكيبها المحدود.

لكن الوجه المقابل لهذا الشيوع اللّهجي في محطات الإذاعة المحلية ما تبثه الإذاعات الموجهة من خارج الوطن العربي، فالمفارقة أن هذه الإذاعات (الصديقة والعدوّة) تعتمد الفصحى ولا مكان للهجات المحلية في ما تبثه من برامج. وتزول دهشة المفارقة عندما نعلم أن القائمين على هذه الإذاعات يدركون طبيعة اللغة كأداة اتصال... لذا فإنهم يلجأون بالضرورة إلى «اللغة المشتركة».

«وإن الإحصاءات العالمية تؤكد أن اللغة العربية الفصحى تحتل المكان الثالث بين اللغات المستخدمة في الإذاعات الأجنبية»[٢٥].

وفي دراسة ميدانية أعدّها ياسر الملاح لاتحاد إذاعات الدول العربية عن الفصحى والعامية في الإذاعة والتلفزيون في الوطن العربي[٢٦]، خلص في تحليله الاستبيانات الاستطلاعية وملاحظاته حول الجداول الإحصائية إلى نتائج نختار منها ما يلي:

(١) يبيّن المتوسط النسبي للفصحى في برامج كل إذاعة وتمثيلياتها ومسلسلاتها وأغانيها[٢٧]:

(أ) يبين الجدول رقم (٣) في الدراسة المذكورة أن أعلى نسبة متوافرة في المواد التي تبثّها إذاعتا البرنامج الثاني والقرآن الكريم هي في مصر العربية (١٠٠ في المئة)، وأخفض نسبة للفصحى هي في إذاعة تونس (١,٥٤ في المئة)[٢٨].

(ب) إن المتوسط النسبي لمجموع ما يبث باللغة العربية في الإذاعات المذكورة يبلغ ٦,٨٢ في المئة، وهي نسبة جيدة تشير إلى تفوّق الفصحى على العامية بدرجة ملحوظة[٢٩].

ـ ملاحظات حول الفصحى في الأغاني[٣٠].

---

(٢٥) شرف، **اللغة العربية والفكر المستقبلي**، ص ١٦٩.

(٢٦) ياسر الملاح، معد، **الفصحى والعامية في الإذاعة والتلفزيون بالوطن العربي**، دراسات وبحوث إذاعية؛ ٣٠ (تونس: اتحاد إذاعات الدول العربية، ١٩٨٤).

(٢٧) المصدر نفسه، الجدول رقم (٣)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٢٨) المصدر نفسه، الجدول رقم (٣)، ص ٣٣.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٣-٣٤.

(ج) إن نسبة ما يبثّ باللغة العربية الفصحى يراوح بين ٥٠ في المئة في إذاعة الكويت إلى ١٠٠ في المئة في إذاعة القرآن الكريم في القاهرة.

ب ـ أما الإذاعات العربية الأخرى، فتتراوح النسبة بين ٢٠-٣٠ في المئة. وتحظى اللهجة المحلية بالنسبة الأكبر في كلّ إذاعة، ثم يأتي بعدها اللهجة المصرية في الإذاعات العربية غير المصرية.

(٢) يبيّن المتوسط النسبي للفصحى والعامية في برامج تلفزيونات الدول وفق نظام تنازلي:

المادة	نسبة الفصحى (في المئة)	نسبة العامية (في المئة)
نشرة الأخبار	١٠٠	
التعليق على الأخبار	١٠٠	
برامج المناسبات القومية	١٠٠	
برامج المناسبات الدولية	١٠٠	
البرامج التمثيلية والمسلسلات الدينية	١٠٠	
الحديث الديني	٩٧,٩	٢,١
برامج المناسبات الدينية	٩٥,٨	٤,٢
البرامج الأدبية	٩٥,٥	٤,٥
برامج المناسبات الوطنية	٩٣,٨	٦,٢
البرامج العلمية	٩٠,٤	٩,٦
نشرة الأحوال الجوية	٨٨,٨	١١,٢
البرامج الثقافية المنوّعة	٨٠	٢٠
المقابلات التلفزيونية	٧٩	٢١
برامج الطلبة	٧٧,٥	٢٢,٥
التمثيليات والمسلسلات التاريخية	٧٧,٢	٢٢,٨
الأخبار الرياضية	٧٧	٢٣
برنامج الأسرة	٦٩,٨	٣٠,٢
برنامج المسابقات	٦٦,٢	٣٣,٨
برنامج الأطفال	٥٢,٩	٤٧,١
برنامج المنوّعات	٣٩,٦	٦٠,٤

يتبـــع

تابـــع

نقل المباريات الرياضية	٣٧,٥	٦٢,٥
التمثيليات والمسلسلات المعاصرة	١٠,٥	٨٩,٥

ملاحظات : ـ يلاحظ أن نسبة العامية مرتفعة فوق ٦٠ في المئة في البرامج التالية: برامج المنوّعات، ونقل المباريات الرياضية والتمثيليات والمسلسلات المعاصرة.

ـ يلاحظ أن البرامج التي تبث بنسبة ١٠٠ في المئة بالفصحى هي: نشرة الأخبار، والتعليق على الأخبار، وبرامج المناسبات القومية، وبرامج المناسبات الدولية، والتمثيليات والمسلسلات الدينية.

ـ يلاحظ أن بعض البرامج تنخفض نسبة الفصحى فيها عن ١٠٠ في المئة، وهي: الحديث الديني، وبرامج المناسبات الدينية، والبرامج الأدبية، وبرامج المناسبات الوطنية، والبرامج العلمية، ونشرة الأحوال الجوية.

المصدر: ياسر الملاح، معد، **الفصحى والعامية في الإذاعة والتلفزيون بالوطن العربي**، دراسات وبحوث إذاعية؛ ٣٠ (تونس: اتحاد إذاعات الدول العربية، ١٩٨٤)، الجدول رقم (٢)، ص ٤٤ و٣٣ ـ ٣٤.

(٣) يبيّن المتوسط النسبي للفصحى في برامج كلّ محطة تلفزيونية وتمثيلياتها ومسلسلاتها وأغانيها وفق نظام تنازلي:

البلد	نسبة الفصحى (في المئة)
المملكة الأردنية الهاشمية	٩٢,٧
جمهورية اليمن العربية	٩٢
الجمهورية العربية السورية	٨٣,٦
المملكة العربية السعودية	٨٣
دولة قطر	٨١,٤
الجمهورية العراقية	٨١,٣
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٨١
جمهورية مصر العربية (القناة الثانية)	٧٢,٨
جمهورية مصر العربية (القناة الأولى)	٧٠,٦
دولة الكويت	٦٤
جمهورية السودان الديمقراطية	٥٤,٧
الجمهورية التونسية	٥١

المصدر: المصدر نفسه، الجدول رقم (٣)، ص ٤٥.

(٤) ملاحظات حول البرامج والتمثيليات المنتجة محلياً والمستوردة، ونسبة الفصحى واللهجات المحلية فيها[٣١]:

(٣١) المصدر نفسه، ص ٤٩.

ـ إن المتوسط النسبي للفصحى يبلغ ٢٢,٧٥ في المئة، في حين أن المتوسط النسبي للهجة المصرية يبلغ ٤٣,٥٧ في المئة.

ـ أما اللهجات العربية الأخرى، فيبلغ متوسطها النسبي ١١,٤٢ في المئة.

وهذا يدل دلالة واضحة على أن الإنتاج الذي يتمّ باللهجة المصرية رائج في المحطات العربية، وهو يبلغ أعلى نسبة إزاء الفصحى واللهجات الأخرى.

(٥) يشير المتوسط النسبي لمجموع ما يبثّ بالفصحى في التلفزيونات العربية إلى ارتفاع نسبة الفصحى، فهو يبلغ ٧٦ في المئة، ولكنه دون المتوسط النسبي لمجموع ما يبثّ بالفصحى في الإذاعات العربية (الراديو)[٣٢].

ما يمكن أن يسجل على هذه الدراسة القائمة على استبيانات استطلاعية وجداول إحصائية، هو التالي:

(أ) تعتبر هذه الدراسة نواة دراسات في الاتجاه نفسه.

(ب) ضرورة استقاء المعلومات من مستمعي (الراديو) ومشاهدي التلفزيون من خلال استبيانات عشوائية تشمل مدن الوطن العربي وأريافه.

(ج) قراءة نتائج الاستبيانات والجداول الإحصائية قراءة وظيفية لصالح تقريب الشقة والتباعد بين الفصحى والعامية.

(د) تعقيب القراءة الوظيفية بمنهج تطبيقي تستخلص مؤشرات جدواه بعد مرحلة محددة، ثم يباشر باستطلاع تال لتكون المعالجة متواصلة.

رابعاً: اللغة والإعلام: نحو تنمية الوظائف المشتركة

١ ـ تنمية عناصر البنى التحتية

أ ـ يتقدم **وضع سياسة لغوية ـ إعلامية** قائمة الأعمال التي تسهم في بناء هيكلية نظرية ـ تطبيقية تكون بمثابة خريطة طريق يسترشد بها الباحثون المعنيون في مسائل الإعلام الجماهيري.

ب ـ ومن المتعذر تحقيق مثل هذا البرنامج بغياب قرار سياسي يصدر عن السلطات الحكومية، يُسمح بموجبه لـ **الموارد البشرية المختصة إطلاق «ورشة»** العمل.

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٥٠.

ومن المتعذر أيضاً أن تنجح فرق العمل بمهماتها بمعزل عن موازنة مالية تكفل سداد نفقات الدراسة والتنفيذ.

ومن البديهي أن ينهض بهذا المشروع الرائد الباحثون المبدعون، والتجديديون، والمتنورون بثقافة العصر، والمطّلعون باستمرار على الجديد في بحوث تقنيات الإعلام وتقنيات المعلوماتية، وهذا يعني دائرة واسعة من المتخصصين في علم اللغة والمعاجم والإعلام والتربية والمعلوماتية والحضارة.

ومن المتعذر التوسع، كمّاً وكيفاً، في إعداد الموارد البشرية اللازمة لتنمية تقنيات الإعلام، وتدريبها، و«بالتالي يتعذر نشر الثقافة العلمية بين أوسع الجماهير ما لم يتم تدريس المواد العلمية والتقنية باللغة الأم، وما لم يستند هذا التدريس إلى البحث العلمي داخل الوطن العربي، والترجمة الدقيقة المكثفة السريعة المتواصلة لما يستجد من دراسات علمية وأبحاث تكنولوجية تنشر في لغات الأمم الأخرى المتقدمة تكنولوجياً وصناعياً»(٣٣).

ج ـ ويقترن بهذا البرنامج الشمولي التزوّد بـ **مواد المعلومات اللغوية**، عبر استثمار المكانز اللغوية المتوفرة في المؤسسات الحالية(٣٤)، وإجراء ما يُعرف بـ «استطلاعات الرأي» التي تربط الدرس النظري بالجماهير في شبه اتصال دائم، ليجمع الباحثون مادتهم من واقع الحياة اليومية الزاخر بالتحولات والمؤشرات الحيوية، مما يجعل الاتصال في مناخه الطبيعي بين الباحثين وجمهور المتلقين.

٢ ـ تنمية عناصر استخدام اللغة العربية

أ ـ يسجل **نظام قواعد العربية** درجة عالية من عدد الأحكام الموجبة، والأصول المقررة، والمسائل الخلافية. وقد بذلت جهود في تيسير الصرف والنحو، ولما يزل يحاول عدد من اللغويين تحديث نظام الجملة العربية في ضوء مناهج اللسانيات الحديثة، ولا سيما المنهج التوليدي. لكن عصر المعلومات المتعاظم يجابه العربية بنظام المعالجة الآلية للغة، ويطرح في هذا الضوء نظم البرمجة بوساطة الكمبيوتر، الأمر الذي يدفع بالباحثين العرب إلى ابتداع السبل التطويرية كي تقدر اللغة العربية على الانخراط في النظم الآلية للصرف والإعراب وتحليل الدلالة، وسائر التطبيقات

---

(٣٣) **اللسان العربي** (المغرب)، العدد ٢٥ (١٩٨٤ ـ ١٩٨٥)، ص ٤٦.

(٣٤) تقوم مجلة **اللسان العربي** (التي تصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ مكتب تنسيق التعريب) بنشر بحوث في غاية الأهمية، تتناول فيها الدراسات النظرية والتطبيقية التي تجرى حول المكانز العربية، وبنوك وشبكات المعلومات الآلية، وتنظّم الترجمة إلى العربية والمعجمية الحديثة المتخصصة ومساهمتها في الترجمة ونقل التكنولوجيا، إضافة إلى جهود مكتب التنسيق في وضع مصطلحات لمختلف العلوم والثقافة الحديثة.

القائمة على النظم اللغوية الآلية التي تشمل، على سبيل المثال، لا الحصر «الترجمة الآلية، والتدقيق الهجائي والنحوي، والفهرسة والاستخلاص الآلي، وفهم الكلام ونطقه آلياً»[٣٥].

ب ـ يسجل **نظام المعجم اللغوي** نقطة مركزية في دلالة الكلمة المفردة، ودلالة موقعها في السياق، مما يعطي المستخدم مجال الاختيار والبحث عن الدلالة المرادة في تعبيره وأسلوبه المتنوع.

لكن تنوع النصّ الإعلامي (مُرْسَلة علمية أو أدبية او ثقافية، سياسية أو اقتصادية...)، وتعدد وسائط الاتصال الإعلامية، وما لكلّ واسطة من متطلبات تقنية مميَّزة (صحيفة، أو مجلة، أو كتاب، أو إذاعة، أو تلفزيون...) يدفع بالمعجم العربي إلى ضرورة مماثلة معجم اللغة الإنكليزية الذي يسجل تطوراً سريعاً على صعيد تنظيم مداخلاته ومحتوى البيانات التي توصف من خلالها هذه المداخلات، إضافة إلى الكمّ المتزايد باطراد في عدد المفردات والمصطلحات؛ ذلك الكم الذي تفرزه باستمرار مستجدات عصر المعلومات وتقنياته الحديثة.

لذا، تدعو الضرورة إلى **إنتاج معجم يخدم الإعلام اللغوي**، قوامه الألفاظ الأكثر وروداً في الاستعمال الإعلامي، ولا سيما الصحافة والإذاعة والتلفزيون. وتستدعي المنفعة العلمية، في هذا المعجم، أن تُرتَّب الألفاظ الواردة فيه ترتيباً ألفبائياً، ثم ترتيباً بحسب الحقول الدلالية، ثم قوائم تشير إلى نسبة تواتر الألفاظ في استخدام الإعلاميين، وفق ما تعطيه إحصاءات تواتر الكلمات صعوداً أو نازلاً.

ويقودنا ذلك إلى حاجة الإعلام، بمختلف وسائطه، إلى ما يمكن تسميته بـ «معاجم المهن»، أو «معاجم الاختصاص». فالنصّ على تنوعه من مسموع أو مقروء أو مرئي، وعلى مختلف مضامينه، يتطلب توفر العودة إلى معجم يحمل اللغة الخاصة ويتضمن التنوعات اللغوية التي يستعملها المتخصصون، كل في مهنته، في كتاباتهم، في الحقول الموضوعية المختلفة، كما هو الحال في اللغة التي تكتب فيها مادة الفيزياء، أو الطب، أو الجيولوجيا... إلخ[٣٦].

ومع النمو المتزايد لظاهرة الإعلام وعالم المعلومات اطّرد نمو المفردات

---

(٣٥) الراعي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، ص ٢٨٧.

(٣٦) يشار بالتنويه، هنا، إلى جهود المجامع اللغوية العربية (في القاهرة ودمشق وعمان وبغداد)، وما انبثق عنها من لجان متخصصة، في وضع المصطلحات العلمية والفنية، وما صدر عنها من معاجم متخصصة في حقول مهنية عدة.

والمصطلحات الخاصة بهذا الإنتاج المعرفي والتقني، وهو أمر يستلزم من الباحثين المعنيين العرب تدارك هذا النقص عن طريق:

أ ـ «فحص طبيعة التصورات والمصطلحات بغية وضع المصطلحات المنسقة الأحادية أو المتعددة اللغات، بحيث يتاح توظيفها من حيث هي أدوات للاتصال وتنظيم المعرفة، ونقل المعرفة والتقنية».

ب ـ «فحص اللغات الخاصة من جهة استعمالها معجمياً ونحوياً وأسلوبياً وإحصائياً، بغية تعليم هذه اللغات، ومعالجة النصوص الخاصة وترجمتها»(٣٧).

ج ـ إن تنمية العلاقة التبادلية بين اللغة والإعلام يكون ممكناً بمقدار ما تتوفر الأدوات الإنتاجية التي يتطلبها الاستثمار، وفي مقدمة ذلك الترجمة. وهنا يجب التوجه، بصورة أساسية، إلى الكاتب الإعلامي والصحافي والمعلم، فهم مركز اهتمام الترجمة باعتبارهم يكوّنون جمهور الثقافة العامة.

ويقترن بذلك توفير المستلزمات الأساسية التي لا تقوم الترجمة من دونها، وفي طليعتها: المعاجم المتخصصة، والكتاب المرجع.

د ـ تعتبر ثنائية الفصحى والعامية من أبرز ملامح العلاقة بين العربية وفئات مستخدميها، فما زال طيف الاستخدام اللغوي موزعاً بين الفصحى والفصيحة واللغة المشتركة (أو الثالثة) والعاميات، على اختلاف مستوياتها وخصائصها في الوطن العربي. ومن خلال تفاعل هذه المستويات اللغوية نتج مستوى لغوي، لغة الاتصال بالجماهير، وهي التي نمت وتطورت خلال سنوات طويلة في حقل الصحافة، ثم آزرتها وسائل الاتصال السمعي والمرئي بالجماهير، الأكثر حداثة، وهي الإذاعة والسينما والتلفزيون.

هذا المستوى اللغوي يرفض بطبيعته الجديدة المتغيرة الواسعة الانتشار أن يكون حبيس لغة التراث، وليس من الممكن بطبيعة فاعليته ومدى انتشاره أن يكون لغة متخصصة للعلم والحضارة، ثم هو يختلف كثيراً عن لغة الأدب والفن، لكنه ليس مقطوع الصلة تماماً بهذه النماذج الثلاثة من التعبير اللغوي، فهو يأخذ من كلّ منها، ويصنع من هذه الحصيلة المشتركة شيئاً جديداً يحمل ملامح التمايز والاختلاف، ويقرب بدوره من وجدان الجماهير، وتعاملهم اليومي مع الحياة.

إن التقليص المستمر للمسافة بين الفصحى والعاميات تتفاوت نسبته من وسيلة

---

(٣٧) اللسان العربي، العدد ٣٣ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩)، ص ١٣٩.

إعلامية إلى أخرى، ومن برنامج إلى آخر. وقد تكون الصحيفة أو المجلة من أكثر الوسائط الإعلامية إسهاماً إيجابياً في هذه المسألة.

وهنا يأتي دور إعلام اللغة، فبمقدور الإذاعة والتلفزيون الإسهام الفاعل في إنجاز مهمة التقريب المشار إليها، وذلك بالتخطيط والتنفيذ لقائمة موضوعات يكون في مقدمتها أن يتكلم المذيع بالعربية الفصيحة الميسّرة.

ويندرج في هذا الدور للإذاعة والتلفزيون تصميم برنامج شامل لمحو الأمية، قد يكون من بعض وجوه تنفيذه إنتاج مسلسلات تلفازية وإذاعية باللغة الفصيحة الميسّرة تستهدف المبتدئين، وأخرى لغيرهم من العامة، حتى ينتشر النمط اللغوي السليم، ويشيع على ألسنة الناس كافة.

هـ ـ ويقضي الوعي بما يجابه الوطن واللغة من أخطار أن نحدّد طبيعة علاقتنا باللغة، فنحن كثيراً ما نجانب جادة الصواب والموضوعية العلمية، حين نقع في ردّة الفعل، فنحب العربية حباً صوفياً، ونبالغ إذ نرى فيها لغة فريدة العبقرية. إن هذا المنحى العاطفي بتأثير من الدين أو القومية لا يخدم العربية المعاصرة في صراعها مع قضايا الإعلام، بل الذي يخدم لغتنا في هذا الصدد هو أن نحدد مناحي القصور، ونمتلك الشجاعة بالاعتراف، فنقول إن لغتنا نجحت في العصر العباسي بفعل مؤثرين: الغلبة للدولة، وقدرة اللاغي على الاجتهاد، فأفاد من خصائص اللغة ولا سيما القياس والاشتقاق، فأبدع وبرع في استخدام اللغة، وأثرى إمكاناتها الواسعة في صوغ الألفاظ للمدلولات الحضارية المستجدة. وإن الموضوعية في تحليل الواقع اللغوي الإعلامي يدفعنا إلى القول:

«إن مقياس انتشار العربية أو تداولها لا يقوم على عدد المتكلمين بها، أو زيادة عددهم، بقدر ما يقوم على رصد الوظائف التي تقوم بها العربية في هذا الخصوص، وتحديداً مجالات الاتصال التي يُتحدث بها فيها، ولأي أغراض، وبأي مستوى من الكفاءة»[٣٨].

---

(٣٨) فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، ترجمة أحمد عوض؛ مراجعة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة؛ ٢٦٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠)، ص ٢٥٥.

الفصل السادس

اللغـة وروابـط الهيمنـة عنـد ابن خلـدون(*)

محسن بوعزيزي(**)

«اعلم أن لغة أهل الأمصار إنما تكون بلسان الأمة، أو الجيل الغالبين عليها أو المختطين لها».

«فلما هجر الدين اللغات الأعجمية، وكان لسان القائمين بالدولة الإسلامية عربياً، هجرت كلها في جميع ممالكها، لأن الناس تَبَع للسلطان وعلى دينه، فصار استعمال اللسان العربي من شعائر الإسلام وطاعة العرب».

أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون

أولاً: الفرضية

بعيداً عن الإسقاطات المفهومية، وجموح تحميل الفكرة الخلدونية وزر ما لا تعني، فذلك ضرب من «الأورثوذكسية» تتجنبها هذه الدراسة، أفترض هنا، أن في ما أنتجه ابن خلدون حول اللغة يمكن أن يساعد على فهم المسألة اللغوية، راهناً، في علاقاتها بروابط القوة.

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: الندوة الدولية حول راهنية ابن خلدون، المعنونة «اللغة وروابط القوة عند ابن خلدون». وهي من تنظيم جامعة صفاقس بالتعاون مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، ١٥ ـ ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦. ونشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٥ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧)، ص ١٩ ـ ٣١.

(**) أستاذ علم الاجتماع، جامعة المنار، ورئيس الجمعية التونسية لعلم الاجتماع.

اللغة عند ابن خلدون ترتبط بالهيمنة، وكذلك بشروط اجتماعية وجغرافية وتاريخية. ويبدو البعد الاجتماعي، أو السوسيوسياسي، في ما أنجزه من ربط محيّر بين اللغة والهيمنة، تتحدّد فيه اللغة بروابط القوة؛ فاللغة ليست قوية في حدّ ذاتها، بل الهيمنة تعليها أو تدنيها. إنها أداة بيد السلطة لتشريع هيمنتها وفرض قوتها.

ويبرز الثقل الاجتماعي للغة كذلك، حين تحسّست هذه الدراسة سوسيولوجيا الملكة الخلدونية، فرأتها مكتسباً تحول إلى كيان، وتحصل تطورياً بكثرة الممارسة لكلام العرب.

ولبيان صلة ابن خلدون، قصداً أو ضمناً، بالشروط الموضوعية للغة، تعرّض هذا النص كذلك إلى ما في النظرية الخلدونية من توزيع سانكروني، رسم فيه أطلسية اللغة العربية. وتتبعها دياكرونياً كذلك لتختلف عنده باختلاف السياق التاريخي. ولو لم يكن معيارياً في بعض المواضع، لأمكن القول إنه كان رائداً لسوسيولوجيا اللغة، بما هي علم يدرس اللغة في ترابطاتها وعلاقتها. لكن معياريته، أحياناً، تسقطه في التمييز، تفاضلياً، بين لغة وأخرى، استناداً إلى الدين أو الإثنية على غرار لغة القرآن أو لغة النبي (ﷺ) مثلاً.

ثانياً: اللغة والهيمنة

في نص من نصوص المقدمة كتب ابن خلدون فصلاً محيراً سمّاه «في لغات أهل الأمصار»، يربط فيه اللغة بروابط القوة؛ فاللغة المهيمنة التي تحتكر القول، وتفرض شرعيتها كلغة «اعتباطية» غير قابلة للاحتجاج، هي لغة المجتمع المهيمن بدينه: «اعلم أن لغات أهل الأمصار إنما تكون بلسان الأمة، أو الجيل الغالبين عليها أو المختطين لها»[1]. ولأن الهيمنة كانت لصالح الدولة الإسلامية على عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، فقد كانت العربية هي اللغة الشرعية التي وجب استعمالها وهجر ما عداها من اللغات الأعجمية، لأنها «خِبٌّ» أي مكر وخديعة، كما يقرر عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) والسبب في ذلك عند ابن خلدون: «ما وقع للدولة الإسلامية من الغلب على الأمم، والدين والملّة صورة للوجود وللملك. وكلها موادّ له، والصورة مقدمة على المادّة، والدين إنما يستفاد من الشريعة وهي بلسان العرب، لما أن النبيّ (ﷺ) عربيّ، فوجب هجر ما سوى اللسان العربيّ من الألسن في جميع ممالكها. واعتبر ذلك في نهي عمر (رضي الله عنه) من رطانة الأعاجم. وقال إنها خِبٌّ؛ فلما هجر

(1) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤)، ج ١، ص ٤٥٧.

الدين اللغات الأعجمية وكان لسان القائمين بالدولة الإسلامية عربياً، هجرت كلها في جميع ممالكها، لأن الناس تبعٌ للسلطان وعلى دينه، فصار استعمال اللسان العربي من شعائر الإسلام وطاعة العرب»[٢].

هكذا تقصى بحكم المهيمن من الاستعمال حتى لدى الناطقين بها، إقصاءً يصل حد موتها: «وهجروا الأمم لغاتهم وألسنتهم في جميع الأمصار والممالك، وصار اللسان العربي لسانهم، حتى رسخ ذلك لغةً في جميع أمصارهم ومدنهم»[٣].

ولكن اللغة العربية كذلك فقدت شرعيتها الاحتكارية وكادت تذهب لما تغيرت روابط القوة، واستولى العجم من الدّيلم والسلجوقية بعدهم في المشرق، وزناته والبربر في المغرب، على جميع الممالك الإسلامية. يقول ابن خلدون في هذا: «ولما تملّك العجم... وصار لهم الملك والاستيلاء على جميع الممالك الإسلامية فسد اللسان العربيّ لذلك، لولا ما حفظه من عناية المسلمين بالكتاب والسنّة»[٤].

يخضع ابن خلدون اللغة إذاً لروابط الهيمنة، فاللغة المهيمنة هي لغة الدولة المهيمنة، تقوى بقوتها وتضعف بضعفها، فحينما كانت روابط القوة لفائدة الدولة الإسلامية وصار استعمال اللسان العربي من شعائر الإسلام وطاعة العرب، أُسندت شرعية احتكار السلطة لفائدة اللغة العربية ونُهي عن غيرها من اللغات الأعجمية لما فيها من «رطانةٍ ومكرٍ». أما حينما أُخضعت الدول الإسلامية وفقدت سلطانها، «فسدت اللغة العربيةُ على الإطلاق»[٥]. معنى هذا أن ابن خلدون لا يدرس اللغة كموضوع مستقل بذاته، بل يربطها بشروط استعمالها وعلاقات القوة التي تحكمها، فاللغة الحقّة، هي لغة الأيديولوجيا المهيمنة. إنها خلق الدولة المهيمنة لبسط نفوذها وتشريعه بخطاب واحد ينسف ما عاداه. هكذا تحولّت اللغة العربية زمن عمر بن الخطاب (ﷺ) إلى لغة «إمبريالية»، احتكارياً، تسطو على لغة الآخر، «الكافر»، الأعجمي، فتنفيها وتقتلها. وها هي اليوم كما كانت على عهد المغول والتتر، تعاني أزمة حقيقية، تحت سطوة إرادة المهيمن واستبعاد الوسائط التقنية الحديثة للاتصال لها، حتى قيل إن المجتمعات العربية لا لغة لها اليوم.

ولقد كانت الفرنسية في القرون الوسطى تمثّل لغة النبل والوجاهة الاجتماعية لدى الناطقين باللغة الانكليزية، أما اليوم فتعيش غبناً حقيقياً بفعل هيمنة اللغة

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٥٧.
(٣) المصدر نفسه، ص ٤٥٨.
(٤) المصدر نفسه، ص ٤٥٩.
(٥) المصدر نفسه، ص ٤٥٨.

والثقافة الأمريكيتين عليها. لغة الآخر المغلوب، عادة، كما يقرّر ابن خلدون: لغة ميتة، خبُث، مكر، وخديعة، لغة متوحشة، لهجة (Patois). ولقد ازدرى بلزاك (Balzac) في *(Les Chouans)* لغة «البروتون» ليضعها دون مستوى اللغة[٦]. هذا السطو على لغة الآخر باسم اللغة عينها، يمثّل عند رولان بارت (Roland Barthes) المنطلق لكل أنماط القتل الشرعي.

ويدعو جون لوي كالفي (Jean Louis Calvet)، في المعنى نفسه، إلى كشف كل أنواع الهيمنة والإمبريالية اللسانية التي تمارسها المؤسسة الاستعمارية حين أجهزت على اللغات المحلية، إجهازاً بلغ حد قتلها (Glottophagie). وليست اللغة عنده، بما فيها من جماعات لسانية (Communautés linguistiques) سوى خلق الدولة وكذبتها، تشريعاً للهيمنة وتأكيداً لتفوّق الغرب المسيحي على «الشعوب البدائية». ولقد مارست اللسانيات كذلك تحت وطأة السياسي الإيديولوجي نوعاً من النفي للغات الشعوب الأخرى. وعليها الآن أن تكون مناضلة[٧]. إنّ هذه النظرة الأيديولوجية التي تكرس تفوق لغة على لغة أخرى من شأنها أن تفضي في وجه من وجوهها إلى تشريع الهيمنة وتبرير الاستعمار ونفي الهوية المحلية كما يرى كالفي. يبدأ هذا التشريع من صياغات نظرية، لا تخفي ذرائعيتها، تقيم علاقة شرطية بين تطور المعرفة واستعمال لغة الآخر الغربي، بحثاً وتدريساً. وهنا تبدو العربية ضمن هذا التوجه المتنامي (في الجامعة التونسية مثلاً) بعيدة عن التعبير عن الفكر الحديث.

هكذا تنكشف في تاريخ اللغات سيرورة من الصراع بين لغة غالبة ولغة مغلوبة، تظهر في ثنائيات متقابلة من قبيل لغة المتوحش ولغة المتحضّر، اللغة واللهجة، لغة حديثة ولغة بدائية، لغة القرآن ولغة العجم، لغتنا ولغة الآخر، ويقبع خلف نفي لغة الآخر نفي للثقافات والجماعات المنتجة لها. هذه اللغة لا مبرر لوجودها إلا لإثبات تفوّق المهيمن وتشريع هيمنته؛ فالعربية، مثلاً، لم تكن من وجهة نظر غربية متفوقة سوى لهجة (Jargon) شاهدة على البدايات وعلى ما قبل التاريخ، وبهذا الشعور بالاكتمال التاريخي خاض الغرب مغامرة الاستعمار نحو شعوب «متوحشة» لم تبلغ بعد درجة الصفر في حرارة التاريخ، درجة تملّك اللغة، فهي لا تزال في مرحلة اللهجة برطانتها.

ولقد ساعدت اللسانيات الحديثة في بداياتها على ترويج فكرة دونية اللغات غير

---

(٦) Honoré de Balzac, *Les Chouans*.

(٧) Louis Jean Calvet, *Linguistique et colonialisme; petit traité de glottophagie*, bibliothèque scientifique (Paris: Payot, 1974), p. 10.

الغربية بنزعة مشبعة بمركزية أوروبية (Eurocentrique). ويمثل هذه النزعة درس موريس دي لافوس (Maurice Delafosse) لغات السودان القديم مستعيداً هذا التعارض بين اللغة واللهجة، فلا يرى فيها سوى لهجات بخلفية «تحقيرية» عنصرية أحياناً[٨]؛ فالفرنسية مثلاً هي لغة المستعمر الأبيض، أما «البمبرا» فلغة المستعمَر الأسود. تخفي هذه الثنائية المتقابلة باسم العلم روابط من القوة تبدو فيها اللغة قامعة بما اكتسبته من سلطة سياسية واقتصادية. أما اللهجة فلغة مقموعة (Une Langue Battue)[٩] بنزعة كولونيالية لسانية جامحة.

ثالثاً: اللغة ظاهرة اجتماعية موضوعية

تثير هذه الدراسة أيضا ما لوحظ من غياب عام في النصوص القارئة للمسألة اللغويّة عند ابن خلدون، أهملت بالقصد أو من دونه المقاربة الاجتماعيّة للغة على أهميتها، فكلّ دارس لها، نظر إليها من زاوية اختصاصه الدقيق، فاستحضر ما يناسبه وغيّب ما دون ذلك. اكتفى عبد القادر المهيري، مثلاً، بعرض ما ظهر له في النصّ الخلدوني من مألوف في علوم اللسان على عهده، وما بدا مجاوزاً له[١٠] واقفاً عند التمييز الاصطلاحي بين اللغة واللسان[١١]. وتبعه في هذا المنحى عبد السلام المسدّي الذي اقتصر على عرض هيكل المعارف اللغويّة عند ابن خلدون، مشيراً في نهاية نصّه، وفي جملة عرضية، إلى الثقل الاجتماعي في المسألة اللغوية، فهي بذلك: «نموذج الضغط العمراني بالمعنى الخلدوني الصائر بعدُ إلى دوركهايم»[١٢]. أما أبو يعرب المرزوقي فقد رأى وبتحديدية غير مبرّرة، ابن خلدون أبا علم الاجتماع اللساني من دون منازع[١٣].

تندرج المسألة اللغوية عند ابن خلدون في سياق اهتمامه بالعمران البشري والتفكير الاجتماعي، فعلاقتها بالمجتمع وثيقة تتغيّر بتغيّره وتفسد بفساد اللسان

---

(٨) Maurice Delafosse, *La Langue mandingue et ses dialects (Malinké, Bambara, Dioula)* (Paris: P. Geuthner, 1929), tome 1, p. 10.

(٩) Calvet, Ibid., p. 54.

(١٠) عبد القادر المهيري، «ابن خلدون وعلوم اللسان،» **حوليات الجامعة التونسية**، العدد ٢٤ (١٩٨٥).

(١١) عبد القادر المهيري، «مصطلحا اللغة واللسان عند ابن خلدون،» **حوليات الجامعة التونسية**، العدد ٢٥ (١٩٨٦).

(١٢) عبد السلام المسدّي، «علوم اللسان عند ابن خلدون،» **المورد** (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد)، العدد ١ (١٩٨٦)، ص ٢٦.

(١٣) أبو يعرب المرزوقي، «منزلة اللسان وعلومه في مقدمة ابن خلدون،» **المسار**، السنة ١، العدد ١ (خريف ١٩٨٨).

الأول والابتعاد عنه بالمخالطة، فتصير ممتزجة. إنّه، مثلاً، لا يقف عند النحو، القائم على المنطق بتجريديته، بل يربطه بالواقع ويراه نابعاً منه أصلا. ولا يدرس اللغة في ذاتها ولذاتها، لأنّها شديدة الصلة بالممارسة والاستعمال، أي بالظاهرة الاجتماعيّة في وحدتها وكليتها(١٤)، فاللغة، عنده ملكة في اللسان تحصل بممارسة فعل الكلام ومعاودته، حتى تترسّخ منوالاً، يرتسم في المخيال بعد طول معاشرة وحفظ لكلام العرب، فتصبح صفة راسخة في الفرد، ينسج عليها ويعيد إنتاجها من جديد، فالممارسة هي التي تبني المنوال، ولعلّه «هبيتوس اللغة» الذي ينجز في الفرد ـ متى تحقّق ـ «الملكة المستقرّة في العبارة عن المقاصد»(١٥)؛ أفليس في هذا بعض مما ذهب إليه اللساني السويسري فردينان دي سوسير، حين رأى في اللغة نتاجاً اجتماعياً لملكة الكلام تتبنّاها المجموعة، فتمكّن الفرد من ممارسة هذه الملكة(١٦).

وعلى الرغم من تنزيل سوسير للغة منزلتها الاجتماعية، إلاّ أنّه يستبعد مقاربتها سوسيولوجياً في سياق حديثه عن علاقة اللسانيات، موضوعاً ووظيفة، بالعلوم المقترنة بها. أما عند ابن خلدون، فاللغة نتاج الاجتماع الإنساني، وتكون بلسان الأمّة الغالبة، فيفسّرها اجتماعياً باعتبارها مواضعات الأقوياء والمتغلبين في كلّ مجتمع(١٧). إنّها ظاهرة اجتماعية تاريخية تتطوّر بالاستعمال وتختلف باختلاف المجتمعات، تتجدّد كلّ لحظة بالممارسة والتواتر من جيل إلى جيل، فيتعلّمها العجم والأطفال حتى أنها جبلّة وليس كذلك. وهنا يقطع ابن خلدون مع السائد في الفكر وفي الحسّ المشترك؛ فاللغة، بلاغة وإعراباً، ليست طبيعة وجبلّة مثلما هو مسلّم على عهده، إذ كانت «العرب تنطق بالطبع»، بل ملكة تكتسب بالتنشئة الاجتماعية، وضمن سيرورة من التعلّم والتكرار، ومتى استقرّت في الفرد ورسخت، تصبح كأنّها طبيعة فيه، والحال أنّها ليست كذلك، فظاهرها جبلّة وطبع، وباطنها تربية اجتماعيّة وسيرورة من التكيّف مع لغة المجتمع ومنواله في التعبير وفي البيان. كذلك هي اللغة عند فردينان دي سوسير شيء مكتسب متواضع عليه، ولا توجد إلا بمقتضى نوع من التعاقد الاجتماعي نتمثلّها تدريجيًا بالتدريب(١٨). لكنّ سوسّير يكتفي بوصف الظاهرة

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٨١.

(١٥) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٧٣١.

(١٦) فردينان دي سوسير، **دروس في الألسنية العامة**، تعريب صالح القرمادي، محمد الشاوش ومحمد عجينة (طرابلس، ليبيا: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥)، ص ٢٩.

(١٧) «في لغات أهل الأمصار»، يقول ابن خلدون في هذا السياق: «اعلم أن لغات أهل الأمصار إنما تكون بلسان الأمّة، أو الجيل الغالبين عليها أو المختطّين لها». انظر: «في لغات أهل الأمصار،» في: ابن خلدون، المصدر نفسه، ص٤٥٧، والمرزوقي، «منزلة اللسان وعلومه في مقدمة ابن خلدون،» ص ٣١.

(١٨) دي سوسير، المصدر نفسه، ص ٣٥.

اللسانية من الداخل، ولا يحيل في مقاربته لها تطورياً للسياقات الاجتماعية. إن امتداد اللهجة لتصير لغة يأخذ عنده طابعاً مثالياً (Idyllique)، إذاً التعاقد هنا ضمنيّ (Convention Tacite).

ليست اللغة للعرب «بالطبع» كما هو متداول في الحس المشترك، بل تكتسب «ملكة اللغة» بالممارسة والمخالطة حتى يترسخ «منوال الملكة» نموذجاً في الفرد فيظهر كأنه طبيعة. وهو ليس كذلك في الأصل، بل يحصل بسيرورة من الاستبطان لنحو اللغة وعناصر البيان والبلاغة فيها؛ فملكة اللسان العربي و«منوالها» بحسب العبارة الخلدونية لا يستقرّان بالطبع، بل باستبطان «هبيتوس اللغة» بعد طول حفظ وممارسة ومعاشرة لكلام العرب. وتخضع اللغة عند ابن خلدون كذلك لضوابط «إثنوجغرافية»؛ فالمستعجمون بـ «المَرْبى»، أي بالمخالطة، هم أقرب إلى صناعة اللغة ونحوها من أهلها من العرب؛ فلما «فسدت» اللغة وصارت «ممتزجة» احتيج إلى وضع النحو، فوضعه من اكتسبها بالمَرْبَى من غير العرب. كما إن المعربّين من غير العرب كانوا هم حملة العلم بمختلف «صنائعه»، إذ «الملّة الإسلامية» كانت «أميّة النزعة والشعار»، ومع ذلك تظلّ البلاغة الإسلامية في نظر ابن خلدون أبلغ من البلاغة الجاهلية. وللغة أيضاً منطق جغرافي يرتبط بمسافات القرب والبعد من المدينة، تبتعد عن لسان مُضر ولغة قريش كلما اقتربت من المدينة وامتزجت بغيرها من اللغات ففسدت. ويتحدث ابن خلدون كذلك عن لغة المدينة «لغة أهل الحضر والأمصار»، وهي لغة قائمة بذاتها تختلف عن لغة البداوة. وتكشف اللغة في مستوى آخر عن تراتبية اجتماعية يستنكف منها، بما هي «صناعة» أهل السياسة والسلطة والوجاهة الاجتماعية ويعتادها من كان دون ذلك.

رابعاً: سوسيولوجيا الملكة الخلدونية

الملكة، ملكة اللغة، مكتسب تحوّل إلى كيان، ترتسم منوالاً في المخيال بالتعلّم. إنها فعل تربوي تحصل تدريجاً بكثرة الحفظ والمعاودة والممارسة لكلام العرب، حتى يُصبح كأنّه جبِلّة أو طبع في الناطق بها، والحال أنّه سيرورة من التعلّم وتكرار الفعل، حتى يترسّخ منوال اللغة فيصير «بنية مبنيّة» يعاد إنتاجها وينسج عليها متى تحققت في الفرد «الملكة المستقرّة في العبارة عن المقاصد»[19].

إنّ مفهوم «المنوال» هنا مركزي في تعريف ملكة اللسان، والملكة بصورة عامّة، ولعلّه الإضافة الأساسيّة في مقاربة ابن خلدون للملكة؛ فالمنوال نموذج مثالي نُسج،

---

(19) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ٧٣١.

تطورياً، بالفعل وتكرار الفعل «الحفظ النقيّ الحرّ من كلام العرب»[٢٠] حتى تتكوّن الملكة وتصبح «صفة راسخة»، ظاهرها جبلّة، لصيقة بالكيان وباطنها إنجاز ثقافيّ اجتماعيّ، اكتسب بسيرورة من التكيّفات الاجتماعيّة ومن الاستعمال لكلام العرب. يقول ابن خلدون في كيفية بناء الملكة، «إنّها تتكوّن: بكثرة الحفظ من كلام العرب، حتى يرتسّم في خياله المنوال الذي نسجوا عليه تراكيبهم فينسج هو عليه، وتتنزّل بذلك منزلة من نشأ معهم وخالط عباراتهم في كلامهم»[٢١].

ويبدو ابن خلدون متيقظاً إلى أهميّة مرحلة الطفولة في ترسّخ الملكة، فما يكتسبه الطفل خلال سنوات تعليمه الأولى: «أشدّ رسوخاً وهو الأصل لما بعده، لأنّ السابق الأول للقلوب كالأساس للملكات وعلى حسب الأساس وأساليبه يكون حال ما ينبني عليه»[٢٢]. هذه الفكرة عدّت اكتشافاً أنجزته في بدايات القرن العشرين المقاربة الأنثروبولوجية للثقافة بخاصّة مع مدرسة «الثقافة الشخصيّة». تؤكدّ هذه المدرسة بعناصرها الجامعة لكلّ من روث بينيديكت (Ruth Benedict) ومارغريت ميد (Margaret Mead) ورالف لينتون (Ralph Linton) وأبراهام كاردينر (Abraham Kardiner)، أنّ الملامح الأساسية للشخصية ترتسم خلال السنوات الأولى من الطفولة بواسطة الثقافة. ومن هنا صاغ كاردينر وتبعه رالف لينتون مفهوم «الشخصية الأساسية»[٢٣]. وليس هذا ببعيد عمّا قصد ابن خلدون من «السابق الأول» ممّا يتلقاه الطفل الذي هو كالقاعدة أو الأساس للملكة. وفي الملكة طبقات، تتراتب بلاغتها، فترتقي أو تنزل بحسب جودة المحفوظ وبلاغته، وبمدى قربه أو بعده من اللسان المُضَري.

خامساً: أطلس اللغة عند ابن خلدون: المستوى السنكروني

يقترب ابن خلدون في بعض المواضع من سوسيولوجيا اللغة من دون المقاربة السوسيولسانية (La Sociolinguistique)[٢٤]. في الأولى تقارب اللغة سوسيولوجياً،

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٧٥٠.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٧٣١.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٧٠١.

(٢٣) «Anthropologie,» dans: *Encyclopédia Universalis* ([Paris: s. n.], 1996), tome 2, p. 522.

(٢٤) في سوسيولوجيّة اللغة يبرز البعد السوسيولوجي أصلاً فيها، وفي المقاربة السوسيولسانية تستند الأولويّة للسانيات (La Linguistique). الأولى تعتبر مقاربة سوسيولوجية للغة تنزع إلى الكشف عن البعد الاجتماعي عبر المعطى اللساني، كالبحث عن الفروقات الاجتماعية أو التكوين الثقافي لفرد أو لمجموعة ما من خلال النشاط اللغوي، انظر مثلاً: Jean-Baptiste Marcellesi et Bernard Gardin, *Introduction à la sociolinguistique: La Linguistique sociale*, langue et langage (Paris: Larousse, 1974), p. 19.

بحثاً عن متغيّرات ممكنة ترتبط بالسياق الاجتماعي الذي ينتجها[٢٥]؛ أما الثانية فالأصل فيها مقاربة لسانية تنفتح على البعد السوسيولوجي. ويبدو لي أنّ هذا أبرز ما أنجزه ابن خلدون وجعل منه معاصراً في بعض المواضع، حين ربطها بسياق الاستعمال، تتغيّر في حركة جولانها، شرقاً وغرباً، بحسب جغرافية المستعمل وإثنيته وزمنية معاشرته لها، طولاً أو قصراً.

وهنا يُحدث ابن خلدون منعطفاً جديداً غير مسبوق في عصره وقبله، عندما يصنّف اللغة بحسب سياقات جغرافية وتاريخية واجتماعيّة، تقطع أحياناً وليس دائماً مع التصنيفات المعياريّة من قبيل لغة الأشراف ولغة القرآن ولغة النبيّ (ﷺ) ولغة الأدب بنبلها. ولكنّه يعود ليتورّط في مثل هذه المعياريّة عندما يقيم فارقاً بين الكلام النقيّ الحرّ والفاسد منه. وفي هذا ابتعاد عن ركن أساسيّ من أركان اللسانيّات الحديثة التي استندت إلى مقاربة موضوعيّة للغة، ترى فيها شكلاً من أشكال التعبير، فتختلف باختلاف مستعملها من دون اعتبار للأفضليات المعيارية القائمة على الإقصاء. وهو ما يقلّل من علمية الرؤية الخلدونية للغة ويحدّ من راهنيتها في مثل هذه الحالة. ولكنّه يظلّ مع ذلك، وفي حده الأدنى، رائداً لعلم اجتماع اللغة. يبدو هذا مبرّراً، ولو ضمنيّاً، في ما حاول رسمه من أطلسيّة للغة العربية، تبدأ من المركز، وتمثّله لغة قريش «أفصح اللغات العربية وأصْرَحَهَا»، وفصاحتها راجعة إلى انغلاق جغرافيتها عن الآخر من جميع جهاتها، تليها دائرة جغرافية ثانية تحيط بها، قريبة في تعبيرات أهلها من «صريح العربية»، ومنها قبائل ثقيف وهذيل وخزاعة. وبقدر ما تبتعد عن المركز، تتميّع الحدود فتتقاطع الإثنيات، عرباً وفرساً وروماً وأحباشاً، فتضعف الملكة بمقدار البعد من المركز وبدرجة العمق في المخالطة، وعلى نسبة المخالطة يكون الابتعاد عن ملكة اللسان الأول، اقتراباً من الملكة الثانية التي للمعجم[٢٦]. ينسحب هذا على لغة أهل أفريقيا والمغرب التي صارت ممتزجة بالمخالطة. ثمّ إنّ هؤلاء غلّبوا منطق اللغة على ملكاتها، فابتعدوا عن صناعة العربية عملاً واقتربوا منها علماً. ولأنّهم كذلك، أكثر تمسّكاً بقوانين اللغة من ملكاتها، فقد صيّروها علماً صرفاً، فبعدوا عن ثمراتها، وهي عنده الملكة.

يقول ابن خلدون على معنى تمام الملكة بحسب القرب من المركز، أو فسادها بالابتعاد عنه ومخالطة الأعاجم: «ولهذا كانت لغة قريش أفصح اللغات العربية

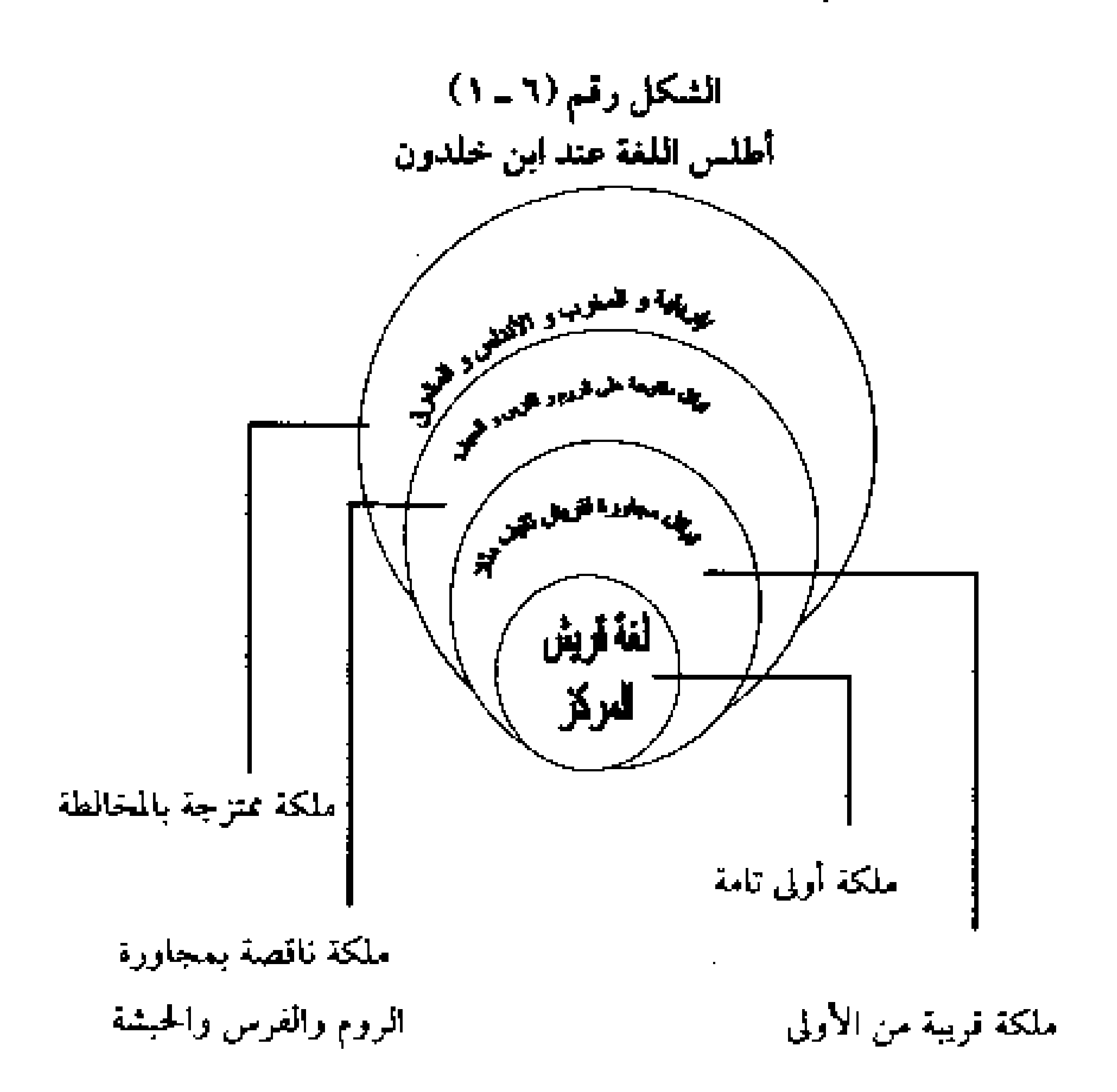
---

(٢٥) William Labov, *Sociolinguistique: William Labov*, le sens commun (Paris: Editions de Minuit, 1976), p. 19.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٧٢٧.

وأصرحها لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم. ثم من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وبني تميم، وأما من بعد عنهم من ربيعة ولخم وجذام وغسّان وإياد وقضاعة وعرب اليمن المجاورين لأمم الفرس والروم والحبشة، فلم تكن لغتهم تامة الملكة بمخالطة الأعاجم. وعلى نسبة بعدهم من قريش كان الاحتجاج بلغاتهم في الصحّة والفساد عند أهل الصناعة العربية[٢٧].

الشكل رقم (٦ ـ ١)
أطلس اللغة عند ابن خلدون



ومن المثير ملاحظة أن طريقة النطق «بالقاف» أيضاً تختلف باختلاف الجغرافيات الاجتماعية؛ فهي «قاف» مفخمة في لغة المدينة، و«قاف» قريبة من «الكاف» في لغة البدو، فصارت مقياساً للتراتب والتمايز الاجتماعي وللتفريق بين الدخيل والأصيل في عروبيته[٢٨]. ومن أراد أن يتعرّب فعليه أن يجيد النطق بالقاف «من أقصى اللسان

(٢٧) ابن خلدون، المقدمة، ص ٣٢٧.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٧٢٥.

وما فوقه من الحنك الأعلى»[29] ليظهر بذلك أنّه مضريّ اللغة، لغة النبيّ (ﷺ) بعينها، حتى أن من قرأ القرآن بغير هذه «القاف» المضرية فقد «لحن وأفسد صلاته»، في رأي الفقهاء[30].

سادساً: سياقية اللغة: المستوى الدياكروني

لا يكتفي ابن خلدون بتوزيع اللغة أفقياً بل ينظر إليها في سياق تطوّري.. تعاقبيّ؛ فكلّما ارتحلت اللغة عبر التاريخ وتداولتها الأجيال جيلاً بعد جيل، اختلفت في مبناها ومعناها، فتبتعد عن بنيتها الأصلية أو تصير ممتزجة وقد تذهب كلياً فتنقلب لغة أخرى. وقد كانت اللغة العربية فترة امتداد الدولة الإسلامية زمن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) هي اللغة الشرعيّة (Légitime) المهيمنة، ما دامت لغة الأقوى، إذ «الناس تبَع للسلطان وعلى دينه»[31]. ولمّا امتدّت الدولة الإسلاميّة، شرقاً وغرباً، امتزجت اللغة العربية باللغات الأعجميّة فضمرت ملكتها وتغيّر إعرابها وبعض أحكامها. أما اللغة التي عاصرها ابن خلدون في المائة الثامنة فقد تغيّرت كذلك بالمخالطة، فصارت «ممتزجة»، بعيدة في بعض أحكامها عن لسان مضر، ولكنها بالرغم من اختلافها تظلّ قادرة على التبليغ ببلاغتها الخاصّة. ولم تفقد إلاّ حركات الإعراب في آخر الكلام، وليس بضائرٍ لها، ما دامت اللغة تختلف باختلاف المستعمل وسياق الاستعمال. وهنا تظهر بوضوح المقاربة السوسيولوجية للغة التي تربط اللغة، بنيةً ودلالةً، بمعطيات اجتماعية وبروابط القوة؛ فقد ابتعدت لغة عصره عن لغة مضر حتى انقلبت أخرى مغايرة لكنها ظلّت قادرة على تحقيق التواصل و«التعبير عن المقاصد»[32].

ويدعو ابن خلدون إلى دراسة خصوصيات اللسان العربي لعهده، وكشف القوانين التي تخصّه والتي نسجها سياق اجتماعي وتاريخي مغاير: «ولعلّنا لو اعتنينا بهذا اللسان العربيّ لهذا العهد واستقرينا أحكامه، نعتاض عن الحركات الإعرابية التي فسدت في دلالتها بأمور أخرى وكيفيات موجودة فيه، فتكون لها قوانين تخصّها. ولعلها تكون في أواخره على غير المنهاج الأول في لغة مضر، فليست اللغات وملكاتها مجاناً»[33]. وهنا يقطع ابن خلدون مع معيارية عصره. وينظر إلى اللغة نظرة سوسيولوجية تربطها بواقعها الاجتماعي الحي المتطوّر.

---

(29) المصدر نفسه، ص ٧٢٥.
(30) المصدر نفسه، ص ٧٢٦.
(31) المصدر نفسه، ص ٤٥٧.
(32) المصدر نفسه، ص ٧٢٤.
(33) المصدر نفسه، ص ٧٢٥.

سابعاً: سوسيولوجيا ابن خلدون

حين تتراكم الرؤى، شرحاً ونقداً، ويتعاظم أمر الفكرة لدى العامّة والخاصّة، وتتهاطل الدراسات حولها، لها أو عليها، تزداد الحاجة إلى العودة مجدّداً إلى نبعها الأول، وبخاصّة إذا تعلّق الأمر بـ **مقدّمة** عبد الرحمن بن خلدون التي مضت على كتابتها قرون، فبلغت في سنتنا هذه مئويتها السادسة تماماً وكمالاً. تبدأ ملمحة ابن خلدون الفكرية من العبارة التالية «وكأن هذا علم مستقلّ بنفسه»، مبتدؤها أداة التشبيه «كأن»، وهي أعلى درجة في التصوير من حيث الحقيقة، وخبرها علم جديد له موضوعه ومنهجه. معنى هذا أننا إزاء لحظة تأسيسية إيبيستيمولوجية صنعت بحسّها النقدي منعطفاً في عصور الانحطاط، وليست مجرّد وهم ميثولوجي يضمّد جراح شرق مبخوس أمام غرب متفوّق.

قدّم ابن خلدون لكتاب **العبر** فكانت عبرته في **المقدّمة** علماً جديداً باغته اكتشافه في عرض الكتابة، على نحو لم يكن يتوقّعه أصلاً. ويبدو أنّه تنبّه إليه في لحظة متأخرة من الإنجاز، فعاد من جديد لينقّح ويضيف **مقدّمة المقدمة**[34]، أو بعضاً منها. وأهمّ ما فيها علم «كأنّه مستنبط النشأة»، فإنّه «ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني»[35] وما يلحقه من العوارض، أي القوانين الداخلية التي تحكم المجتمع: «فهذبتُ مناحيه تهذيباً، وقرّبته لإفهام العلماء والخاصّة تقريباً، وسلكت في ترتيبه وتبويبه مسلكاً غريباً، واخترعته من بين المناحي مذهباً عجيباً، وطريقة مبتدعة وأسلوباً، وشرحت فيه من أحوال العمران والتمدّن، وما يعرض في الاجتماع الإنساني من الأعراض»[36].

هكذا يحدّد ابن خلدون علماً موضوعه «العمران»، أي الحياة الجماعيّة وما ينجرّ عنها من عوارض وقوانين[37]. ومنهجه التاريخ الذي يساعد على فهم العمران. إنّه علم المجتمع، بحسب المصطلح الحديث بعين التاريخ لفهم ما يطرأ على العمران من

---

(٣٤) يبدو لي أنّ ابن خلدون قد ارتطم بعلمه الجديد ارتطاماً غير مقصود مسبقاً، إذ لم يكن يروم سوى إنجاز قراءة موضوعيّة للتاريخ فإذا به يكتشف علماً جديداً لا يعدو فيه التاريخ أن يكون سوى منهج لموضوع هو العمران البشري والاجتماع الإنساني. ولعلّ هذا ما يفسّر تردّد ابن خلدون بين مقصد رامه في البداية يتعلّق بفنّ التاريخ بما فيه من نظر وتحقيق، وبين نتيجة بلغها على وجه الصدفة كان فيها التاريخ نهجاً وليس موضوعاً. وأمام هذه المفاجأة العلمية عاد ليضيف ما اكتشفه من علم، وفاته أن يحذف بعض الفقرات بحثاً عن تجانس نصّه.

(٣٥) ابن خلدون، **المقدمة**، ج ١، ص ٧٠.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٧٠.

«تبدّل الأحوال»، وفق قراءة موضوعيّة، تجنّب الذهول عن الحقيقة وفق قانون المطابقة، بقيس الغائب من الأحداث التاريخية بالشاهد[٣٨]، «لأنّ الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرّد النقل ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فربّما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيْد عن جادّة الصدق»[٣٩].

أراد ابن خلدون في البداية أن يقفو مسلك المسعودي في **مروج الذهب** حين دوّن تاريخ عهده في المائة الثالثة غرباً وشرقاً، فإذا به يقف عند لحظة انهيار مجتمعي، تبدلّت معها أوضاع المشرق والمغرب بالجملة، فكأنّما: «نادى لسان الكون في العالم بالخمول والانقباض فبادر بالإجابة»[٤٠]. ولعلّ هذه الظرفية التي طالت البنى المجتمعية لعهده «فكأن بالعالم خلقاً جديداً»، هي التي جرّت ابن خلدون باتجاه تأسيس علم مستحدث، يستوعب تبدلاتها، فإذا به يرتطم «بعلم مستقلّ بنفسه» أذهله اكتشافه مثلما أذهله الخلق الجديد لعصره، على انقباضه وشدّة ضعفه وما لحقه من أعراض وأحوال وظواهر يفترض كشف قوانينها الاجتماعية. معنى هذا أنّ المعطيات التاريخية الكبرى، المسرعة نحو التطوّر أو الانهيار كذلك، وعلى حدّ سواء، يمكن أن تحدث القطيعة الإبستيمولوجية كالتي أحدثها ابن خلدون حين وجد نفسه، في عرض التفكير والتأليف في أحوال عصره أمام «علم مستحدث الصنعة، غريب النزعة»، نقله من فنّ التاريخ بما هو خبر عن الاجتماع الإنساني، إلى علم المجتمع، فلا يرغب من التاريخ إلاّ فهم الواقع وتفسيره، فيمارسه وفق رؤية كلية. وقد كان ابن خلدون جامعاً لضروب مختلفة من المعارف شملت: فنّ التاريخ والفلسفة والفقه وعلوم اللسان والسياسة والاقتصاد والتربية. وبهذه الرؤية الكلية التي تقاطعت فيها الاختصاصات حاول فهم المجتمع وتفسير تبدّل أحواله وحركة تطورّه واتجاهاته فهماً أفقياً ينظر في راهنه، وعمودياً بتتبع سيرورته. وفي **المقدمة** وعي واضح بضرورة أن تتضافر الاختصاصات، فالباحث في تاريخ المجتمعات ووقائعها «محتاج إلى مآخذ متعدّدة ومعارف متنوعة»[٤١]. ومن دون ذلك قد لا يأمن فيها الباحث من العثور[٤٢] والخوف من مزلّة القدم، جعلته يقطع مع مسلّمات عصره ويقيم جدلاً متواصلاً مع السائد من الأخبار المستحيلة والقناعات المتداولة بين

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٧.
(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٧.
(٤٠) المصدر نفسه، ص ٦٣.
(٤١) المصدر نفسه، ص ٣٧.
(٤٢) المصدر نفسه، ص ٣٧.

العامّة والخاصّة من العلماء. لكن العلوم تتضافر عند ابن خلدون لتدرس ظاهرة معقدّة موضوعها العمران البشري والاجتماع الإنساني. والإنسان، كما يقول التوحيدي «ذو أشياء كثيرة» ولكثرة «ما هو به كثيرٌ يعجزُ عن إدراك ما هو به واحدٌ»(٤٣).

هكذا يحدث المنعرج الخلدوني الأهمّ، ويبدو ذلك في قدرته على التزحلق من فنّ التاريخ إلى علم المجتمع بظواهره وقوانينه الاجتماعية، فكان شبيهاً في بعض مبادئه بعلم الاجتماع الحديث في أوروبا، مع فارق أساسي في السياق؛ ففي أوروبا كان مجتمع جديد يتكوّن ويعيش لحظة جائشة بثورته الصناعية. أمّا سوسيولوجيّا ابن خلدون فقد كانت نتاج «خلق جديد» وعلم محدث، ولكنّ لشدّة تداعيه إلى التلاشي والاضمحلال، وانتقاص العمران فيه في المائة الثامنة التي شهدها ابن خلدون.

لا يتعلّق الأمر، إذاً، بمنهج جديد في كتابة التاريخ، بل بمقاربة كليّة للاجتماع الإنساني في مختلف أعراضه وأحواله، يبدو فيها البعد الاجتماعي عاملاً مفصلاً. هكذا تعامل ابن خلدون، مثلاً، مع المسألة اللغوية ليجعل منها «ظاهرة اجتماعيّة كليّة» ـ استعارة لعبارة مارسيل موس ـ مرتبطة بسياقية الاستعمال وبعلاقات القوة وروابط الهيمنة .



(٤٣) علي بن محمد أبو حيان التوحيدي، **الإمتاع والمؤانسة** (بيروت: دار الكتب العلمية، [د. ت.])، ص ٤٤٤.